





الالفاظ عبادات عن الصور في الكيفية او نفس الصور ١	للجو شرف الاختلاف في الكيفية والحسن والقياس ٢	وجوه ذكر الصلوك والخطاب باعلم مجاز ٣	في الالفاظ البليغ الفرق بين الصدق والحكمة ومع لئلا يفتقد على يد اداة البسطة ٤	السؤال نوعان استفهام وعتق ورود الاعتراض على يد اداة البسطة ٥
قوام للمد والشمك والنسب الاربعة ٥	بيان وضع الالام أي المعنى اصل القصر ٦	عدم المجاز في الجور الفرق بين الاختصاص والاستحقاق ٧	الاختلاف في الوضع المقدر كالمذكور والحدود ٨	اعلال لفظة الجلال وعلاقة المصدر ٩
كون الصلوك مجاز ومعنى الصلوك ٨	اضافة الال ثلاثة الواو قائم مقام اقا ٩	الوقوف ثلاثة واثبات بهذه واذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز لم يشترك ١٠	تحقيق فضلا اي حرف تفسير ١٢	المصدر ثلاثة ومعنى التنية والوجوب ثلاثة التضمن ١٣
نفس الامر وتحقيق لا يتما عدم ليجي بين التبيين في الكناية ١٤	والفرق بين التبيين والكناية والمجاز الباء الاول في العامل ١٤	اللام للتعريف ظرفية الشيء لنفسه ورفعه اعلم خطاب للعالم والمجاهل ١٤	والفرق بين المجاز المفرد والمركب والتخييل والمركب من الداخل والخارج ١٥	الماهية قسمان الكلمة والكلام الاشتقاق ثلاثة ١٦
المعقولات اثنان والمعقولات عشرة ١٧	الوضع والاختلاف في وضع الالفاظ المفرد ١٨	التعريف والتفسير بأي لغة وعرفا ١٨	اقتدار الفعل اصلاح عبادات القوم اسم التبيين وامم المعنى ١٩	دلالة الالام على الجلال حقيقة والاختلاف في وضع المضارع ١٩
الاطراد والانعكاس والاصل من الحقيقة دخول الجار على المقصود عليه ٢٠	قد تدعان الصور في الاختصاص ولا زمة ٢٠	تعريف الوجود والعدم والمحال الواو جامع في الحكم او الالاف او الالاف ٢١	الواو والواصلة بمعنى هو او الفاصلة دلالة الالام على الزمان بالمادة والاشكال ٢١	تحقيق التضمن في التنية اختصار لجملتهم ٢٢
وضيعة علم القديم تلك ضيعة معاصرة نقضي ٢٣	خلاصة الدور المسند اليه خاص بالعلم ٢٣	تحقيق معنى الحرف تمايز الفعل عن الحرف ٢٤	ثم موضوعة للتراخي الزمان وفي التبيين والذكر مجاز ٢٤	التحقيق في هروهي ٢٥
الواسطة ثلاثة ٢٦	رفع الدور في تعريف العامل ٢٦	للأعراب معينات ٢٦	مشابهة الالام للفعل ثلاثة شعر العقاب ٢٧	اللفظ ايا حقيقة او مجاز تحقير الى ثلاثة او الالاف ٢٧

الواحد العدم قسمان والمسماحة قسمان ٢٨	دخول اللام على الالام ثلاثة اقسام ٢٨	ادخال كل في التعريف التقابل اربعة ٢٨	التقسيم قسمان القاعدة الكلية ٢٨	كبر من التحصيل لا يقدم الحرف مقام ٢٨
الاصاق والاشكال والفرق بين من ومعنى ٢٩	العلقة قسمان ذهني او ذهني خارج ٣٠	رب ثمانية لغات لدو اللوح مجاز ٣١	منه من ثلث الجار لبد الفاد الجوابية على المذاهبة ٣٢	معنى الاصل الحرف الجور كون الجار جزء من العامل واخرى من المعدل ٣٢
الظرف قسمان مقدر وفقد ٣٢	الزمان وهذف الجار منه وعدم من لينة القدر ٣٣	الظرف لصلوة زيد اولا وثانيا لزيد ٣٣	للمفرد له ثلاثة شروط ٣٤	الدليل اني لم حذف الجار في ان وان ٣٤
تعلق الجارين بمعنى واحد لا يجوز ٣٤	تقديم مضرب حروف المشبهة على المرفوع ٣٤	لا التني لجنس الحقيقة المجاز لكن تحقيق لعل ٣٥	وجه تقديم حروف المشبهة على المعدل تأويل المصدر خمسة ٣٥	الخبر ابلغ من الاشارة الاستيفاء ثلاثة ٣٥
حروف الالباب وبناء حيث اضافة للمجالة كلا اضافة ٣٧	جاز التقديران جاز الامران كسريان وفتح ان ٣٧	والفرق بين التعريف والتعقيب وبين ان المحقق والتعقيب لا لجنس ٣٨	لا يقضي عدم الوجدان عدم وجود الشيء لأنه لا يثبت ٣٨	الامكان اضمار ان والفرق بين المودا والجملتين ٣٩
وللام ثلاثة معان سبب الجزم ٤٠	القاعدة في القياسي ٤٠	سلب الزمان في افعال المدح والذم الفرق بين المدح والذم ٤١	موضع الفعل واقفانية ٤١	الفعل المتعدي والالام ٤١
واللازم من فاعل المدح والالام ٤١	والفرق بين اسم الاشارة والضمير ٤١	وهلم جمل تعداد ضرب المثال ٤٢	الفرق بين الفعل المتعدي والناقص ومعدليهما ٤٢	التمايز الضمير في افعال القلوب دون غيرها ٤٢

العلم قسمان ٤٥	الفرق بين التعليل والفاء وبين ام الحفظه والتمطه ٤٥	الحواشي خمسة عند المتكلمين الاضمار قبل الذكر ٤٥	الفرق بين الجليل والمتنبر والناقص في النصب ٤٥	الاضمار على شرطه التفسير ٤٦
مشرط اسم الفاعل اضافة الصفة ثمانية عشر ٤٧	اسم التفضيل عدم احتياج المصدر الى الفاعل ٤٨	وضع المصدر وحذف فاعله تعريف المصدر وعدم اشتراك الضمير فيه ٤٩	جواز جمع الفوض والمقوض عنه ٥٠	الفرق بين التركيب الاضافي والوصفي وتشبيه الاضافة باللام ٥١
شرط دلالة الصفات على الحال وهو التقابل دون المصدر ٥١	الاضافة ثلثة اقسام وعلى اربعة معان ٥١	الفرق بين الاضافة اللفظية والمعنوية وحجة الجواز للحي وعكسه ٥٢	لا يضاف المصدر الى الصفة ولا العكس التعريف ٥٣	الرجاء الضمير الى المتأخر في السبعة ٥٤
تميز العدد ومطابقة لمفرده على خلاف القياس ٥٤	جمع العلم وتثنية باللام لا الكناز ٥٥	اذا ذكر المعداد المذكر والمؤنث فانقلبه لهما ٥٥	اسماء الافعال ومعنى الفعل المعدول والمنقول ٥٦	اختصار اسم التفضيل ضم المنادى وفتح اسم لا ٥٦
تجريد المتبدا وهولنا اسئلة واجوبة في المتبدا والخبر ٥٦	اخذ القواعد من البيهايم كون الظرف خبر اربعة مذاهب ٥٧	عدم كون الزمان والمكان خبرا معي اسم معي ٥٧	الفار الثاني في المفعول ٥٨	الفاظ المدحوعة على طريقتين ٥٨
الاختلاف في بناء الامر والاعراب بين الكاف والفاء ٥٨	الفرق بين المؤنث والمنس والمحذوف ٥٩	كون الفعل متبدا وضمير الفصل ٥٩	للمجمل قسمان كون الظرف خلا واسما ٥٩	كون التاء للتأنيث ٥٩
كون الفعل مجزئا عني الزمان للابتداء ٦٠	المضاف اليه الجملة ام جزئها ٦٠	سواء بمعنى المستوي تسميع بالمعجمة ضرب مثل ٦١	دخول الفاء وعدمه على الجزاء ثلاثة ٦١	وجه تسمية الجملة جملة عطف ايبان ٦٢

ليس عطف ايبان اوضح في جعل الله الكلمة بيانية ٦٢	اصل الجملة المجمل الفعلية واصل المرفوعات الفاعل ٦٢	الفرق بين الاستناد الى الفاعل والمتبدا ٦٣	في كل تعريف دورين ٦٣	ادخال كل ليس بكيفية في المعاهدة الاعتبار ٦٣
عدم تقديم الفاعل على الفعل تفضل الضمير ٦٤	استنار الضمير وعدمه و بنائه ٦٤	المؤنث ٦٥	تعريف للمع مطلقا واقسام خمسة ودفع الدور واقل للمع ٦٥	اطلاق اسم المتبدا قد مرشتركا توسيط الاستفهام في الكلام ٦٥
عدم تعدد الفاعل والمبتداء ٦٧	تعلق الجائز بمعنى واحد ٦٧	ترتيب المتبئات واخبارها وترتيب اجزاء ضمائرهما ٦٨	المراد من المسند به في تعريف الخبير ٦٨	الارتباط بوجوه في الخبر واحد وفي الحال اثنتا ٦٩
الاختلاف في لو ٦٩	اعتبار الكناز واباب والفضل ٦٩	مسادة الفرع للاصل جائز لا قربة ٦٩	المضمر والاعتراض على التعريفات ٦٩	المفعول المطلق رد اشارة والفصام ٧٠
ورود الاعتراض لا يكون قرينة ٧٠	تأديا مفعول باعتبار مفعوله باعتبار ٧٠	لو كان المفعول عين الفعل او عين يلزم الفساد ٧٠	حذف عامل المصدر ٧١	تحقيق ايضا ٧١
عدم تقديم مضاف اليه ومفعوله على المضاف ٧٢	رجوع الضمير الى المفاعل وعاملها دخول الجبة ٧٢	شروط المفعول له في الاختلاف مع دون غيره ٧٢	مقام الاستدلال ومقام الخطاب ٧٢	الاختلاف في عامل مع خمسة مذاهب ٧٢
حذف المصدر كالموصول ٧٣	الترديد بابقه والحال سبعة ٧٣	جواز تقديم الحال دون الفاعل ٧٤	الف بغيرها الفرق بين الحال والخبر ٧٤	تعريف التقريب والفرق بين ربط الجزاء والحال ٧٥

اجناس العالمة عشرة ٧٦	المتشبه وعامله ورد صدر الزينة ٧٨	الالفاظ مشتك ٧٧	اد مفهومة واختيار البدل ونصه وتقداره ٧٨	صحة استثناء الفرع ٧٨
المباحث النفسية ٧٩	دخول الافعال الناقصة ٧٩	اربعة اوج في مثل اكم بعد ان وفاء ٨٠	الحروف المتشبهة	الاختلاف في خبر ما ولا ٨١
المضاف مع الجار عامل ٨٢	عدم اضافة الموصوف ولاعك ٨٢	المحذوف قسمان الجهات الست ٨٢	كلم المجازات	الاختلاف في تقدم الجزاء على الشرط ٨٣
بشرط حذف الموصوف في ان واذا في الاستقبال ٨٤	التوابع رد بين الجواب ٨٤	الصفة قسمان ٨٥	عدم جواز الاستثناء الا بالتأويل الاقفا الى الصفة فوق الجزء والمحال ٨٥	سبب اتحاد الصفة في عشرة
المعارف خمسة كون الترتيب لفظيا في المصنف ٨٦	تفصل تقسيم المصنف والفرق بينها واسم الاستثناء ٨٦	الموصوف قسمان اكم الاشارة للقرينة والبعد ٨٧	الفرق بين الموصوف والموصوف ودفع الدور ٨٧	اذا اخبر بالذي فله شروط والموصوف في الترتيب مختلف
العطف وتقسيم ٨٨	الواو والظن الجمع	وقوع الطلاق بواحد يسي بالواو ٩٠	والفرق بين ام القطع التصل ٩٠	الحروف العاطفة ثلاثة انواع ٩١
الفرق بين الثقل والايجام والالفة ٩١	والفرق بين المحاند والدلي والكدن ٩١	حديث من قتل قتلا دفع الدور في الفعل ومحاله ٩١	اذ كان الشرط علما للجزاء لزم الدور ٩١	الاختلاف في تأكيد المرفوع وحذفه دون غيره ٩١

غيره عطف الشئ على معلولين ٩٢	تأكيد الاتباع ثلاثة اقسام ٩٣	الفاظ تأكيد المفعول ٩٣	تأكيد النفي والغير دون غيرها
البدل وتوقيف والفرق بين البدل والاضافة ٩٤	رد اشارة لقد حق من عاب يجب وصف البدل النكرة عطفانيات ٩٥	الباب الثالث في الاعراب ٩٥	الاعراب اللفظي والتقديري والحالي ٩٦
وجه تسمية الحركات ٩٧	ورد اشارة	اعراب الجمع المكسر والمفوت بالحركة ٩٧	جرح المفوت وفتح غير المفوت ولم يكتسب
اعراب اسماء الست ٩٨	الحركة اصل وعلامات الاعراب ٩٨	تعريف غير المنصرف وجه التسمية صرفا وفيها ٩٨	توارد المعلولين مشابهة الاسم بالفعل ثلثة اقسام ٩٩
العدد قسمان كوة التاء في كوا في الاسم وراكنا في الفعل ١٠٠	العلمية والتأنيث لغة وعرفا واصل حمراء ١٠٠	اسماء القبائل والبلدان شرط التركيب عدم الاضافة ١٠١	فكيف في شهر رمضان الاختلاف في الالف والنون للعلمة ١٠١
كل من منصرف اذا اصف او عروف صرف اولا ١٠٢	الاصل في الاعراب اللفظي ١٠٢	الاختلاف في الجنب والمعرب والاصوات رد اشارة ١٠٣	معنى سوية اشتقاق العدد بناء على كون الحركة بنما ومعها ١٠٤
ترجم النفي الى القيد للجملات ثلثة ١٠٥	لأن ثمانية اوج ١٠٥	الجنس الاختلاف في حروف النداء ١٠٥	في لاجلها والقوة الا بالهمزة ١٠٥



٦٠٤

١	٢	٣	٤	٥
٦	٧	٨	٩	١٠
١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥
٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

واعلم ان سعادة الانسان لما كانت مربوطة بمعرفة الالفاظ وحقيق الاشياء واحوالها بقدر الطاقة واحوالها كثره جدا تصدوا الى اضطرابها
فاحررنا احوال الدنيا على شئ واحد وودوننا على حدة وذلك الشئ موضوع العلم وعرفنا انما يحث على اعراضه الذات وتمايز العلوم بالموضوع وان يعرف
من الغاية لكن مسلكنا اخر القدر او لهم والافلامان بكل مسلك علم على حدة ويجوز شئ واحد موضوع علوم وتمايز بلانية لفظ العربي موضوع
الصور والحوادث والبيان والبيان والكروني وموضوع العلم بديهي الثبوت ومساكنة نظارة الادراك وتمايز ذلك في تلك الادراك
تشبيه بالواجب والاشبه انما يعلم
احوال الموجودات من غير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الخواص من الخطا في اللسان واختص به عقدة التقيد في لسان البيان
والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين الانام وعلم العالمين العالين بالانبياء
وبعد فيقول البعد لخصص مصطفي بن دارة على غيرها ومن سائر المؤمنين فقد طال ما جال في
صدرى ودار في خلدي ان اشرح لتنازع الافكار مستمابغاية الانظار يذل اصحابه ويشرف
نقابهم وينزل بكاره قد اودع فيه خزائن الافكار والاسرار بل هو بحر جلي يغشاه موج كالدلال
حتى رايت الناس من اولى الافهام الذين يتعاطون من غير توثيق وتسديد ويقصرون على
القول والقالة على ذكر المقام والحال في تحرير مقاصده وتحرير لطائفه حتى تسرح في رياض الحقيق
احد قديم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم وجل صناعتهم الاخراف عن منهج الرشاد
فهيما التنبه الى خفية المقام وكانه سني وبينه صروف من كرم ما حتى تلفظن ارض الى ارض
ويجربني من رفع الى خفض حتى ابتليت بالفتور فخلت ثم كنت مشغولا بالافادة والاستفاة
لكن وجدت هناك قوما غشاوا لأكباد ولا يحسن حول الكتاب ولم يكن له شرح فقلنا لهم ما انتم
الا كباسط كفيه الى الله وما هد به الله فخل اذكم على تجارة تخيكم فقالوا هذا شئ عجايب ما سمعنا
لهذا من ابائنا الاولين فاشتا بانه ان كنت من الصادقين فارينا هم فظلت له اعناقهم خاضعين
فقالوا هي لنا من امرنا رشدا فعملت عمل من طلب لمن حب لا سيما الولد المستحي بالاختلاف
لانه كالعلة الغائية ونحن عاني والمرجو من خلاص اخواني ان يشعروا بصالح الدعاء ويشكروا
لي ما عيت في هذا من الله والعناء والى الله انفع الحسنيين الذي الحق طالبون وغرضهم يحصل
الحق المبين ظاهر وباطن وهذا قليل الجود في هذا الزمان ولقد غلب على الطباع العناد والحسبي العباد
ولئن فاني من الناس اجمعين لاجل حبس ما ارجو من الثواب الجزيل في الاجل واني توفي في هذا الى الله

وتبريد وغاية **وتحقيق** لا بد من العلم في هذه الاشياء موضوعه
الزواج في العلم بجملة واحدة ذاتية لا يتصور رسل
التقريب للشيء بالشيء وحده ذاتية او غير ذاتية اي
بصرف هذه الى ما يفهم والتقريب للشيء بالغاية
فيحصل له علم اجمالي على جميع المسائل والاربع
طائفت علم الاحمال **قلت** طريقه بالقياسين **الاول**
ان كل علم كثره متضبط جهة واحدة ذاتية او غير ذاتية
فكلما كان ثباته كذا في حق طائفة ان يعرف في معرفة او غير
فصل **المقدمتان** **والثاني** بالكلية على خطا
لجهد شئ من هذه العلم ولا سيما لاجل هذا في هذه
ليست من عند العلم

بالله عليه بركات واليه انيب الذي جعل **فاه** **قلت** ذكر لعل مستدرك لانه لفظه لاجل اجماع جميع الصفة
قلت في ذكره اشارة الى استحقاقه تارة ذاتا وصفة **فاه** **قلت** ما وجد انما تعلق الحكم وما في حكمه
يدل على علمه المأخذ والتعليل لانشاء المحرر بالخصر والاشارة انما يقصد من احد مقصوده **فاه** **قلت**
التعليل ليس بجائز لانه يستلزم ثبوت جميع الحامد للصفة واحدة وليس كذلك **قلت** العلة قيد للثبات
لا للثبوت معناه اثبت جميع الحامد لله كما جعل الالفاظ ومعنى الثاني جميع الحامد لاجل الجعل وهذا ليس بجائز
والالفاظ قال المصنف لفظا ماعبارة عن الصوت في الميكاف والكيفية او نفس الصوت والثاني لانه ليس
والفرق بين الصوت واللفظ فالاول علم من اللفظ لانه اللفظ يقدم بالهوية بسبب توجع قلبه او قريح
والثاني لانه لا يندوب في الجوهر المذاهب ويجوز فيه كسر اللام والاشارة في **فاه** **قلت** الالفاظ قوله
المعاني والمعاني قوله الالفاظ فيلزم الدور **قلت** ليس فيه دور لانه جهة التقيد مغاير باعتبار المتكلم
والخاطب والذهني والخارج وطريق ظرفية ان الله تعالى المعاني في قلب جبريل عليه السلام ثم خلق الالفاظ
في لسانه واخذ بالالفاظ **فاه** **قلت** الالفاظ المعاني في قلب جبريل عليه السلام ثم خلق الالفاظ
ظرفية الالفاظ ان الخطاب يسمى الالفاظ ويذكر المعاني منها **فاه** **قلت** المعاني والالفاظ عرضان
ليس فيما معنى الاستقرار فلا يكون ظرفا **قلت** نعم عرضان لكن شبه بالحل والمكان في الممكن والاحاطة
من قبل ظرفية الممكن بالمكان اذا كان اللفظ ظرفا للمعنى او من ظرفية المكان للممكن اذا كان اللفظ ظرفا
للفظ والمعاني سيجيء ان شاء الله **فاه** **قلت** لم يشرع بالالفاظ **قلت** ذكرها اشارة الى ان موضوع
علم النحو اللفظ العربي وهو اولى من التقيد والمعاني **فاه** **قلت** ما وجد انما تعلق الحكم وما في حكمه
ان كتاب الخلق تابع لكتاب الخالق وكتاب بيان عن الالفاظ اذ فائدة اللفظ كثر لانه يحفظ به روى
ويكتب وغاية **الحرف** حفظ اللسان لئلا يساهة الدارين **وتحريف** علم يعرف به احوال اللفظ امران وثنا
فاه **قلت** كيف **الحرف** وهو بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار **قلت** لا نسلم انه بدعة
كيف والصحابة رضي الله عنهم الرفق والسب كاسئل الابن عباس رضي عن القرآن فقال الحق الحق برفق الاول

الاول
والفرق بين الجعل والخلق
مع اصناف وهو موضوع بالخلق
ايجاد والاشارة للجعل العالم الامر والممكن
والخلق في عالم الناسوت خلق السموات والارض
وجعل العالم والنور
فاه **قلت** الكيفية والكيفية الاول
والثاني محل بيان عن لسان المتكلم
او الجهد لانه المعاني في قلب جبريل عليه السلام
قلت في غير مثل شئ من كلامه وكلامه
فانهم

كيف لا يكون شرف
مطلوب

ونفس الثاني ولو سلم بآلة الفاظ الخواصت بموجودة عندهم لكن معانيها موجودة وآلة الاعتبار بالمتأ
خضلتها أي الالفاظ وسائر بمعنى الباقي قال الكشاف بمعنى الخلق غير ثابت في كلام المؤلفين لكنه ثابت
في اللغة بنظم درر الخروف وإضافة الدرر للحروف من قبل الجيني الماء ومعناه الماء كالفضة البيضاء
من إضافة المشبه إلى المشبه لأن قيل جرد قيطه من إضافة الصفة إلى الموصوف وفضل الالفاظ
على بقية نعم الدنيا لأخصاصها بمنزلة الإنسان الأشرف من بين المخلوقات وجعل البيان من أجل نعم الله
وعلم قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الإنسان وعلمه البيان بتعداد الحساب وبفضل متعلق برفع قدّم
للمحصر رد على المعتزلة فأنهم قالوا بوجوب الأصل على تمام والآلزم الجمل والخطأ أخذ الصواب
يقم الأقوال والأفعال بخلاف الحق والتخريف فهما في الأقوال خاصة وفيه اعتبار من قوله رفع
عن أمتي الخطأ والبيان وما استكرهوا عليه رواه الطبراني عن ثوبان رضي الله عنه في حديث في خطب التكليف
لا في خطاب التكوين والاختيار كما في الأصول ويتكلمون أي بإيجاده وأحداته وغير ذلك ويفسر بإخراج
الشيء من العدم إلى الوجود وهو متعلق بكان وفيه رد على الفلاسفة القائلين بأن صدور الفعل بالوكالة
لا بالاختيار وإيضاحه على الاعتزال القائل بأن الفعل مخلوق العبد وإيضاحه على الأشعرية فأنهم
نقوا صفة التكوين عن الله تعالى فعندهم صفة الله تعالى **سبح** وعند الماتريدي **ثم غانية** حق عليهم صبر
إرادة قدرة كلام تكوين فلذا قال أهل السنة الفعل مخلوق بجميع القدرتين قدّر الله يسمي خلقا
وقدرة العبد كسبا ولو خلق الله مستقبلا خلقه ولكن جرت عادة تعالى خلقه عقيب صرخة العبد إرادته
وفعل الله تعالى وفعل العبد متوحد ليكون مدارا للأنياب والأعذاب **فإن قلت** ما الدليل في كونه الفعل
الواحد بمجموع القدرتين **قلت** قولنا على أنه لا جبر ولا تفويض ولكن أمرين أمرين **ولذا اختلفوا**
في نتائج الاشتكال **فإنه لا إشكال** يلزم العلم بالنتيجة لزوم ما عدا ما جرت عادة تعالى بخلق العلم عقيب
الصفر والكبري وأن لم يجبه عليه **فإنه لا إشكال** لزوم ما عدا ما جرت عادة تعالى بخلق العلم عقيب
فلم يخلق يلزم الجمل وهرج **وعند المعتزلة** لزوم توليد الله المقديتي تولد الله **النتيجة** **وعند أمم**

فإن قلت للدرث مدار في قوله لم ينفذ عن
الكلام والظهور في الصلوة سواء كان ناسيا
أو عامدا **قلت** إذا انفاد النسيان قدم المنة
على الجمل لئلا يلزم تكرار النسيان وقد قدم المنة
ما يقع لخلل أو خلل أو خلل أو خلل أو خلل
للمرء وجوبه بآخر
ما أشد ما به

مام الرافعي بمعنى أن اففكاد علم النتيجة من علمين السابقين حال بالنظر إلى صحة النظر **فإن قلت** لم يذهب
الأمم إلى اللزوم **قلت** ذهبوا بناء على تحقق اللزوم بين بعض أفعالهم وبعض أجزائها بالنظر إلى صحة النظر
بدل لزوم شيء عليه لعدم وجوب خلق العلمين السابقين على تمام الأفعال تمامه يعني في الشرع وإن كان
ناقضا في الحقيقة لكنه تام بامتنان وحسن وفيه رد على المعتزلة القائلين بأن الحسن والقيح عقليان في كون الشيء
متعلق المدح والذم وإيضاحه على الأشعرية القائلين بأن الحسن والقيح شرعيان فقد سطر الماتريدي
فقد الحسن الشيء وقبح ما يدرك العقل ويحكم الشرع وقال المعتزلة ما حسن العقل وقبح وقال الأشعرية
ما حسن الشرع وقبح **فإن قلت** ما سبب الاختلاف **قلت** سببه بأن العقل موجود ومميز عند المعتزلة و
مماثل عند الأشعرية ذكره كناية إبد البقاء ظروف الكناية بجمع كناية لغة تركه التصريح وعرفا
ذكر الملزوم وإرادة اللازم كطول النجاة بكسر النون خيط السيف يكنى به عن طول القامة
لأن طول الخيط يلزم طول القامة بالضرورة وإضافة من قيل لجيني الماء وإضافة
المحصول من قيل جرد قيطه والمراد منها النعم الواصلة شبهت بالظروف في الإحاطة
والشمول والمعنى أن الكناية الخيط تلغيناها كإحاطة الظروف بمغزوها لا يمكن تعدادها
ولا يسع تحت الإحصاء ولذا أخذ النظم في الآية مع أن الذي يكون بالمتعدد وفيه إشارة
إلى عجز الإنسان عن شكر واحد على نعم واحدة **فإن قلت** ما وجه العجز **قلت** وجهه بأن هذا الشكر
نعمه أيضا وفيه دور وتسلل ولذا يقال لكل نعمة واحدة في الظاهر وفي الحقيقة تقع لا ينهي
بمعنى لا يقف عند حد باعتبار ما يترتب عليها وينشأ عنها وما أصاب الإنسان من الضر
والآلم فهو نعم أيضا باعتبار تكثير السيئات أو رفع الدرجات فعلان النعم الصريحة لا يخط
بالطريق الأولى وهذا قال أبو البقاء المشكر **شكر** **فإن قلت** الأمر بالشكر يستلزم تكليف
ما لا يطاق لأنه يستلزم الدور والتسلل **وهو حق** **قلت** هذا الدور ليس محال لأنه بمعنى لا يقف
عند حد كقفاصيل الجنة والذكار والصلوة **والآية** للمعاقل أن يستعين في كل أمور وحال بحاجته
لحق بسماواته ومطلوب مطلبه لكن لا بد من نوع من أنواعها وقرب معنى بني المفيد والمستفد

الافتلاف في النتيجة والنتيجة
مطلوب

الشيء
كقوله الأياحاط
وفي كلامه جاسي
فإنها شكر
النية فأنها شكر
وقد أريد الأكل
باعتقاده بأن شكره
النعمه ويريد ذلك

۲۴۲ کی الصلوٰۃ

والخطاب بمنزلة علم ليس بالشرائع
والإيجاز كما يتقدّر للسالك والمحرر
محرراً لكن من السالكين ابتداءً ومن
المحررين إذا يداوهم ويبتدأها
لأن الحركة بعد السكون جد وفي
بعد الحركة - دوام دكره
بعد الدوام على الشاف

فصل الخطاب با علم

لكنه غير بالخطأ والغلط اشارة الى انه ان وقع من عند كفى شاة المؤمن المراقب بحيلة الله تعالى ان لا يقع
 الاعلى سبل الخطأ والغلط وعليه قوله لا يراى الزانى وهو مسلم اذا راى الاينى الاسلام لكن اذا وجد
 في حال الخشية يقضى الاسلام ان لا يقع منه الزنا الاعلى سبل الخطأ والغلط وان وقع غمى قصد
 لكنه على سبل الخطأ لما من الضر واجب عليه شططا ان تجاوزا عن الحق حملة على المبالغة من . .
 قيل جل عدل والالفاظ التي ذكرت في الدباجة المناسب المعنى للفرد وعيوب العرف في بعضها
 براعة الاستهلال فيقول وفي التفات وفيها **اربعة** مذهب **فان قلت** ما وجه التفتا **اربعة**
فان وجه الضبط لانه التبدي اما بطريق اخذ من الطرق الثلاثة من الخطاب
 والمتكلم والنية اولا والثاني مذهب الرخشي والسكاكي **والاول** اما ان
 التبيين في كلام واحد **والاول** مذهب بعض الناس **والثاني** لاخ اما
 بشرط كونه المخاطب في التبيين في كلام واحد **والاول** مذهب صدر
 الافاضل **والثاني** مذهب الجمهور **فان قلت** ما الفائدة في الالتفات **قلت** فيه فائدة
احدها صيانة النفقة الملال **ثانيها** ارادة بعض المعاني بحسب المقام
 امعان انظار شرح المقصود للمعنى او مطلق النظر وفيه لطافة الاعصاب بحسب
 بمعنى الزمان الابصار بحسب بصر او بصيرة **والفرق بين** البصر والبصيرة **فالاول**
 رؤية العين والثاني رؤية القلب كذا الروية تطلق على العين والقلب خلف
 بفتح اللام القوم الصالح وبالسكون قوم سوء المحقق بمعنى التحقيق اثبات
 الشيء بالدليل الجبر مقلوب بحر المدقق اثبات الدليل بالدليل **فان قلت** ما الفرق
 بين الحق والصدق يقال صدقة وحقه **قلت** الصواب والصدق ما يطابق للواقع
 ونفس الامر والحق ما يطابق الواقع للحق فالواقع تابع وخرج للحق وبقوع اصل
 للصدق والصواب الرباني اعلا من كراعى **فان قلت** المبالغة في التبرية او النقل
 من الوصفية الى الائمة بالنوال الى النعمة الوفاى التام وتقام النعمة بعد دخول

وفي الالتفات اربعة مذاهب
خطه
الفريق بين الحق والصديق

قال عليه السلام تمام الغنة بعد دخول الجنة او الموت على الاسلام وقال على تمام النعم
 على الاسلام **فان** كيف الحكم على الغنى بدخول الجنة او الموت على الاسلام مع انه لا يجوز
 الحكم على غير العشرة المبشرة **فان** عدم الجواز مع قطع النظر عن السبب وهو الاتقاء
 والعصيان الى الجنة والنار وبالنظر اليهما يجوز مثلاً **العلم** لهم الجنة لان لهم الجنة
 والجهلاء لهم النار لان لهم عدم الجنة والارهاب جمع زهر بمعنى ظهور زهرته
 من الشجر وقت الربيع واركب من الركن بمعنى الميل والجعل والاعتماد على السير كما في قوله
 ولا تركبوا الى الذين ظلموا والاركن من المزيد لا يصلح للمقام وما وجد في اللغة معنى يصلح الا
 ارجعنا الى اقامه والى صواب هذا في كنهه بكسر الكاف ستر كل شيء وبالضم جناح فوق باب الدار
 او ظلم لما كان خزانة اشتمال الكل والدال دققة تحتاج الى شدة الفكر تحقيقاً محتاجاً الى النظر
 وتلقى قعر البحر والبر استقاة شبه الكتاب بالجر والبر في الكثرة وسيل الحجة اعتبارات
 اشارت وامااء ورموز عطف تفسير وهو ترك تصريح وهو لازم لها البديهة اي الشيء المصنوع
 بلا نظير البرية الفائقة يقال برع الرجل اذا فاق اقرانه متكبها مفرغاً في الفائق مقصوراً
 محسواً بعض الفوائد خالصاً كالزوائد مثل الاشارة والشواهد والتدبر والحدك وغير ذلك
 تامل ارتباط المسائل مع غاية كنه معكم بديل الاضافة والتنوين ككل ولها **ثالثة** معان
 الاول يخبر عن الذات في موضع الاجتماع نحو والله معكم والثاني زمانية كخوف جنتك مع العصر
 والثالث مراد فعند خروما معكم ينفذ وما عند الله باق والكل جائز هنا والذاتي كل في الصفا
فان ما الفرق بين الاختصار والاقتصار **فان** الاول حذف مع القرينة والثاني بلا قرينة طار
 اي تفرق في اللغة كالامثال جمع مثل بفتح التاء الكلام الذي يقع في حديثه فيكون عالماً مشتهراً
 بالحكاية مثل تأبط شهما وشاب قرناً وقطعت شراً ورمية بين يام ولا عطر بعد العروس
 والفق بمعنى الفقر شبه المعاني البعيدة بالفقر في مطلق البعيدة قد اورد خبر كان بمعنى احترق
 اخذت جمع فراد بعد التلب محل بفتح الحاء شبه الكشاف المعاني بحال الفقر المحسوس بقرينة او كناية

معلق
 مع على ثالثة معان

او كناية الفداء من خلاف الواقع شبه اذقة المعاني بالاشياء المارة والعدو يستحق الشدة ماله من
 الاجابة والاعتراضات فكنت بفتح النون لتأثير رجل الفرس شبه المعاني المستخرجة باعنان نظرو
 تأثيره بعين الفكر في مطلق التاثير موجزاً كم مقفولاً فقلت بجواب السؤال وهن اي ضعف والقدي
 اي الظاهر والباطل وفاحت اي ظهرت يقال فاح المسك اذا انتشر ريح مجاز بذكر السبب المحسوس
 بمعنى ريح الطبع ولجت او مت عدة بكسر العين صلابته الانكدار هذا الصفاء او ان جمع ان
 جزء الزمان والثبات جمع نوبة واين الصفاء استفهام انكار مجاز بذكر السبب
 او المحذور وادارة غيره وهو بعد المطالب عنان الهمة العنان لجام الفرس في ملكية شبيهة
 المطالب بالافراس بجام اسباب الحاجة او بالساحة في العلماء مركوب والرسول عليه السلام
 راكب لوصول اي انتهى التكرار الاخماسي جمع خمس التي يريد السفر البعيد فيقول ارجع في
 خمسة مع اسداس وغير ذلك فلما راد به الكثرة فلاح ظهر سوى بمعنى الا الاسعاف قضى
 الحاجة والانتاج عطف تفسير البضاعة الفائدة الحاصلة من البيع شبه العلوم بالجواهر والزيود
 والمنزلة لقليل الرتبة ضعف بفتح العين وفتحها بمعنى عدم القوة وبكسر الضاد وسكوت العين
 بمعنى المضاعفة لكن الضرورة اي الاحتياجاً يتبع المحضرات الى المنوعة المضاعفة المثلث
 ولئن شكرتم وللمطالع لبي اسئل قوم موسى م ومن عادة الكرام ان يصرح الوعد و
 يعرض الوعد نتائج ولذا النافذة وفي العرف تصديق حاصل من المقتدين الافكار جمع فكر
 حركة الاولى من المقدمة او الثانية الحاصلة من النتيجة او مجموع الحركتين من المبادئ الى
 او بالكلية على اختلاف الرايين دخل اي ادخار وتأخير الى يوم الباقى ماوى مكان السكون
 لا يسئل **فان** لا يسئل معارض لقله كما فاسئلوا اهل الذكر **قلت** **السؤال نوعان** الاول
 استبعاد وهو المنهى **والثاني استقار** وهو طلب الكشف والاشارة بالجهل وهو مقبول
 ولذا افسر الكشاف للقدان بالاستفسار فلا استفسار ابراهيم م حين قوله رب ارنى كيف
 تحي الموتى فاره باربعة طيور **فان** لم يخص الطيور بين الحيوانات ولم يكن واحداً او خمسا

اي كل واحد من الالهام والاعتناء والكلام
 المشتمل على ما يحتاج الى ضرب اخماس باسناد
 لانه مضطرب كسب الخاء ضم ارباع ارباع ارباع
 سادساً اذا ريد الصف البعيد هذا ضابط
 لمن يحيل ويديغية لانه شدة تقضي
 قوة الاسباب حتى يكون مقبلاً لا غداً والى

السؤال نوعان

قلت لجانب المخلوقات لمشيئة في الماء والارض ووجه الاربعه على ان الانسان المرسل وحيات
 الكمال حتى يذبح الاخلاق الحاصلة لا ريب في ظهور الطوارى في التجرد وفي الكبر كثره الشهوة يقدم
 على كونه جاحد حين يراه وفي الغراب كالحقيقة وفي الحماة قد دها في بيتها ولم تطلب الغربة للعبدة
 وكسب المعارف ولا يستعاد عزيز في احياء الموقى بقوله كيف يحيى الموقى فاماته الله فامته عام ثم بعث
 النبي كبت المتقدمين ولجديد كتب المتأخرين يعني ذكر البسملة والحكمة والصلوة اقتداء
 للقدان الجيد وللسنة الرسول ولطريق الاجماع ودل على الاتباع دليل الالهى والنبوى والعقل
 فثبت دليل البسملة ثلثة الالهى نبوى عقلى **اقول** باسم ربك **كل امرئ** بال
 لم يبد بالبسملة فهو اقسط واخزم **لم** قيد الامر بصفة البال الى الشرف **للشأن**
 الى انه لا يجوز البسملة في امر الحقيق والمكروه **والعقل** الفرق بين كتابي المؤمن والكافر البسملة
دليل للحكمة **الله** النبوى عقلى **قل** الحمد لله والنبوى كل امرئ باليد
 بالحكمة فخذ اقسط واخزم والعقل شكر المنعم على الخلق عليه واجبا **دليل** للصلوة
 ثلثة ايضا النبوى عقلى **ان** الله فلا تكتف بصوتك على النبي صلواته عليه **من** صلى على
 مرة لم يبق ذنوب ذرة **والعقل** من دعا الله ولم يذكر صلى الله عليه وسلم لم يستجاب دعائه
يرد الاعتراض على هذه الأدلة **بأن** الاقتتال بالحديث محال لانه
 الدور والتسلل لان الحمد والبسملة امر ذليل ايضا فلم بسملة اخرى الى غير النهاية **ان** حديث
 الحمد معارض لحديث البسملة فلا يمكن العمل بهما معا **وثالث** انه هذا الحديث مخالف للواقع
 اذ رب امرئ يبدأ بالبسملة فيتم وكما امر بدأ بالبسملة فيتم **ان** هذا الحديث مخالف للاجماع
 في ترك الحمد تصان النفس **ان** الحديث خبر فلا يثبت به الوجوب هو انما بالامر
 ان الحمد حادث فلا يقدم به تقاليد يستلزم محلا للحادث وليؤكد **قلنا** لنا جواب
بوجه اما **اولا** فلا نم الدور لانه المراد من امر ذليل مقصود بالذات لا بالواسطة او
 لان البسملة خارجة بالاستثناء لتقديره كل امر سوى البسملة والحمد ولو سلم فالحمدية يكون لنفسها

خاص البسملة للذات لا للواسطة
 فلو كان كذلك لكانت في كل وقت
 فلو كان كذلك لكانت في كل وقت
 فلو كان كذلك لكانت في كل وقت

وسبب ورود الحديث ما عرج الرسول
 في سبب عظمه اهل السموات والاملا
 لا تتفاه بالعباد فان سلم الله الى
 بعض صلواته النبي ورحمة الله الى
 بعض صلواته النبي ورحمة الله الى

لنفسها حمد كما يكون لغیرها كاعطاء درهم من اربعين والركن يكون كواحد منها طاهر كوا
واما ثانيا فلا نم المعارضة لا لابتداء ثلثة حقيقة عرفنا فيمكن العمل **واما** ثانيا فلا نم
 مخالفة للواقع لان المراد بالتام تمام الشرع لا المحسوس **واما** ثانيا فلا نم مخالفة
 للاجماع لانه الحديث لا يقتضي ان يكون جزء بل المراد ذكر الساتى فيبقى الاقتتال **واما** ثانيا
 فلا نم انه خبر لا هو انشاء **واما** ثانيا فلا نم قيام الحمد بتقابل المراد بالحمد بتعلقه بالمعنى
 فلا يلزم منه قيام الحوادث واجاب بعض الافاضل بان المصدر من الفعل الحمدية وقيل لا
 للتعليل اي الحمد لاجل الله كما يقال الدار لفلان فلا يلزم كون الدار قائما على فلان هذا وكفى من الشاكرين
 على ما نظفت اي دلت ثبته الدلالة بالنطق في اظهار المراد واستيعاب اللفظ المشبه واريده المشبه **ان**
 اصلية في المصدر ثم اشتق خلق من الفلق المشبه بالذي بعين المشبه استعان بعبارة ذكره الصام
 وقس عليه غيره القاسية اي حديث الرسول **لم** معنى لغوى **والعلم** اول الاية من اعتبار مورد
 ومتعلق لكل حمد وشكر ومع وشاء لغويا او عرفيا **والمراد** من المورد محل صدور ومن
 المتعلق محل وقوع الحمد وغيره **فما** **باعتبار** يكون بين هذه الاربعة اما مساواة
 او صيانة او عموم مطلقا او من وجه اما بحسب المحل كافي التقيفا او بحسب التحقق كافي
 القضايا **بأن** ما معنى المحل والتحقيق **فمعين** هما امة النسب الاربعة وهي المساواة
 والمباينة والعموم مطلقا او من وجه **فما** **باعتبار** المحل فيقصد به على مثلا بكل الحيوان
 على افراد ما صدق عليه الاشارة كافي التقيفا **فما** **بالتحقق** فيقصد به على اذا قيل بين
 الانسان والحيوان محرم مطلق فيقال كما تحقق انما تحقق الحيوان وليس بالعكس واذا حقيق
 هذا وانسب بينهما بحسب المورد والمتعلق هذا عند من هو اهل ولكن في الشرح اضطررنا
 احدهما انه لم يذكر المدح العرفي وهو ما يدل على اختصاص الحمد بالمدح والثناء الذي هو المذكور
 بالجميل وثانيهما انه اعتبر النسبة فان بحسب المحل واخرى بحسب التحقق وهذا الاعتبار
 قليل الحدوث ولذا لم يذهب احد من المتقدمين وخير اكن المتأخرين **فما** **بالتحقق**

مجمع المساواة معني كونه من الطرفين
 فلو كان كذلك لكانت في كل وقت
 فلو كان كذلك لكانت في كل وقت
 فلو كان كذلك لكانت في كل وقت

والثاني أي الاختصاص للأول الاستحقاق **فما** المراد بقوله **وعلم** جوابه **خ** بانه لم يفرق بين الاختصاص والاستحقاق **فما** الحكم فقال الحكم بالعدم والخبر مطلقا مع السند وهو اختيار الهشام والمقر والله علم لذات واجب الوجود **فما** مراده قلت بيان احضاره **فما** بان طريق احضاره ان يعلم بالصفة وان لم يعلم بذاته **فما** بالكنه بلا صفة **فما** يمكن بالصفة ولا يمكن ان يراه الابصار في الدنيا كمال عظمته وجبروته **فما** اذ لم يمكن ادراك ذاته **فما** فكيف يوضع له الحكم وعلم الوان في شرط في الوضع **فما** يمكن العلم الجمالي للوضع باحضاره بالصفة والوضع هذه ذاته **فما** وما اختلف في وضع الالفاظ بان الوضع الحالي عند الاشاعرة او المخلوق عنده انما في غير اسماء الله وملائكته **فما** التسمية يعطى الحكم او الوصف **فما** بطريق الحكم لا بالوصف والآن يمكن قولنا لا الاله الا الله توحيد وليس كذلك والظاهر وصف في الاصل لتعقوب وهو الله في السبب وغلب فصار العلم في عدم تطرق الشرك اليه فلذلك لم يخرق الجماعية **فما** ما احصل **فما** اصله لا يعلم لذاته **فما** يمكن اللفظ معقفا للمسمى **فما** وعنده الاخر اسم الله واصاليه قلب الياء الف في الله احب وارفع لذاته **فما** محجوب عن الادراك ومنه وغالب على كل شيء فادخل اللفظ واللام فصار الاله محذوف الف في المحذوف للملا يكون على صورة النفي وادغم فصار الله وادخل الجار محذوف الغنة للملا يلبس بالنفي في السورة واللام لاه عطف على هذه الرسل للملا يجمع تلك الاما **فما** لام الجارة ولام التعريف ولام لاه فعلم انه لم يبق من الاصل الا هو **فما** العلم ان الشارح اخذ غير المشهور **فما** اصله ان اصله اليه الها عبد بعد عبادة ثم ادخل التعريف محذوف الغنة **فما** على القياس ان حذف بعد نقل حركتها الى اللام في الاعلال قياسي والادغام غير قياسي لوجود الفصل وبعد المعنى لانه المحذوف لعله كذا ذكره ولذا يقال المقدرة المحذوف وان حذف مع الحركة **فما** بلا نفي في الادغام قياسي والادغام قياسي لان المحذوف لعله كالمعروف ولذا يقال **فما** المحذوف كالمعروف **فما** ان في لفظه الجلال اعلاين وادغامين **فما** اثنا قياسيان والاخران غير قياسيين **فما** رب معناه مالك من رب يرب **فما** واما قيل في الاصل من التزيين من رب يرب **فما** تزيين بفتح الباء وادغام لتقل اجتماع الفعلين **فما**

رابطة على الذات قلت حمل على الجبال فبحر جعل عدل اى عدل مجاز مرسل بذكر الشرط او المشرط
 او مجاز او المحل والسبب ارادة غيره فان قلت لم يوصف برب لا بغيره من الصفات مثل الرزق والمخلق
 وغيره قلت الربوبية اعم النعم - واعظمها واشهرها نفعها للعباد جميعا العالمين لانه اعم يعلم الشيء
 ثم نقل الى ما يعلم به الصانع ما سوى صفاته تعالى من مجوهه ولا عرض لانها من الكمالات تدلان على
 وحدته ووجوده تعالى فان قلت لم يجمع مع انه اعم جنس يطلق على القليل والكثير لا سيما عند دخول
 الكلام الاستفراق فهدى الى عليه قطعا قلت نعم لكن لا يدل في قول الامر على اختلاف الاجناس بخلاف
 الجمع فانه يدل ان تبارك بجمع سواء على ما يحسد سائر غيره فان قلت لم يجمع بالواو والنون مع ان الاكرم
 انما يجمع اذا كان صفة للعقلاء او في حكمهما مع انه العالم ليس بصفة فضلا عن كونه للعقلاء بل يعلم
 هذا العالم اعم لكنه غلب العقلاء على غيرهم لشرفهم وفضلهم وقيل اعم لا يعلم من الاشیء والجنى والملك
 الكرام ويطلق على غيرهم من الجنات بآلة تنبايح هذا مراد الشراى قوله والصلوة لغة الدعاء او
 التقويم من صلى يصلي صلوة لا تصليته وكذا الكلام والسلام وان اقتضى القياس لكن الاعتبار لمصدر
 السماع لا القياس لانه يؤيدهم عن العذاب بخلافه تعالى وتصلية جميع كذا في اللغة وانما ذكر المصدر
 القياس لان علمهم مصدر السماع وهذا مصدر التلاني فان قلت اذا نسب الى الاعلى يراى
 الانعام والاحسان واذا صدر عن المتوسط يراى به الاستغفار ومن الادنى الدعاء ومن هذه
 الحية اذا اتهم في الاركان المعلومة تكون مجازا وكذا العكس بعلاقة الاطلاق والتقييد مجازا
 مرسل او استعانة شبه الصلوة بالدعاء وبالعكس في مطلق التقويم كذا لم يذكر السلام
 لانه الصلوة متضمنة لا اولاد البركة يحصل به اولاد عدم الذكورة على من ذم الكراهة
 في الاختصار على الصلوة لكن لم يصح وتركم ليس بمراده انما حمل الصلوة اخبارا ونشأ
 انشاء معنا وان كان اخبارا صورة حيث شبه الانشاء بالاخبار بعلاقة نسبة المطابقة او لا
 مطابقة وبالعكس في الذم والوجوب كيف تعطف في عطفا طول الكلام وتحقيقه
 كالاتي انشاء معنا لانه العز في انشاء الحمد والصلوة ومطلق التقويم كاف في عطفا الحقيقة على الحقيقة

علاقه المنصور

فكيف يفيض العلقه بالرحمة لان العلقه
لازم والرحمة متفكر وهما بايانا فاجيب
بانه نفس مجازي ليس بحقيقي فيه

سواء كان حقيقة او مجازا فان لم يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المشترك
 فهو ليس بجائز عند الحنفى وجائز عند الشافعى **قلت** فتتحققه والجواب ان هذه الصلوة
 معينها معنى الصلوة في قوله تعالى ان الله ملائكة يصلون على النبي واجيب عن الآية باختيار
 الحقيقة وهو الدعاء او باختيار المجاز وهو ارادة الخير بل لا يلزم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز وعموم مشترك لان الآية مسوقة لايجاب قضاء المؤمنين بالله وملائكته
 في الصلوة على النبي ثم فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرسم
 والملائكة يستغفرون يا ايها الذين امنوا لكانا ركبا فليعلم انه لا بد من الاتحاد في معنى الصلوة
 حقيقة او مجازا فتتبع اي تنقسم الى محلها اي باعتبار صدورها وتنوع الاجناس
 فتتبع الصلوة لتنوع اي تنقسم الصلوة على ثلثة كانقسام الكلمة بالافعال يعني بالاداءة
 على الزمان وعدمه كذلك الصلوة الى الدعاء والمغفرة والرحمة بل عليه السلام تسبها
 متعلق لنقل آياته الى الدعاء ولاصها الى الصلوة كلام الحمد في تحمل الجنسية والاستغفار
 وافادة التحميس لم يقل ولا مثل لام الحمد وثاني الجنسية والافتراق للتحليل وثالث التحميس
 اشارة الى ان لام الصلوة ليست حقيقة بل هي افتراق للتحليل ولذا شبه بكاف المفيد
 للمفارقة وزاد التحليل والافادة كالاخفى ذكره اى كل من الجنس والافتراق ومراده اى
 صاحب الهداية للتصريح لا دعائى هذا ليس بغير ولا ادعاء او حقيقة فقط واما ادعاء
 فلا بد من بين الصلوة الانبياء عليهم السلام والملائكة وغيرهم منزلة عدم وفناء ظاهر
 والصلوة الام الصلوة للعهد الخابج النوعى افرادها مبادرة جيب فيكون المراد
 من الصلوة المعجزة الباهرة التي تحمى تفصيل النبي ثم ومن جعلتها السورة التي فيها الكوش
 والمراد من الكوش علماء امة ثم الذين هم الانبياء عليهم السلام بل العلماء امة دقة في شدة
 بيان المعجزة وهذا من اجل المبدئية لا لجمال الانكاس وليست شغرى وصل الى الشارح
 المحقق كيف نفى هذا القول ان مراده ان المراد صاحب الامعان مولانا المذكور المذكور

كذلك لا بالافعال بل باعتبار صدور
 عن الخلق فانهم منه الاداء تفصيل للتنوع
 والضمير الى التفصيل لانه جنس الاقسام
 ما حلت تفصيله في اقسام
 وتفصيلها مر

وتمت هذه الاية
 وهو انما يقضى بسبق الذكر
 فبعد من انما يقضى بسبق الذكر
 فبعد من انما يقضى بسبق الذكر
 فبعد من انما يقضى بسبق الذكر

اي المذكور وهو صاحب الهداية ونازل اصطلاح جديد لا يقتضى تقديرهما فان
 لم لا يقتضى الالة على محمد في اصل صلوة للفظ الصلوة مستدعية النزول قال الله تعالى صلوا على
 وعمل الى الجملة الكلية للدوام على ما افاده الرضى نحو المورور بزيادى كائن بزيادى وغير ذلك في تقدير
 من الافعال العامة لان الخاتمة يعني الصلوة كائنة على محمد فلا حاجة الى نازلة الحمد لتمام العهد
 على محمد من باب محمد بمن كرمه لكثرة افعاله الحسنة قال العصام سماه جده عبد المطلب
 لما شهد عندهم باخبار امة قبل ولاه دته فليعلم انه لم عليه السلام بشا فسماه بهذا الاسم
 العظيم وقال ابن الجوزي بالجملة مشترك مع غيره لاللفظي من الفرقين بما فانه قبل مورد
 السؤال قوله على محمد ومنشأ تميم الحضرة في الاستعمال ولم يفهم السائل بان الحضرة
 مخصوصة بلفظ الدعاء قلت هذه الحضرة مخصوصة بالدعاء لا بغيره وآله عطف على محمد
قلت لم اتبع الال بالصلوة **قلت** اتباعا بحديث قوله مع الدم صل على محمد
 وعلى الحمد اوله واسطة اين في تبليغ الاحكام لهم عليا حقا ان نضلى عليهم
قلت لم خالف المصنف على واذن الى الضير مع ان ال ايضا في الفاهر
قلت لانه الال في غيبة اى لا قبله هاهنا ههنا لان اصل ال اهل **قلت** اقلية الجماعة
 الفا فلجيد النقصانين شرط اضافته الى الظاهر الذي شرفه عموما محمد **قلت** يقال
 آل فرعون فيل في شرف **قلت** الشرف اعم بحسب الدنيا والاخرة والزم حذفه على واذن
 اشارة الى جواز عدمه عند البعض وما زعم المقتزلة بان ذكره على منتهى بنقل الحديث وهو من
 فرق بيني وبين الالى بعل لم ينل شفاعتي فلا اصل له فهو موضوع ولو سلمه فانهم يشبهون
قلت **قلت** لا نلزم آمايره عليه السلام اولا او من جنس النبي ثم اولا
 خاتمهم افضل **قلت** جنسه افضل لقوله خير القرون قرينى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
 ثم يفتش الكذب الى الظلم او غير جنسه افضل لقوله ثم من بعدك يستحق عند فساد امتي فلم
 اجزمه شهيد ولقوله ام افضل الايمان ايمان الغيب فلي هذا يكون الال اعلى او وسط ادنى

لم نقل الصلوة كدعاء الصلاة
 لم نقل الصلوة كدعاء الصلاة
 وهو من جنس الدعاء اذ اصله
 على محمد او على اهل بيته
 استغفار تكميلية ظاهره جده
 بجواب الهم من باب فضل

والفقير بين المولى والمخدوم الاول
 ما يحكم بوجوده كالمفرد لا تسام
 على انما على الثاني حذف الالة لعدم
 اتصاله بغيره كالمفرد كالفرد
 فليفتش الكذب الى الظلم
 ليس من مقتضى الفقرة انما تضاف
 الموضوع له ذكره العصام من

فاما خمسة مضمون حذف فقد
 مدهم صدقك لانها امان
 بين ويبي انت وفاد او يبي
 وينج مناه او يبي سويك انت
 او صفاه او يبيهم وينج انت
 فقط او يبيهم وينج انت

في محل ذكر منها سبب الحقيقة او في مطلق الانتقال من موضع الى اخر ممكنة او ضرورة ذكر الجري واريه
 الوقوع استقامة اصلية في الجري وتبعية في مجرى وانت تعلم ان الاستقامة اصلية في المصدر متعلق من حرف
 وتبعية في المشتق وحرف رسالة لغة واسطة بين المرسل والمرسل اليه في اتصال الجري وعرفا عبارة
 عن المسائل على سبيل الاختصار رجب لهذه ومعناه الالفاظ الفاظا والمعاني معان لانه الرسالة عبارة عنها
 هذا الجمل ليس بجائز لانه شرط الجمل اتحاد خارج وتغاير ذهني وهذا ليس كذلك لانه الجريين المتبادر
 ذهنا وخارجا وهذا بطلان حمل الشئ على نفسه ليس بمحمّد مثل انا ابو الخيم وشعري شعري - هذا مفيد لانه
 الجري على الجري او الجري جازم عند البيانين وسعد الدين ولا تغاير العبارة كاذب في المحل في العنوان بالتأويل
 احدهما هذا والاخر خارجا واحدهما سابقا والاخر عاصرا فالمنعج الالفاظ السابقة الفاظ الات
 او الحاصل في الدهر حاملة في الخارج وكذا لا يقع الحمل ان العبد المتبادر في الالفاظ والجري المعاني او بالكل
 لانه كون الجري غير محتمل باطلا لانه ان ح يلزم حمل الشئ على غير نفسه فيقدر الحذف في احد الطرفين اي
 دوال هذه رسالة او هذه مدلول رسالة تبين المرسل الى المرسل اليه في الموصلي اليه هذا
 معنى للقدرة للرسالة ثم اطلقت في العرف فالتا - فالفرق بين العرف والاصطلاح ان العرف انتم لانه
 باعتبار ان رب الفذ ذوال الشئ خاص باعتبار فن واحد وقوم واحد المشتمل على القواعد اشتمل الكل على
 الجري او الكل على الاجزاء او على معنى عطف على العبارة كذلك اي مشتمل على القواعد ونظرهما من
 الحقيقة والقياس المراد بالقدرة القدرة او الكيفية وغيرها على متعلق لاطلاق القيلتين او اللفظا والمعن
 لكن احاطت الحقيقة وكذا على الحقيقة حقيقة وعلى انعقدية والمعنى جازم ليس بالمتعلق من
 ان اذ بين الحقيقة ومجرى رتبة الجري على الحقيقة ومجرى الجري على الحقيقة في الاول اقل الحظ ان الحقيقة
 لا يحد في الحقيقة بمجرى رتبة الجري على الحقيقة ومجرى الجري على الحقيقة في الاول اقل الحظ ان الحقيقة
 فيها في العبارة مدلول من اتصال الجري بين ما والمراد من هذا بيان ان جنة بين للفرد والعرف اي
 انفراد في التقدير ان لا بد من التفرقة تحت الاصطلاح لانه اخصر عام تحت الخاص لا يفرق كلمة وتقدم
 يتنازع عام فليس في قولنا في العبارة ما بين الالفاظ من الجملين فالحاصل بينهما النقوش

منه
 في التقدير في الجري والحس
 ان كان المقيد في الحقيقة ومجرى
 وان اشترى

النقوش الموجودة في **الرسالة** في **الاول** في **الذهن** و**ثاني** في **الافعال** في **الافعال**
والثالث او فيهما اي في اللفظ مع **الذهن** و**الرابع** في **الكتابة** يعني وجود في الاعيان وجود في الالف وجود
 في العيان وجود في **الكتابة** ولعلك عكس للفرد البديل باعتبار البنية اللفظ ومن الجملين او بالعكس
 فلا يصح الحمل فاجب الى حذف الخلف فافهم وجه اشارة الى ما حققنا في الرسالة فارجع بيان تقدير البيان
 لئلا يلزم ظرفية الشئ الى نفسه احوال المراد من احوال امور عارضة لثلاثة اشياء اذ لا يبحث عن ذات
 الشئ في العلم ولذا قدر احوال في عقيل ادركتها عطف على بيان والتميز الى احوال المراد من العطف
 دفع ظرفية الشئ لنفسه بوجه اخر والتفصيل جواب لمقدركا ان قيل من اين يتلصق بغيره في الاول
 في العلم بجي اي من يريد تفسير لكل معرب والباعث لانه المعرب قسمان الاول بالفعل والثاني
 بالثبوت فالمراد الثاني بقرينة يحتاج الى معرفته في التفسير بالارادة بالثبوت اذا اصيل الاحتياج
 فضلا عن الشدة **والثالث** منسوب بفعل محذوف ابدى بتوسط بين
 الاقرب والابعد بنى القرب واستبعاده عن نفي الابد واستحالة ولا يلزم كون
 الاقرب ادنى والابعد اعلى كما توهم من قال انما يتوسط بين اعلى وادنى فانه الادنى قد يكون
 هو الاقرب كما في قوله الشاعر تقاصرت اليهم عن ظواهر العلوم فضلا عن بواطنها وقائلها
 وقد يكون هو الاعلى فلا جرة للدناءة والعلو وانما العبرة القرب والبعد والحق ما ذكرناه
 وعليه سعد الدين والكشاف بان فضلا يتوسط بين الاقرب والابعد اي بين المستبعد ولا المستحيل
 ثانيا اي ما يحتاج بيان لمجمع الضم وتجميع حمل الشئ عليه اليه راجع الى ما ذكره في فاعل
 يحتاج اشد مفعلا مفعلا مجازا بعلaque الاضافة او التوصيف لانه في الحق ثلثة اشياء **والثاني**
 لم يذكر الشئ بالتاء على خلاف القياس **الثالث** العدد من الثلثة الى العشرة يرجع مع الجماعة
 لانه اقل الجمل ثلثة والتاء لازم للجماعة والعدد يطلق على المذكور المؤنث فاعطى التاء للمذكر
 للفرق عن المؤنث لانه في معنى الجماعة من ان المذكور اصل ولا يلزم التبع بلا مرجع
 الا بارجع والجمل مؤنث فلم يجمع التاء نعم لكن الورد يقع لفرد المحدود بقا لثلاثة اشياء

انحصرت الرسالة على ثلثة اشياء لان ما يحتاج اليه
 اما قد ذكر او قد ذكر او انت واعلم ان اصل الشئ
 ثلثة هذا هو اصل الشئ
 وثمة الحقيقة فصار اصنافا
 على انما يجمع ثلثة في حقيقة غير متضمن على
 لا لانه في ثلثة اشياء
 غير متضمن لثلاثة اشياء
 اولى وما ضيف لان حذفها
 قياسا وجمع ثلثة في وجود

هذه بقول السيد الشريف
الطريق والافتقار له يجعل التدبر
الذي في آية الخلد لولاه ص

تفسير بار و بعضی و المراد تسکین
حققت بیان المفسر فلا ینکار
الاجماع و مجازی
ملایم من دلی
و خلاصه

فائدة ومن حيث باغت على التفسير عرض **فإن قلت** من قبل التصور والتصديق أي
من الجملة أو منها **قلت** من قبل التصور لأن الفرض من التفسير تصوير معنى اللفظ
عند سماع الدين ومن التصديق عند السند لأن الفرض من معرفة أحوال اللفظ
بأنه موضوع لذلك المعنى فلي هذا لا يرد بأنه كيف يكون من التصديق لأن ما يرد
حرفا التفسير يدل أو عطف ببيان ولا حكم فيما وكل وجهه هو قولها واختار غيرها
الثانية ما لفرق بين التفسير بأي ويعني **الاول** لازالة الخفاء بوجه ما والثاني
لازالة الفساد وطمان عاد الشارح والمحشي لكن فس المقام لتمام الخفاء وهذا من
الشاركين وانما خسرته أي العمل به أي بالأعراب بيان لباعث التفسير وموجه كونه
العمل بمعنى الأعراب وفائدة بيان ازالة الخفاء بأن العمل بمصدره المصدر
على **الثانية** **الاول** اللفظ المصدر وهو حروف العمل **الثانية** معنى المصدر
وهو الحدث الجاري على الفعل هذه حقيقة المصدر لانه موضوع **والثالث**
الحاصل بالمصدر وهو ما يحصل منه وهذا ال اثر الحاصل في العامل وهو المراد هنا مجاز
كالاول للبيان **التبيين** **الثانية** الدلالة على ما غفل عنه المخاطب وعرفا ما يفهم من مجمل
بإدنى تأمل به أي بالعمل ليوافق متعلق لعدم القول يعني لم يقل المصنف في مقابلة
العمل بالأعراب ليوافق العمل بحروف العامل والمعمول إذا كان شدة الاحتياج
هذه تمهيد لقول المصنف جيبه **الثانية** **الثالثة** **الاول**
وجوب عقل وهو ما يكونه عدم محتها كواجبها **الثاني** وجوب شرع ما يكون
بدليل ظني ثباته بفعله وبقا بتركه **الثالث** عرف ما يكون فعله حسنا وهو
المراد هنا أي جعل الرسالة ثابتة بتفسير لتصوير معنى التضمين **الثانية** لا بانه
عرفا فلي متبأ حجه به أي الترتيب بلا تضمين معنى القص والاشتمال
هذه أي التعلق بعدم التضمين في وقت اللغو للترتيب وهو أي اللفظ

سید کا صاحبزادہ الہیاد و لاخو الطول
من الحدیث جاری المشرق بالفیض

وان حمل حطفا على اذا حمل في قول لم ذكر بلفظ اذا في اللفظ وبان في بيان العرف في ذكرها
 لثبوتها الى الالة اللفظي مقتضى والوقوف مشكوك لا يلبق في الرسالة بعض ما في الاشياء فلا بد من
 معول متعدد لان الترتيب عيان عن وضع الاشياء فانه ما سبب عدم تضمن في اللفظ وتضمن
 (العرف) معنى اللفظ للترتيب جعل شي في موضعه ومعنى العرف في وضع الاشياء المتعدد فيجب اجزاء
 الرسالة وهذا الاعتبار ليس بالارز في العرف لما عرفت فوجب ترتيبا وهو مضمّن كما فاعل اجزائها
 الى الرسالة مقصودة ومشتتة كما مفصول عطف على ترتيب اجزائها وقصرها ضمن اكم مفصول
 اصل عليها اي على ثلثة ابواب مرتبة اهم فاعل قيد على اختلاف المذهبين في اجزاء الرسالة فطريقين
 جعل المذكور اصل اي في الحال والمضيق قيدا اي حال كقولنا وكبروا الله على ما هيدهم كما
 بالقس كقوله الذين يؤمنون اي يصدقون فانفاضة التضمن في ان يؤدى كاية واحدة مؤدى
 كليت قصدا وتبعا اي الى المذهبين ارجح في التضمن اي الى الالة اللفظي احق وان جعل
 قيدا وتبعا وقيل الثاني ارجح لان ذكر صلة المضيق وهو على وتر صلة المذكور يدل على الصلة
 ولوركن اصلا ذكر متعلقه ورد هذا للذكر المتعلق اي كلمة على يدل على ان الشئ مقصود في الجملة
 لا اصليا اذ لولا لم يكن مراد اصلا ولذا دليل على ارجحية الاول وهو قول بعض الاول
 ان الحق التضمن من باب الانشاء والتسمية بالتضمن لقوة المناسبة المذكور بمعونة القرينة اللفظية
 فانه جعل في ضمنه ولذا قالوا اجزاء المذكور اصلا والمضيق حالا والى في العكس ويؤيده تقديم المقام
 واختلاف في حقيقة واختلاف في تعريف التضمن الاول فقول اذ حذف المتعلق اكم مفصول
 وهو ان لا يشرط ما هو راجع الى العامل المذكور وهو الترتيب اللفظي وارجح عليه اي عطف وضع
 عن هذا التعريف التسمية انما اريد التعريف هو الحذف فلا معنى لانفاضة في التعريف والتسمية
 ورفع منه ثبوت في انشاء او حذف السؤال لان الدفع قبل الوقوع والرفع بعده بانه انشاء
 لا بد منه سبب التسمية لا يبعد في البعد فاعل البعد انبثاق من الحذف شياع يترتب
 في انشاء من الحذف شياع يترتب

جعلها في قول لم ذكر بلفظ اذا في اللفظ وبان في بيان العرف في ذكرها
 لثبوتها الى الالة اللفظي مقتضى والوقوف مشكوك لا يلبق في الرسالة بعض ما في الاشياء فلا بد من
 معول متعدد لان الترتيب عيان عن وضع الاشياء فانه ما سبب عدم تضمن في اللفظ وتضمن
 (العرف) معنى اللفظ للترتيب جعل شي في موضعه ومعنى العرف في وضع الاشياء المتعدد فيجب اجزاء
 الرسالة وهذا الاعتبار ليس بالارز في العرف لما عرفت فوجب ترتيبا وهو مضمّن كما فاعل اجزائها
 الى الرسالة مقصودة ومشتتة كما مفصول عطف على ترتيب اجزائها وقصرها ضمن اكم مفصول
 اصل عليها اي على ثلثة ابواب مرتبة اهم فاعل قيد على اختلاف المذهبين في اجزاء الرسالة فطريقين
 جعل المذكور اصل اي في الحال والمضيق قيدا اي حال كقولنا وكبروا الله على ما هيدهم كما

قد عرفت ان قول لم ذكر بلفظ اذا في اللفظ وبان في بيان العرف في ذكرها
 لثبوتها الى الالة اللفظي مقتضى والوقوف مشكوك لا يلبق في الرسالة بعض ما في الاشياء فلا بد من
 معول متعدد لان الترتيب عيان عن وضع الاشياء فانه ما سبب عدم تضمن في اللفظ وتضمن
 (العرف) معنى اللفظ للترتيب جعل شي في موضعه ومعنى العرف في وضع الاشياء المتعدد فيجب اجزاء
 الرسالة وهذا الاعتبار ليس بالارز في العرف لما عرفت فوجب ترتيبا وهو مضمّن كما فاعل اجزائها
 الى الرسالة مقصودة ومشتتة كما مفصول عطف على ترتيب اجزائها وقصرها ضمن اكم مفصول

هو كناية وهي ذكر اني وارادة الغير عن متعلق اكم مفصول ذلك الاجتناب وهو على وجه التوقف
 المكاني به اي القدر او احتمال الفرق بين الكناية والمكاني به والمكاني به متعدي بالذات
 ومفاسر باعتبار كونها سمة المتكلم كناية واللفظ مكاني به والمكاني مكاني به قد لا يقيد بشئ في الموضوع
 نحو قوله الرحمن على العرش استوى ومعناه تحقيق اقتران العرش فهو حال في رتبة الكناية وهو لا يتقلا
 وغلبة امرتها او شبه ظهور امرتها على العرش بجلوس السلطان على السرب لاظهار امره على احوال الارض
 فذكر الالفاظ الموصوفة واريد بها غيرها وفي ايضا مثل الجواب الاول لا اتجاه ولا سؤال ولا
 لتسمية التضمن بالكناية والثاني هو ان التضمن عبارة بالمدح والثناء في الترتيب معناه نائب فاعل ليقيد
 معنى اخر في ملاحظة مع اللفظ الحقيقي من غير استواء اي الحقيقي في اي في الاخر يدل على ان على الاخر
 بذكر متعلقه اي معنى اخر في وقت ملاحظة اخر جعل متعلق وهو على من غير تقدير عامل حقيقة
 بل مجرد فهم لا يسمي اصلا سوى وسو بمعن المثل اكم لا يبقى لجلس وما جره من التضمن
 وعند الكناية ما زلة وخبره محذوف في موجود بين لا ضل في اوله فاعلم في موجود وبلر اولى
 من الرفع لانه قيل التكلف وهو كالتشاء بحسب البجح واعمال المذكور عطف على جعل المتعلق به اي في
 معنى اخر بعد الاعمال من غير استواء في معنى الحقيقي بعيد عن الاصطلاح انتهى كلامه اي المقام قوله
 اي المقام في نفس الامر لا في نفس اللفظ فاعلم في نفس الامر وجود الشيء في حد ذاته والمرد وجود
 الشيء في نفسه ما يكون موجود مع قطع النظر عن اعتبار المعبر وفرض الفارض فلو قطع النظر كان وجود
 الاول لا يدخل في فرض الفارض وهو الحقيقي في نفس الامر وهو ما يكون بفرض
 وهو المراد عند الحكماء في تعريف الملكية وهي العلم باحوال الاشياء الموجودة على ما هي عليه ونفس الامر في
 والارز لم الجبل لاحد الفريقين حقيقة مولانا من امكن معنى الموضوع له اي مكان معنى الحقيقي ليس شرط
 عند البعض وشرط عند الاخر ولو فرض موضع اخر فلا يبعد رد تعريف التضمن بالكناية في شرح الفوائد للعصا
 في الاستثناء فلا يرد ولكن يرد بالحقيق استثناء من فلا هذا مع انه بان تعريف التضمن بالكناية
 لا يبعد لان في الكناية المعنى الحقيقي والمجاز لا يقيدان لذاته بالانفعال بخلاف التضمن فانها

جعلها في قول لم ذكر بلفظ اذا في اللفظ وبان في بيان العرف في ذكرها
 لثبوتها الى الالة اللفظي مقتضى والوقوف مشكوك لا يلبق في الرسالة بعض ما في الاشياء فلا بد من
 معول متعدد لان الترتيب عيان عن وضع الاشياء فانه ما سبب عدم تضمن في اللفظ وتضمن
 (العرف) معنى اللفظ للترتيب جعل شي في موضعه ومعنى العرف في وضع الاشياء المتعدد فيجب اجزاء
 الرسالة وهذا الاعتبار ليس بالارز في العرف لما عرفت فوجب ترتيبا وهو مضمّن كما فاعل اجزائها
 الى الرسالة مقصودة ومشتتة كما مفصول عطف على ترتيب اجزائها وقصرها ضمن اكم مفصول

خمسة اربعة او ثلثون فسادا في كل يلزم الفساد اما ظرفية اللفظ اللفظ المعنى اللفظ او بالعكس
 وفساد ظرفية الشيء لنفسه فظ وظرفية المعنى اللفظ او بالعكس اذ كل منهما ليس بزمان ولا مكان
 فيجاب بتقدير الحذف او المحل على الاستقاة التبعية في في او المكنية في مدلولها واما في الاول ^{الثاني}
 في الاستعمال والاحاطة فتنبه الالفاظ او المعاني بالازمان والامكان في الشئ والزيادة والنقصان
 او في الارتباط هذا توسع مجاز شائع كذا يحصل العامل بها الى الالفاظ من باب الاول في الكناية
 يحصل بغيرها اي بالعادل مثلا فالظرف اعم والمضروف خاص فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه فالمضروف
 الاعتباري كاف بينهما فكأنه اي بيان الالفاظ باعتبار علومه كان واسعا ومحيطا كالظرف هذا بيان
 لوجه التنبه بين الالفاظ والزمان في الاحاطة يصح هذا اي تنبيه الالفاظ بغيره من تقدير البيان
 ايضا اي مثل تنبيه الالفاظ تنبيه المعاني بالامكان في الاحاطة فانهم لم يخافوا من الالفاظ
 بمنزلة المحل وزاد المنزلة لان المعاني ليست محلا حقيقة او في تحصيل ادراكها عطف على بيان
 الاحوال ووجه اخر دفع الفساد فكأنه بيان لوجه شبه التحصيل بالمكان للظرفية ويجوز اللام بدل في
 وهذا وجه اخر دفع الفساد لوجوده معينا اي اللام هنا اي الباب الاول في بيانه ^{عدم}
 ظرفية الشيء لنفسه بوجوه بتقدير البيان او التحصيل او تنبيه الالفاظ والمعاني بالازمان او كونه في
 بمعنى اللام الاختصاصية او العلية كاني الالية وحديث دخلت النار في فقرة اي لاجلها فلا ماسك
 للفعل والتعدي المفعول بهما فالجاء مع الجور رابعا للفاعل والمفعول بهما اليم وفيه العجز وسكون الزمان
 بمعنى العلامة فزائدة المباحث قدمت اي العامل على اخوية اذ العامل جزء المفعول فالمفعول موقوف
 على عتبة اي العامل ولما كان البحث تمهيد لتقديم الكلمة على معرفة اقسام اي العامل معرفة ما
 اي العامل واقسامه موقوف على معرفة اي الكلمة اذ جواب لما ان ينقسم الكلمة اولا وفيه
 اشارة الى ان ينقسم الكلمة مقسود بالذات وتعرفها طيفلي علم ^{هذا} هذا خطاب للعالم فيلزم
 تحصيل مثل او المحل فيلزم تكليف لا يطاق لعدم علمه فلازم محال وكذا للزمن ان قلت
 مرتخية اما يلزم اذ ان الخطا حقيقة فاذ مجازي في هذا الصراط مستقيم فالمراد بالعلم

انظر بين الجواز المفرد والمركب
 نحو قوله تعالى انهم اثم الله سبحانه وتعالى
 بل اللام في اجزاء التعلق الى مزيد
 بسط وكما ذكره في صفة او فكية
 حذيفة او اللام لغة مطلق العام
 وغرفا اللام للزمن قبل الفيز
 بلا فخر زار: حرم علمه

دم للعالم واجتهد للمجاهل بعبارة عام فانه قلت ما وجه اللوم قلت فانه اعلم بعم الخلف
 والغائب شبه الغائب بالخطا في مطلق الاتفاقات والمصدر فذكر المشبه به واريد المشبه
 مجاز مفرد او مركب ^{وقيل} قلت لم يمكن فانه قلت ^{ان} الجواز المفرد هي الكلمة
 المستعملة في غير ما وضعت له علاقة مع قرينة والمركب هو الكلام المستعمل في جميع اجزائه
 مجازا وبعضه بخلاف التمثيلية فانه باعتبار المجموع مع قطع النظر عن الاجزاء فانه ^{ان} الكناية
 اجزاء التمثيلية حقيقة يلزم كونها حقيقة واذ كان مجازا يلزم تعدد المجازات وان كان ليس
 مجازا يلزم كونه مهملا ^{ان} مختارا الثالث ونعني المحذور باننا لا نعلم كونه مهملا كناية بل مهملا
 عند استعماله لغرض ذكره فمقتضى زاده اي قبل الشروع تفسير لبيان تبيين او لا عبارة عن
 المضاف اليه لم تنصرفه اي اولا يكون غير منصرف بلا تنوين لوجود العلقين واذ لم يجعل
 صفة صرفته لعدم الوصفية فبقية العلة الواحدة التي لا تقدم مقام العلقين لان
 غير المنصرف صافية علة او علمه تقدم مقامها وهي على تسع عدل وصفنا نيت بحرية وجمع
 ثم تركيب والالف مع النون والعلم فان قلت لا يربب يعقب العلة او واحدة تقدم ولم يعقب
 علة واحدة مطلقا قلت لان كما يشبه الفعل الذي في الفريضة بالعلتين احدهما احتياجه الى
 الاكم في تركيب الكلام وثانيهما في الاعراب فخرج عن الاكم التنوين والمجرى خواص الاكم لانه مشابهة
 الشيء للشيء ان يأخذ حكمه فلما لا يدخلان الفعل فاما سبب جرحه ان لا يدخل على الاكم الذي يشابه الفعل
 بالعلتين من العلة وكل واحد من العلة التسعة له فرعية لا املا للجنس فان قلت تانها للوحدة
 فاما منافيان فلا يجمع في نفي واحد لانه الجنس يطلق على القليل والكثير والوحدة ينافي الكثرة
 قلت الوحدة قسمان الوحدة الشخصية الكلية والوحدة الشخصية الجزئية فالمراد هنا الاولى
 فلاضافة بينهما فان قلت اصل الكلمة كلف في الكاف وسكون اللام في اللفظ الجرح والتأثير
 فلم زيد اللام والتاء قلت زيادة اللام لتفصيل الجنسية اي لافادة الجنس في اول الامر
 وزيادة التاء لصحة اطلاق الكلمة على لفظ واحد لان الكلمة بلا تاء لا يطلق على الواحد لان

وموافقة المعنى والترتيب معتد فيما نحن فيه فلا يكون من هذه القسم ايضا في الاصل او في اصل اللغة
الرمي من اللفظ والادنى في عرف اللغة من اللفظ فقط وفي العرف اصطلاح الحاجة صحت وان كان
ثلاثة مذاهب الاول مذهب السيد قال في شرح الموقف للفظ مجموع العارضة العوض وعليه المحققون
والثاني ابن سينا وهذا العارض فقط والثالث مذهب البيهقي العوض فقط واطلاق اشاعته
الى المذهب فانه **كانت لهم اولى** مذهب السيد اولى لانه حقيقة والاخيرين مجاز باطلاق العارض
على العوض فيلزم كونه **المركبة الاعرابية** والهيئة كلمة يرأسها على المذهبين قتال حقيقة فقل
زيد قد علم او حكما مثل المستند دورتي **الاولى** واجد الدور **الثانية** وجهه ان اللفظ المعروف
يتوقف على ما يتلفظ وهو يتوقف لانه مشتق منه فيلزم الدور وهو محجوز فيلزم اللفظ لفظ
وهو توقف الشيء على نفسه فقط والثاويل سيتلزم التسلسل ان كانت لما يمكن والحال من الدور
التسلسل الدور المتقدم محال وهو ما يتوقف الشيء على ما يتوقفه لانه الشيء توقف تقديري
والدور اعملي جارز وهو توقف قضي **الثانية** لم يجز الاول جاز الثاني لعدم الاول لزوم تقدم
الشيء وتأخره على نفسه وجواز الثاني وجوب الشيء مع نفسه غزالب من له الاين والابن في الالة
وان كانت التسمية طاعة فالنوع موجود وغير ذلك **الثالثة** ترتيب امور موجود الى غير النهاية
باطل وترتيب مور اجبارية جارز لانه ينقطع باعتبار المعبر ولا مجال الى الاجسار اليه بل لا تكلف
بما يذيراد من احدهما المعنى اللغوي وفي الاخر العرفي واحدهما اجمالي والاخر تفصيلي واحدهما
حسري والاخر حضوره وعلى هذا السلب الجالية ليس بصواب على اطلاقه خرج به الدور
الرابعة ان يذكر اللفظ فانه قلت اللفظ جنس ليس بفصل كيف يحترز به ويفصل غيره **قوله** اذا كان
لجنس اخر من وجه من الفصل وهذا الوجه يحترز بالجنس كالفصل ولذا عدل الى القطعية
في الدلالة على المقصود ونظر غيره لكثارة الى وضع اللفظ مقدم على المعنى ذاتا ولذا
ذكر ابن الحاجب بالماضي والعش بالكم قانه يدل على البناء ولان اهم المفرد عطف على ولذا
عدا اذ دل على المقصود وهو لبقاء المتبادر منه اي من اهم المفرد الحال وان لم يوضع للحال

الحال لكن لا يخلو عن الحال عند التجرد عن القرائن فزيد مطلق فالمراد في الحال فانه اى البقاء والحال منه اى المافى
بالاستصحاب اى بالمعية كالسمية في الابداء وفي البواقي بالاستصحاب والان الاصل عطف ولذا اكم المفعول
والمراد به **اعلى** من الراجح والمبني عليه واليدل والماله القديم يعرف بالمقام وهذا الاول لانه كونه
الصفة مفردا او دلالة في المعنى جبر حقه مفردا ليوافق الركنا والوضع المطلق **الوضع** لغة جعل
على الشيء وعرفا يقين شيى لشيى متى اطلق او احسن الاول فم من الثاني **فانه** لم يعد المسمى والاشاع
في الامتحان هذا معنى تعريف تحصيل شيى **قلت** عدوها للاحتراز عن التكلف وجهه انه اذا عرفت بالتخصيص
اعتبر جزء السلب خارجا عن التحصيل لشميل التعريف لوضع المشترك والمختلف والالزام كون
اللفظ الواحد باذامنى واحد اذ التحصيل يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا الجزء السامى **عقبة**
عند الجمهور ولذا عرفت بالتخصيص وهذا التكلف **قلت** ما ركانة الوضع **قلت** انه الوضع و
الموضوع والموضوع له وكل ينقسم الى اقسام **فاما** اولها **فان** لفظى عنى اصطلاحى شرعى
اذا كان الواقع منهم **فاما** الثاني **فان** لفظا شخصى ونوعى لانه اما بامر جزئى او بامر نوعى كمال
فاما الثالث **فان** لفظا لانه الوضع عام والموضوع له عام كالنكوة او كلاهما خاص كالعلم او وضع
عام والموضوع له خاص كالمرور والظمار وعكس هذا امتنع لعدم آله الجزئى كمالى في الحقيقة و
ان امكن عقلا ولذا اشتهر عند هذا صنف علم الوضع **فقد** الجمهور اقسام الوضع تسعة
وعند البعض عشر **واعلم** ان ترتيب علم الوضع ما ذكره موضوع الوضع وفاتية تمايز الاوضاع **الاول**
اى اللفظ فمهم الثاني اى المعنى ولو بغيره اى غير اللفظ الاول فيه دفع الدور في تعيين اللفظ
للمعنى اذ معرفة اللفظ موقوف على معرفة المعنى وهو على اللفظ ينتج اللفظ موقوف على اللفظ
والمعنى على المعنى **تاجيب** المعنى بخصوصه موقوف على اللفظ بعمومه واللفظ حصوله والمعنى حضوره
اواحدهما سابق والاخر لاحق للعالم به اى باللفظ ليفهم معناه اى اللفظ في الحقيقة او مناسب
في الحجاز بلا تكلف وجهه مترافقا ولا بد منه اى من قيد العالم به فعلق خبره بغير لقوله العالم به
قوله اى صاحب الامتحان خرج بهذا القيد الوضع كانه بفتح الهمزة عند الحزن وبالضم عند السرور

وبالحاء الجيم عند الحزن والسور ايضا وتشد للواء والواء صور ابنة كبريل على السعال والوجع
 والتفجير المذكورين صفة للتيقن والجمل فلا مشاحة فلا ممانعة كمنى كم مفرد بمعنى المقصود
 مطلقا في اصل اللفظ وفي فرع اللفظ نقل الى الحق بالشيء اصل بمعنى كرموى فاجتمع الواو والياء
 فقلب الواو ياء لرفع الشقل ولم يعكس لكون الواو اسقل من الياء وادغم خضار معنى بالشدة ثم
 خفف بخذ الياء وجعل كسر الياء فتحه وقبله الياء لانه لا يوافق من الياء فاجتمع ساكنانه فحذف
 الالف خضار معنى كرموى ولا يوجد في العرب الا هذه الوزن وجد معنى كرمى بلا تخفيف ولذا كان هذا الوجه
 اقرب الوجوه او بعد جعله اشارة الى جواز الامرين او كرمى مكانه ^{قد تم الزمان على المكان كثره الاحتمال}
 او استلزام الزمان للمكان بدون العكس تقريبهما في المقابلة فيتم خفف وجهه ثم وهذا قريب لما قلنا
 خرج به الى المعنى ذكر المعنى مع كونه في مقدمه الى الوضع معجزة متروكة لمنافاة للتعريف
 اذا التوفيق للايضاح ودلالة الترتيب عسيرة الضبط لاحتياجهم الى القرينة فعلى هذا ان ذكر المعنى المجزئ
 كذلك الدلالة المفهومة من الوضع التزاما قبلتم ذكرها كالمعنى منها الى من دلالة الوضع على
 تحققها عليها متعلق لدلالة الوضع لذكره الى المعنى في مقدمه الى الوضع مذكورة في الاقتران
 والمراد بالتحقيق ما يجيء حاله ما ذكر في مفرد في اللفظ الواحد وفي العرف ما ليس بمثنى والجمع
 وعند الحق ما ليس بمجمل وعند اللغوي ما لا يدل جز لفظه على جزء معناه وهذا خمسة اقوال ما ليس للفظ
 ومعناه جزء وكفى علما للنقطة وهي نهاية اللفظ ^{والثاني للفظ جزء لا المعناه كالنقطة والخاص بغير اللفظ}
 كذا علما لزيد ^{خلافه عن عبد الله والثاني ما لا يدركه كرمى كرمى كرمى} اجزاء زيدا يدل على العدد بحسب الجذر فيلزم كونه مركبا ^{هذا ان اريد}
 الحسا واذا اريد الشخص فلا يدل هذا ان يكون المفرد صفة المعنى فان انضاف الى المعنى على المعنوية
 اضرب عن به بعد الوضع الى اتصاف اللفظ بالمعنوية والافادية بعد الوضع الى الوضع بسبب
 وهو مقدم ذاتا ومتمم زمانا كالقتل على القاتل والمقتول مقدم ذاتا ومتمم زمانا اذ وجوده
 في زمان واحد وكذا اعتبار الجواز الاول في الحديث من قبل قتيلا فله سلبه وذاتا اعتبار جميع
 الزمان غير معترف في الجازية والاكاف حقيقة وكذا قد رآني اعطى كذا الجواز الكوني عند

في جميع الزمان فزيد امد او في الحقيقة
 كما في الجواز الاول او في الماضي كلف
 في الجواز الثاني او في المستقبل
 او في الوجود والعدم

عن قوله وآت اليها اموالهم فانهم يتم في الماضي فالحاصل ان الفعل دخل اذ انبى الى شيء مشتق
 يلزم اتصاف ذلك المشتق باخذ الاستفاد قبل تعلق ذلك النسبة مثل كرمى العالم واهنت الجاهل
 فلذا حمل قوله من قبل قتيلا فله سلبه على الجواز الاول حقيقة في الاقتران فحذفه ما ذكرنا لان الجواز
 عنه ان المعنى قد حققنا في اللفظ وزبدة الاقتران مذكورة هنا ^{دا حرم ان هناك اجازة}
 تحيز فيه اذ هذه الاخوات ^{الاول} فقد اختلف في الجواز هل يجب الوضع او لا فالحق لا وضع في الجواز
 لا تخيلا ولا توفيقا لا السيد وقال السيد الدين والمير الوضع تبيين شيء بشيء بغيره بلا قرينة وهذا الوضع الفارق
 بين الحقيقة والجواز وتعيين شيء بشيء ولو بعبارة القرينة فيجوز في الجواز قول البعض كل لفظ مرادف لمعنى
 يجزئ استعماله في غيره اذا وجد العلاقة لكن هذا استعالي لا وضعي والحق مع الاقتران والسيد ولو قيل
 نسبه وضعيا فلا مشاحة في الاصطلاح فالوضع خاص في الحقيقة واستعماله بغير الحقيقة والجواز ^{والثاني}
 فقد اضطرب في لزوم الدور وقد في الوضع ضرورة ان العلم بالوضع يتوقف على العلم بالمرادف له وهو على
 العلم بالوضع لانه العلم بنسبة بين العالم والمعلوم والنسبة مدققة على المتبين ان اللفظ والمعنى واجب
 لا دور فيه لما مر في الوضع فارجع ^{والثالث} ان مثل عبد الله على كرمى او مركب وجه الاول لعدم دلالة جز اللفظ
 على جزء معناه وجه الثاني كونه مدبا بغيره ^{والحق} هو الاول والثاني مشغول بالحكاية ^{والربيع} اختلف
 في ان الثاني والتايت والياء النسبة والتعين ولان التوفيق وحروف الاعراب كلها او جزء الكلمة
 وجه الاول دلالتها مطردة على المعاني وجه الثاني لشدة الامتزاج والحق في التفصيل ان جاز
 نزعها فكلمة كرمى ضاربة والآفة جزء الكلمة والخاص بقدر زيد ونقص في تعريف الكلمة قال الزحزحي
 والعطري خمسا ان الكلمة لفظ دالة وضع لمعنى مفرد وحذف ابن الجلبج الدلالة فكان اربعا
 عنده استغناء بالوضع وان كانا بالالتزام وتميز الحق يقتضي بسط الكلام بان التعريف اربعة انواع
 لفظي تبيين حقيقي اسمي لانه اما ان يقصد تمييز معناه عما حادها فهو لفظي كذا الهزبراسد يجوز فيه
 التناكس والدور ولو بالترادف كذا السيد ليس وان يترادف في مركب لا يقصد تمييز كذا السيد
 خلق وماء وعسل فهذه تبيين والدور جاز في ايضا او تحصيل صورة فان كان في الامور الموجودة

لم كان قامة وبصير كلمة حكما
 لشدة الاقتراح واللفظ مع الكارة
 والهيئة تحذف كلمة من حقيقة
 وكلمة يعطى
 الكلمة ما تسمع متعاقبة في
 السمع تحذف الله
 والهيئة يدخل الازالة
 بلا اذن

ان ثارا حرد ذكره البعض لعدم الاحتياج علة لا لولوية للذوق اليه الى الدخول اذ يستدق علة لعدم
 الاحتياج عليها الى الكمية قد كما يستدق تعريف الخاصة عليه الى الدخول والايجاز مطلوب جواب لمقتضى
 كانه قيل اذا صدق الخاصة عليها فم كان قد دخل الى اولى من ذكره فاجاب بالايجاز مطلوب علة لمقتضى
 دليل على السري وهو عدم الاحتياج ونسب منها الى تحقيق الحد وتقليد غيره اشارة الى صانع قد
 فان قيل ذلك ان كان المعاني معلوم من الاختصاص ولو عرف الاختصاص بهذه المعاني لزوم الدور
 قلت ذلك ان معرفة الاختصاص بالاستقراء لا من الاختصاص فلا يلزم الدور وهو مقتضى
 الشيء على نفسه ولا يلزم الا في الدور وهو تقدم وتأخره على نفسه وهو يتلزم التسلسل
 واستمر عند القوم الدور باطل وهذا ليس بصواب على اطلاقه بل لازم الدور باطل لما مر
 فانهم وجه اشارة الى جهة التوقف فصار لما مر احواله اشارة الى انه ان اراد بالفعل
 الحد قد تم تحقيق الحد ليس بمسلم بل يوجب في الآم نحو ضرب زيد غدا صداد وان اراد
 الفعل يعرفه فهو فاسد لا بتقدير المضاد فهو لتقليل مدلول الفعل وعينه ذلك
 وكذا السين وغيره اي سيني الاستقبال واحترابه عن سيني الاستفهام فاقول قد تقدم قد
 والسين على الاحتمالات لانها بسيطة من سوف وحمل السين عليه وقد تم الثلثة على السواء لعدم
 تغير من خارج بها حروف تنفس الى الوسعة لا خارج المضارع على الحال المضيقة قليل الوجود حتى انكره
 الحكماء واثبتوا التكلم بانه ليس بوجود ولا معدوم كان افعالا للعباد في اختيار الجزئي الذي يحرر في الامانة
 فلو كان معدوما لكان جبرا ولو كان موجودا لكان تقديرا ولذا قال على انه لا جبر ولا تفويض
 ولكن مرجعا الى امرين فانما يلزم ارتفاع النقيضين في تعريف اثبات الخال ليس بطرف النقيضين
 لما تم تحقيقه هذا كون من اشكرين بتكليف الخفاف ارجع الى انما في قبل الاضافة نكرة بالتأويل
 وان يلزم تعريف تعرفه اي حصول الحاصل واثبات الثابتة وهو محم وجيز زيد الشجاع بالاسم
 تأويل الحسي او الدلالي انما ان امثاله الى الحروف البسيطة قد يزداد في اخرها ودخول قد
 على سائر اشارة الى ان الزيادة في الاخر اقل قال المحررون كما قالوا الدوا لطلق المحم او

ومالكها

او ليجي المطلق والمطلق واحد كالمطلق المفعول والمفعول المطلق فالاول اعم من الثاني ومعناه على ما في
 الرض احتيا لاثباته في مثل جاني زيد وعمرو بان يحصل الجاء منهما معاني زمان واحد ومن زيد او لا
 وثانيا عمرو بالعكس بلا ترتيب ولا مقارنة كالفاء ونتم احتمالات عقلية لادالة على الدوا
 علمي ضمنا فانه كونه الواو اما جاني في الحكم او في الذات او في الصفة لانه اما ان يكون الذات والصفة
 مستقرا او الذات واحدة والصفة متغيرة او بالعكس نحو جاني زيد وعمرو وعمر زيد قائم وقاعد وقوام
 زيد وعمرو وقائم اذا دل الفعل على اجتماع هذه الصور الثلاثة في نفس الامر فيفهم فلا حاجة الى الواو
 قلت اتياء الواو لمقتضى الدلالة العقلية بالوضعية فان قيل يدل الواو على الترتيب فقولته واركعوا وكعبوا
 ان القفول المروية قلت هذا من خصوص المادة او بقوله لم وابدوا بما بدأ الله تعالى حيث قالوا كيف
 نفسا ونسفي **قلت** فيه اشكال اما اوله اذا كان الواو بمعناه يلزم مجرعه من مزيد كلمة واحدة وثانيا
 اذا كان الواو الواسلة بمعنى او الفاصلة يلزم كون احد الثلثة كلمة دون الاخر وثالثا اذا كان
 الواو لتقسيم الكل الذي يصح الحمل على الجزئي فيلزم كون الفعل والجزء اسما واللوازم باطلا وكذا الدلو
 و **قلت** اوله فلان الواو لتقسيم الكل لا الكل الذي لا يصح الحمل فالمراد ان مجموع كلمة وثانيا افعالوا
 بمعنى او فانية لمحج والكل **وقال** يراد من المقسم ما يطلق عليه الكلمة بطريق عموم مجاز هذا كما
 ما حوز من السمو هذا ترجيح لمذهب البصريين على الكوفي لانهم يجمع على اسماء قوله تعالى وعلم آدم
 ولو جمع وسمي لجمع على او سام كما قال الكوفيون ان كلمة بقرية متعلق بنفسه المقدر جعله ان الاسم
 يعني ذكر بعلوم ما ولم يذكر بالحرف من اعتمادا في ذكره في ضمن الثلثة اذ المتبادر علة لتقدير وضعا
 اذ المعبر هو الدلالة الوضعية لا العقلية ولا الطبيعية اذ هما ليسا بعقدين لاختلاف الطبايع
 والعقول والوضع متفق عند العقول فدلالة نص على الضرر يفهم لاذها على السوية و
 لما كان كونه المعنى ترجيح للامام القديم وعقيدته لذكر انهم مستقل عنهم تصريحا مفعول له العدل
 بخصوصهم يفهم المعنى مجرد ذات اللفظ مع قطع النظر عن المتعلق من لفظه ان الاسم عليه ان المعنى
 فالترديد الاول وهو يفهم ذلك المعناه من انما في التعريف عبارة عن المعنى والترديد الثاني

الوجود والعدم
 الدوا لطلق المحم او

قال في ختام سقط قال من الكمية
 راجع او يحتاج قال اول اليم في بعده
 صابغة في الفذة ثم التكن والضمي
 الينحة ثم التجميع ثم الظاهر
 الروح ثم المساء ثم التبريد
 ثم الفناء ثم الاخلاص لانه
 خان لوقت مع الية
 محل باب الملك
 قوله لولا ان
 الشق على ان
 لا يخرجه
 الى كوش
 النيل
 سيرة

وهو يفهم من لفظه ان ما عباد من اللفظ والفظ استعمله عرفا يعني الراجح ومنكره مرجوح غير ممكن
والاولى ترك مناسبة اهلل وهو قيد في اي في اللفظ كون المعنى فاعلم فلا يقدح ان
لا يشترط الالة الا كما هو على احد الازمنة بمادته استعمله الا وضعا ولا كونه عطف على كون المعنى مقارنا
مفهومه ان منفردا من اللفظ فالصالح ان يبين ان الفعل ما دل على معنى بوزنه ونفسه فقد نال الالة
بوزنه او لا وزنه لانه اسلب وهو غير مفرد انما يعبر عنه بقول الراجح ولذا يقال الاعداد انما تعرف
بملكها فخرج عن الفعل ضرب وان وجد في احد الازمنة في نفس الامر لكن لا بالوضع ويجزى السبع
والقيلولة وان دل اللفظ على زمان لكن ليس باحد الازمنة من الجاهل واستعماله كذا يخرج خالق السموات
وقيام الساعة لانه وان دل لكن لا بالوضع وعذرا كما ان افعال عند اعمالها في شرائط الحال واستقبال
كافي كالمفاعل للفعل فانه ليس بوضع الاول بل استعمالا ثانيا ولكن يدخل تحت الحكم الفعل المضارع لانه
لا يدل على احد الازمنة واجبه بانه داخل على هذا الفعل لما مر فان قلت ان الضمائر والاكاء الموصولة
والكاف التبية الائمة وكلمة الجزية واسماء الشرطية واءاء الاستفهامية خارجة عن هذا الحكم لقوله
بالفهم وهذه المذكورة ليست بمستقلة قلت هذه المذكورة وان احتاجت الى اخر لكن لا يفيد معناها
بل يفهم معناها او لا اجمالا واحتياجها الى اخر تفصيلا والحرف على خلافها تذكر ما ذكر في الفعل
لكن بقي حاشي ان ما كانت المذكورات من الاصور المقارنة دون الموجودات في انفس
الدخول للاحتياج في اطلاق الخاصة الى الكتاب السامح الى الجاز فعل هذا ذكر الدخول
من حذف كذا ذكر الصام سقط قول الشارع بان حذفه اولى للتأكيد هذا لا يخرج نون
الحذف لانه بان نون تنو حركة الاخر للتأكيد فان لم تنو حركة الاخر قلت للاحتراز عن نون لدن
لان اخره نون والال بسطه علم للزمان كعند فان قلت لم تنو الحركة ولم يقل تنو الاخر قلت
لان المتبادر من المتابعة لم يبق من غير تحلل نون والحركة تحلل بين التنوين والاخر فان قلت
اذا كان اخر الكلمة حركة فلا حاجة الى ذكرها فان المتبادر من الاخر هو الاخر صورة والاخر
صورة هو الحرف للحركة فان قلت لا يشمل تعريف التنوين للتنوين قاض قلت الاخر انهم من

التنوين

من الحقيق والحكم والمراد به ان بالتنوين سوي الترخيم وهو رفع الصوت مفتيا بدلا عن حرف
المدة فان اصل القنابن واصابن عتابا واصابا كقوله اقل اللوم يا عازل والعنابن وقول
ان احب لهما صابن والعالى وهذا الزيادة الخارجة عن الوزن كقول ربيعة قالت بنات
القم يا سلمى وان كان فقيرا معدوما وان كان فقيرا معدوما فان الفرق بين تنوين
الترخيم والعالى قلت الاول يدخل على القافية المطلقة والثاني على الحقيقة بالسكون صرح في الامتحان
قال فيه انهما يدخلان على القوافي مطلقا اي سما كان او فعلا وليس فيما مضى يصلح في الحكم
فقط فليس بخاص الحكم بخلاف البواقي فان التنوين الممكن والتكثير يقرر وينكر معنى المطابق
المستقل معلوم بالاعتقاد دفع الدور طاعة في الفعل الاستقراء البتة وعرفا عند الجمهور
اثبات الحكم الكلي لشدة في جزيئاته وعند البيه التمدلال باحكام الجزئيات على الحكم الكلي الحرف
وهو نون الحذف بالاضافة لانه التنوين الذي يسقط بالانفاضة وكذا النون حرف
وهو التنوين يسقط بها على وتيرة فليجرب الى الامتحان والاعذار فيه ان غزوات ومسلمات
عند ابن الحاجب غير منصرف للتأنيث والعلية ومنصرف عند الزمخشري لعدم محض التأنيث هذا لا يوجد
الا في جملة المكنوت ففهمه تنوينه للممكن لا للمقابلة لانه التاء غير متممة للتأنيث لانه على الحجة
ايضا فلذا ايكبت بالتاء فنفق عن الخلف فصار كالانفاضة وهذا مستفاد من اول كتابه واخره
لانه لا انشاء معنى الفعل علة لمقدرا ما اختص الجار بالكم فقلت ما وجه الاختصاص قلت وجهه
انهم لما قصدوا الاعراب بتمامه للكم لا الصالحة في الاعراب وتمام الاعراب بالحركة الثالثة
ونقصوا في المضارع الذي هو فرع فيه واحدا منها وهو الجر فهو لا يكون معولا لانه الفعل هذا
وجه الاختصاص فخل هذا سقط قوله بالاعتقاد وعلى المعنى بالانفاضة والتقريب غير تام
لما عرفت ومن ناقش بالملفوظ قد صار عاينا لا تجد له عاينا ورد اى دليل الانفاضة بان
هذا الانفاضة منقوض او ممنوع لان معنى الانفاضة بوجود الهمزة وغيرها مع تخلف
الحكم عن المدعى فانما ليسا بخاسين بالكم بخراكم وفرج وكونها جزء من الحروف المباني

اختصاصا

حروف الجركية يعين مروف معاني جواب لدخل بالهمزة وغيرها لانها من المباني
 والاسلام في الحروف المعاني لا يدفع هذا جواب لوجود الافضاء علة لا يدفع ولو لم
 ذلك اي الافضاء في نحو الهمزة والجرك فالافضاء في البعض دون الكل والمقصود بيان
 الافضاء في الكل فلا يتم التقريب اي سوق الدليل على وجه يتلزم المدعى ما علم **وظيفة** الـ
 ثلثة معارضة وهذا ثبات المطلوب على خلاف ما اثبت الخصم وابطال مدعى طلب الدليل
 على مقدمة الدليل ونقض وهذا بطل الدليل بالدليل وهذا يمكن كل الودائع لان الافضاء
 يجب كونه دعوى ومقدمة ودليلا فيكون معارضة ومغاورة نقضا وهذا اي لام التعريف
 فاضافة اللام الى التعريف من قبيل اضافة الدال او المصاحب اظهر من قولهم اللام
 بدون الاضافة ولو قال حرف التعريف كان اظهر واشمل ليعلم التعريف في قوله عليه السلام
 ليس من اجرام مصاص في اصغر فان قلت هذا الحديث معارض لقوله تعالى وان تصوموا
 خير لكم **قلت** فالحديث يقتضي نهي الصوم والاية اثباته فاذا اتفقتا تساقطتا في القول
قلت ليس فيه تعارض لان الحديث محمول على المشقة والاية على عدمها لعل لم يتعمش العلم للندوة
 وان كان المراد تهديد لكونه قيدا له اسناد اليه مجاز بذكر الجزاء او الشرط او غيره واردة
 وهذا اسناد اليه مجاز لم يكن اسناد اليه حقيقة كونه مسندا اليه او في ظاهر
 وجه الظهور لان مقام التعريف يربط به الحقيقة لان التعريف للكشف والحجاز محل للهمز فضلا
 عن الايضاح اشمل واخص وجهه فاقرب تنبيها معقول له لعدم القول على ان الاصل المبتدأ
 لكونه مقدا واما يفتقر بالتأخر والفاعل لكونه عاملا لفظيا بخلاف المبتدأ فاعلم مقدا
 ضعيف اذ هو ارجح على عدم خاتمي مجاز كونه علامة ان النسيب اى ضمير كونه الى الاسم فيرد
 ان الاختصاص في معلوم عقلا فلا فائدة بانه من خواصه وان معرفته بعض خواصه
 بعد معرفة الاسم والمراد من ذكر الخواص معرفة الاسم بها فيتوقف معرفة الاسم على الخواص وهي على
 معرفة الاسم فيلزم الدور بانه الاسم موقوف على الاسم والخواص على الخواص هذا باطل لما مر

وظيفة الادب

فافضاء الهمزة ليس بغير
 لان المراد بالافضاء بلا تنوين
 والافضاء بالهمزة لا يتغير

ويدفع هذا جواب لدفع الدور بانه راجع الى الاسم باعتبار نفسه وجنس الاسم في لا يلزم الخذ وان
 اي الدور ومعرفة الخواص بعد الاسم فالمعنى كونه الاسم مقبدا او فاعلا تدجيه لرجوع الضمير الى مطلق
 او الاسم المطلق لان الفرض معرفة امتياز مطلق الاسم على الاخرين وجه الاختصاص اي وجه اقتضاه
 المسند اليه لانه المسند اليه غلبان في الاصل عن الذات والفعل مسند دائما وضع الاسناد مصدره
 الى شيء ولو كان الفعل مسندا اليه يلزم الذات صفة والصفة ذاتا في حالة واحدة فيلزم الخروج
 عن وصفه الفاعل لا يرد منه المعينة المتأنيان في حالة واحدة فوجه الاختصاص بالاسم
 ضرورة اي كونه الشيء مضافا بانه التفسير احتمال المضاف بمعنى المضاف اليه فذهب بكونه الشيء مضافا
 لان الفعل يجوز كونه مضافا اليه كقوله تعالى يدوم يرفع الساقين مضاف اليه يدوم فالمضاف اليه
 ليس بخاص الاسم وجه الاختصاص بانه الاضافة اما معنوية او لفظية فالاول يفيد التعريف الحقيقي
 للمعنى المطابق انزدهو في الاسم واللفظي جواب لسؤال بانه المعنوية والتحقيقي في الاضافة المعنوية
 لا يوجد في اللفظي فاجاب بانه مخرج المعنوية فحققت الاضافة اللفظية بما ربالهم تحققت المعنوية
 به اي بالاسم غير جزء منه اي من الكلام واعتز به عن حروف المباني ولا مستقلا بنفسه واعتز به
 عن زيد او قائم في خور يدي فانه في طرفي الكلام فلم يكن حرفا ولا متعلقا بانفسهما فانه
 ولا مقصود بالذات اي بلا واسطة الغير بالملاحظة ان بالنقل بل اليه ومرات لفهم اي
 لانفهام غيره **والعلم** ان معنى **مشرط** بامر من احد هما ان لا يكون على ظاهر الذات
 بل مرآت لملاحظة غيره **وتأنيها** كونه معنى جزئيا خاصا من العام اي انه خاص من
 مطلق الابتدأ في من مثالا فان قلت **العلم** مع **مشرط** في **قلت** اذ لو اكتفى بالشرط الاول
 لكان موضوع القضية والجملة والتعارف كلها حرفا لانها مرآت للغير ولو اكتفى بالشرط
 الثاني لكان اسم الثمارة بهذا فضلا حرفا من افراد الابداء واللازم باطل وكذا اللزوم
 بل الابداء من مجموع الامرين فالحاصل معنى الحرف لا يمكن ملاحظة مع قطع النظر عن الطرفين
 وهذا معنى جزئي الموضوع لم الحرف وهذا لا يندب الخصم من معنى من مثالا بخلاف معنى الاسم

تحقيق معنى الشرط
 تخمينيا

في الباب الاول في العامل ماصدق عليه يعني الافراد والثاني انتم العامل المفهوم
 الى التعريف المردف الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الافراد فيكون بين المعطوفين تعارض
 اعتبارية ما قبل مورد السؤال قوله للبتة ومنشأه اخذ القاعدة على الكلي لكن اكثر باربعة
 صور فلهذا الى الثانية اذا كانت الثانية معرفة فالصورتان من الاول واذا كانت
 الثانية نكرة فالثانية غير الاول ولكن ذكرت ولم تكن عينا الاول بخلافه انما عليك
 الكتاب بين يدي من الكتاب مذكورة نكرة فلم تكن غير الاول بخلافه انما الهاء الواحدة
 وفي السماء والارض والارض الى صارف اي مانع وهذا التعارض بين المعطوفين الى المفهوم
 وانما ان جوابك يرجع بذكر اللفظ موضع الضمير لاجل التعارض ليس بسبب لان المفردة
 كما يحصل باللفظ يحصل بالضمير على الاستدلال لان التعارض المردف في اول الامر
 بلا تلاف في الضمير تكفي ولكن فيه قال المفسر هو ما اقبل لفظ هذا كما يحجب حروفه
 عند البيرين وعند الكوفين المتكلمين الهاء والواو والياء في الحركة وتما كان هو وهي
 على حرفين قويا على الحركة والفتحة اخق ويسوفى اسماء الحسن عند البيرين يجوز اطلاقه على
 الجوهرة والعرض وعند البعض يكون يندفع نور المطلق المجلي لسائرهم من استتار الجبروت
 على هذا لا يطلق على غيره ثم لا اله الا هو وفي بعض المواضع ضمير خفي هو الذي هو
 وزبط عند منطلق لفظ اي عاملا لفظيا او غيره اي معنيا وعم الخارج بهما بقية التقييم
 الى العامل اللفظي والمعنى قال بواسطة اقل المراد من الالفة الفاعلية والمفعولية
 والاشارة والمشاورة هذه اسباب لتأثير العامل في المراد بها المجانسة والاتصال
 ولذا ذكر الالفة واحترز به عن المجانسة والاتصال اعلم ان الالفة واسطة
 واسطة في اثبات وهي تكون وسيلة لثبوت المحل على المردف كما في الدليل واسطة
 في الثبوت وهي ما يكون اتصافا لشيء اخر كما تصاف الجسم باللون واسطة في
 وهي ما يكون اتصافا لشيء اخر كما تصاف الجسم باللون واسطة في

واسطة الثبوت انتم مطلقا في العروضة والعروض في العلم مطلقا من الاشياء فشهد عند القدم
 والتحقيق ان واسطة الثبوت مبني للعروض لانه اتصاف ذو الواسطة حقيقة في الثبوت ومجاز في
 العروضة فالتأثير العالم حادث لانه متفرد وعروض النفس الجدار وعروض الحركة المستقيمة فالدليل
 والخارج والسفينة وسائر ذلك اسباب لمخوض في شيء في زيادة على قول الجمهور خذ وصف
 او حال او تميز فغير من التمييز زيادة منها الى زيادة الواسطة التي تفيض في تعريف العامل
 بهذا الى بواسطة ايضا قبل العامل كما يظهر من كلامه وهو قوله والمراد من الواسطة مقتضى العلم
 او من الامر بغير علم ان الواسطة من المقتضى كالعامل لكن الواسطة على قسمين قسم هو الامور الخفية
 وقسم هو الامور الجلية ومجانسة مع غلام لكسرة ياء غلامى مثلا لكن ايجابها الى اقتضاء الاتصال
 والمجانسة ليست بامور خفية وهي الفاعلية وغير قابل بقتضى ياء غلامى ما قبلها فكسرة ياء بالمجانسة
 برأسها لا بواسطة الامور الخفية باللفظ مفعول به لا واجب فعلا او كما مر يا اوجنيا
 فهو انتم لاذ الكلمة يشملها والعامل يتبعها بيان لوجه المقتضى من الاعراب في بيانية
 لفيه الواسطة للاعتناء بياء غلامى فيخرج به من الاعراب فان المراد بواسطة او انما ان
 على قوله من الامور الجلية ذكره مستدركا لا طامى فيه فاجاب بانه يتبع بما علم التمام فالله
 الانتم متروكة في التعريف لخلل الزم فلم يذكر لم يعلم هذا وجه الفهم بفهمه لكن لزم بذكره
 اي الاعراب الدور لذكر الاعراب في تعريف العامل في تعريف الاعراب فيوقف
 العامل على الاعراب والاعراب على العامل لكون كل منهما جزءا عن الآخر فالحال يتوقف على الجزء
 فيلزم الدور وتسلسل وهما الحال والحال يستلزم عدم التعريف الا ان يقال ان الالفة
 الدور كل وقت للحال الا وقت تعريف اللفظ لا يستلزم الحال فانه يجوز فيه التماسك والدور
 لانه معلوم بوجه اخر في الالفة درغام والدرغام اسد او هن بر اوليت او هن نقر او قسوة
 والوجه الاخر انه حيوان صفته سحر لنا وجه اخر بان التقييد داخل وهو يكون في القيد خارج
 وهو الاعراب اولان تعريف العامل لفظي او معناه او بالعكس فلا يكون معناه ملتبس فلا يلزم
 الدور كما تخرج في الامتحان وحققا لا يجمع ما فيه من بحث الكلمة وان كان بالكسرة والفتح مع حقة

وفي الدور في الالفة

ولام ولا يتقاي ليقم ظهورا لتفاير العامل المعرف فاخرج المصداق العامل الفرعي عن التعريف
 وادخل في التعريف اشارة الى الخطاط من الاسلي او لا عطف على لدا يراد به ان العامل المعرف
 لانه معرف وهذا ايضا الا وادناه مقسم يراد به الافراد عند الجمهور وعند سائر القائلين
 يراد من المعرف المقسم الافراد وسنده وقوع الاعتراض في مقام التعريف بعدم جمع الافراد
 ايضا بان المقسم غير جامع لافرادهم وقول ابن حبيب بكي ثابن معوب بالمراد بسا بقم في القاع
 فاجاب عنه الجمهور بانه وقوع الاعتراض لا يكون دليلا وادخال كل في التعريف اهتمام لشان
 التعريف باذجاع ومانع في اول الامر قال المتي العامل الظني ومعنى العلم بالقديم القديم
 تعقيب الحدود بالتقسيماتها المكن والفائدة فيه اما تكميل معرفة الحدود او تحصيل معرفة الاسم
 لبيان ما يختص من الاحكام والاشياء فتم فيود متبانية او مفارقة الى المقسم ليحصل به الاقسام
 فالاول حقيقي كقولنا ناطق او ساهل والثاني تقسيم اعتباري هو ضم فيود مفارقة ليست
 بمبانية بل يذ تصادق في الجملة فيحصل الاقسام باعتبار المقدم مفارقة ومصادقة بحسب الصق
 كالكل الى اللون في المشرق والكل في المغرب وكل واحد منهما اما تقسيم الكل الى جزئين او الكل الى
 الاجزاء فان قلت فالفرق بينهما قد حصل المقسم على الاقسام جائز في الاول وفي الثاني
 نعم يقضى لكل ولا يحمل في الكل بل يحد به الى الكل نحو الناطق الحيوان والاعم كانه
 ولا يقال النطق والذوق حلو فلا فيكون بينهما تقابل وتباين وهو الشان اذ ان
 لا يجتمعان في شئ واحد من جهة واحدة وكل واحد منهما اما تقسيم عقلي وهو المردد
 بين النفي والاثبات ويحزم العقل بالاختصار واستقائي وهذه الالوية كذلك
 بل بالنفي او بالاثبات وهذا يكون بالدليل وقد يكون الاستقائي موقفا بين النفي والاثبات
 للتسهيل والفرق بين العقلي والاستقائي ان عدم الجزم لقسم اخر في التقسيم
 العقلي كقولنا في الاستقائي او تقسيم جعلي بالنسبة الى المصداق ايضا استقائي قائل
 بنسبته ان اذا عمل الباء مثلا ليل الجرد السماء بلاد كقاعدة بخلاف

انما يقسم المقسم بغيره او ما يلحق
 فلهذا تقسيم النفي والاثبات
 في مجموع مقسم وهو تقسيم
 في الالوية والاختصار

بخلاف القياسي كخضرب فاذا عمل يقال ضرب يرفع العامل وينسب للفعل لانه فعل متعدي
 وكل فعل متعدي يرفع وينسب يتج فنضرب يرفع وينسب بدو القاعدة يتج والمراد به ان بالسماع
 المذكور في التعريف لغوي وفي المعرف عرفي فلا يلزم الدور لاختلاف جهة التوقف
 فاما وجه الدور فانه اذا اخذ المعرف في التعريف ودفعه بوجهين التقييد داخل والقييد خارج
 او احدهما اجمالي والاخر تفصيلي وليس المراد به ان العامل السماعي بهذا التقيد للتقيد
 فحال تعريف سماعي والقياس تقابل الارجاج السلب فالسماع ما يتوقف على العمل السماعي ولا يذ
 قاعدة كمية والعامل القياسي لا يتوقف ويذكر قاعدة كمية وتقييدنا قضية كمية مستط
 من احكام جزئية مدعها بان جعل من جزئية كل فعل يرفع اقبلا وعمل اخر او
 موضوعا منفردا تجعل القاعدة كبرى منتهية اليها سلسلة الحصول فتج من الدخول
 فكل فعل متعدي يرفع وينسب فنضرب يرفع ونسب لانه فعل متعدي وكل فعل اقبلا يتج فنضرب يرفع اه
 وقس عليه لفتها تعلق لسهولة فانما اكثر من اخص لا يصح استعمال اسم التقييد
 اذ الشرط اشتراك المفعول والمفعول عليه في اصل الفعل ففعلهم اكثر من ان يحس ورجل ايسر من ان يدع
 ليس بجائز لان بعده لا يصح مفعولا عليه لعدم المشاركة لما قبله في اصل الفعل وهذا الكثرة و
 الزيادة لفظا من بفعل تفيضي اسم التقييد الى متباعدة والكثرة ومباينة ضبط القلم من
 الاحضاء ومن مدح الرجل الخالق الحسن ورد بانه يلزم احتمال اسم التقييد بدون الاشياء
 الثلاثة فلا شئ انه مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى ذكره امام المراد في ولان من اقسام
 القياسي ما يتوقف عطف على سهولة فيكون السماعي موقفا عليه لتوقف القياسي عليه ولان
 الفعل علة ثالث للتقدم عطف على القرب والبعد وهذا حرف الجر من تمام الفعل كما يسمى
 اي في بحث الفعل بان الفعل اللازم انما يصير كلاما بالحروف وبان الافعال الناقصة
 انما تسم بحرفها والجزء قد يكون جارا ومجورا فيكون عامل السماعي موقفا عليه فان قيل
 تقييد لتجارج وهذا اعتراض بان الفعل موقوف عليه لا موقوف على ما يحكي في الحروف والبيان

والمراد من القاعدة معرفة اجزاء
 فبدل من ضمنية بهذا استعمال اسم وشبه
 الجزئية بالجزئية في الالوية والاختصار
 كانه ضافا لتمام التعريف
 والاحسن ما عطفها على السماعي
 فنية يجعل مدعها على
 الجزئية عند معرفة
 احكامها فلا خذف
 ولا يجازي

مطل
 اكثر من ان يحصى

قلت جواب تحرير المراد بان توقف الفعل على الحرف الجار قياسا مع الفارق فان توقف حرف
الجار يشترط الفعل ومعنى الفعل تابع للفعل وان لم يكن معلوما فمما سبق وهو معلوم من الحرف
واقترن سائر السماعي جواب لعدم الحاجة الدليل للتقديم حيث علل بان العامل القياسي
يتوقف على السماعي والمراد منه الحرف الجار فلم يقدم سائر السماعي فلجوابه ان اطرادى للباب
اي موافقا للجار لئلا يسبب عملها اللفظي وهو لم يعملها المعنوي وهو الاضمار والايصال
لمعنى الفعل او شبهه الى الكم لفظا لا تقدير فلا يرد قوله قفا وضائق عليهم بما رجعت اربح جوبها
ولا حرة اكرم لانه الاول كم تقدير والثاني ليس باسم بل الهمزة داخله على الفعل والفعل المفعول
ليس باسم لاللفظ ولا تقدير او الحمل عليه اي على الاصل في غيره مما لا يفهم وهو رتبة وفعل و
والزوائد وغيرها او المولاه اي بالكم نحو فزيد ليكم اي لا اكون او حمل عليه عطفا على الكم
او المولاه كخوضب في قوله زيد موقوف بغير ضمت هذه الحروف حروف الاضافة لانها
تضيف الفعل الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه ولان اثرها الجرح
نظرا الى الجنس والحكم على شيء باعتبار الجنس او باكثر الافراد على ما في الاصول **منه**
اليسيرين لا يندوب بعض الحروف مقام بعض بالقياس كما ان احد الحروف الجوازيم والرضب
كذلك لا يقدم **فاد قلت** ما او هو ذلك **قالت** فهو موقول تأويله يقبل اللفظ نحو لا صلتكم
في جزوه نخل خلفه في ليس بمعنى على ولكن شبه المصلوب للمكانة من الجوزع بالحال في الشيء
التمكن والتمتد فاستبعدا على تضيي الفعل معنى اخر نحو شربنا ماء البحر اي رويانا ونحو قولنا
احسن بي اي الطيفي بقرينة اخرجه من السجن او على شذوذ عند الكوفي هذا اقل تكلفا
تأمل الا فاده هذا اشارة الى ان البناء ليست بموضوعة لاللفظ الكلي بلا ضمة لصوق
امراي معنى جزئي كحفوس هو المرد والمعين كروم لا يزيد في ترتيبه وما يقال البناء لاللفظ
فهو على المسامحة والجاز بل المراد المعنى الجزئي لما عفته وهذا في الالفاظ اما تحقيق
نحو به داء لغير الاختيارى وامسكت مثال الاختيارى او احد على ظاهره ولا يخبر باطنه

باطن قال الاخفش واعلم ان الالفاظ والاستعالي انما يكون حقيقيا ان كان متصفا مفضيا الى نفس الحرف
عند امسكت لجعل بيدك وسعدت على السطح وان افضى الى ما يقرب منه كان مجازا كررت بزيدي مكان
يقرب به ومنه من الالفاظ المجازي القسم ولذا لا اجل تضيي الالفاظ معنى القسم لم يذكره
اي باء القسم ولذا اقتصر سيبويه على الالفاظ في اربعة عشر معاني البناء والبواقي مجاز لعدم خلقه الباقية
عن الالفاظ ذكره الحنف وهو يستلزم المسامحة بلا عكس اي كلما وجد الالفاظ وجد المسامحة
بدون العكس لانه مواخذ ثوب انسان فهو ملصقة مساجبة فمن لم يخذ فهو مساجبة فقط وليس
بملصقة ولان المقصود الاصيل هذا وجه ثان عطف على ولذا اقتصر سيبويه ولذا لا اجل وجوه
ثلاثة تكسر ائما هي اي من لا تبته الميزني من الغاية اي غاية المسافة مجازا باطلاق الجرح على الكل
والمقربة الفعل لان فرض الفاعل اقام من المكان نحو سرت من المبصرة او من الزمالة نحو سرت
من يوم كذا او لا يكون منها نحو قلبي منك اليه ونحو اعوذ بالله منه اليه يعني في الشيطان ذكره
بالضمير حقا في الانسان في اي في صحة ارادة الى او ما يفيد انه اي فاده من فاده من لا يثنى
في عمومته البعيفة لانه يستلزم خروج التفضل عن المعان الثلاثة لما قرره التقدير المذكور فاسد
لانه يقتضي عدم كونه كم التقين وتقدر بعض الكلمة ليس بجائز على ما حققنا لا قبله ورق وطاكنا
جواب طعنه كانه قيل لم قدر فحين واحد ولم يذكر غيره واجاب بانه من مناسب البناء ولان
الابتداء اصل والبواقي فرع وهي الى كمن في الزمان والمكان وغيرها خرجت الى السوق
والى التهادد وفردى اليك ولم يذكر حتى معناه كونها بمعناها بمعنى الى عن كشيتم **قالت**
لكما اي بمعنى مع ولانها عطف على كثره مجيها لا تدخل اي حتى لا على المفهوم والاول اي معنى
للبعد عام لها اي المجاوزة وما كان اي العلم الذي عطف على لها فذكرها اي المجاوزة بعد
اي معنى محال البعد **والفرق** بين من ومن فالاول يدل على الانقطاع بلا رجوع بخلاف الثاني كانه
السارح يقال مولانا السورور وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بديل اقناع دخول الجار على الجار
ذكره في الامتحان كمن من يمين اي من جانب اليمين ومن عليه اي من فذفيه **ومعها** بمعنى عن عطف

كسب الباء مع حق الحرف المفعول اللفظي للادب الحاشية
كما كسر الباء مع اللفظ بنحو ما بين الام والبناء
ان ادخل على المظهر واللفظ الضمير لخصم اللفظ
لان الام والبناء انما يندوب انما يدخل على المفعول

مع الفرق بنحو ما بين

على نسبة اى بيان علمه من ذنبا وببانه بالعلمه الشاة الى ان العلم قسمان علمه ذنبا و
علمه ذنبا وخارجا والى ان معنى العلمة على العلمة الجزئية لا التعليل فان صفة التكلم فصفة اللام
العلمة لم يذكر المحركون اللام للعاقبة قوله تعالى وحذا وقدم له الموت ونزل الى اب اوله الا باسكان
القصر المعلى ستدق من قريب في التراب قليل عمرنا في الارل الدنيا ومرحبنا الى بيت التراب له فلك كل يوم
ينادى للموت وبول الى ابي انا خرجتم الى الدنيا ليرتب الموت في عقبه وبنيتم شديدا بعاقبة التراب
وهذا اللام العاقبة ولكن يكون التعليل مجازا شبه ترتيب العداوة والظن والموت والحروب على الانقاط
والولادة مثلا بترتيب العلمة الفائية عليه ثم استعمل في النسبة اللام الموضوع للدلالة على ترتيب الفائية
الذى هو المشبه به مجرت الاستعانة اولا في العلية وتتبعها في اللام وقس عليه باقى الحروف
كذا فى المطول فيقول للموت مشتمل على حصر الحروف فكذلك فى الفظة لجلال فيلزم عليه
اى على التعاقل والمصام فساد التزام تكرار ومنه اى من كون فى مجاز اخذ قوله لا سلبكم
فى جزوع النخل مراتقا وقيل انما اى فى فيه فى القرآن منه اى كل موضع الباحة بمعنى البلية
المافية اى لانشائه اى لاحداث العلمة ومنها ويستعمل رتب بيان الكثرة مجازا
فى مقام المدح والذم مخرب تال يلغى القرآن اى اهل القرآن او اسناد مجازى مثل
فاته الصلوة اى يتبركه فلا ينبغي للمؤمن ان يلغى ويتبرك بقد رتب على الواو هو على
التاء والواو بدل من الباء من حيث الخرج لانها شفويان ومن حيث الحذف
لان الاصل اق وجب متقاربان واخر الواو والتاء لا الخطا الفرعى عن الاصل من وجه
وهو منته اى خال من ضرب عمر بما فى اليوم والسنة الزمان الماضى بعدها اى من
منذ بدأ اى امتدى وقت الفعل الجزئى الى الحاضر لاجتماع الماضى بحضرت من كل
ذنب فقلة مذ يوم البلوغ لانه النبوة وامتد الى الآن بخلاف ما اذا اريد بعدها
الزمان الحاضر فيكون الحذف جمع الشهر واليوم الحاضرين ولا يراد زمان الماضى واليجوز
ان يكون منبذ مخرب من كل ذنب فقلة اليوم مثلا فى يكون المعنى تبت جميع الذنوب

العلمة قسمان

العلمة على الوزن استعملت فى الكلام
معلوم والكلمة فى الوزن والبيان وهو
والسؤال بوجه هذه النسخة فى
العلمة والخطا منها معلوم وكيفية
غير متقن والخطا منها معلوم وكيفية
فى نيل منقول ومنه قوله وفى
قال الامامون فى قوله وفى
العلمة والخطا منها معلوم وكيفية
فى نيل منقول ومنه قوله وفى
قال الامامون فى قوله وفى

وقد رتب ثمانية اوجه اشدها بغير
الواو فى قوله اشده او الخطا
الواو فى قوله اشده او الخطا
الواو فى قوله اشده او الخطا
الواو فى قوله اشده او الخطا

الذنب الحاصلة فى هذا الشهر واليوم الحاضر المساوى لافى ابتداء وقت البلوغ وليس مراد
التاب حين توبته فلا يصح اعتبارهم اربعة الشهر واليوم مبدأ كما عرفت فاحاصل اذا
بعد من هذا الزمان الماضى يصح للتبدا الى الانعوان كان بعد هذا الوقت الحاضر فلا يصح الابتداء
ويرد جميع الزمان الحاضرات فيه هذه فرق بينهما كما اشار اليه وقد يكونان اسمين نحو
لولاك لهلك عمر وبيان جاء السائل الذى اعطى عفو الغيب وباع نعم جاء فقال ام
لعمرا قطع لسانه هل هو سائل او مخبر فاراد عمر رضى قطع لسانه فذمه على رضى ونور الله
مجاؤه فيقول لولا علم لهلك عمر جاء من قبل بكسر القاف وفتح الباء بمعنى طرف اى من جانب
الضمير حذف الف ما كما فى لم وعم الاستفهامية تخفيفا لكثرة الاستعمال ان فيه اى فى لفظه كى
ولذا اى لاجل قصر عمل جمل على قلة اخره اى لعل بالضم جذبة متباعدة وفى اى هذا بضم الفاء
وما ل حروف الجارة على الصحيح ثمانية عشر من اى وفى ذكر على سبيل الحكاية لانه ليس لها اكم
خاص والباء واللام يطلق باسمها الوجود الكرم واذ لم يوجد فيها المسمى مخرب وواو
القسم وبانه وتاء وعلى وكاف ومنه وخذ وخلا وعدا وحاشا فاستعمل لاولى لا يكون الا
منه والتمت التى يليها يكون حرفا وكما والثالثة الباقية تكون حرفا وفلا هذا اى لافان
اشارة الى انه بمعنى الفراق والى انه خبره مخدوف والظا اى الراجح لا بد بالتدوين لظهور
تعلق الجارية اى بته وكونه معطوف على ظهور وفيه اى قول الرضى نظر مخدوف معنى تعلق
لجارية للعب سلب تدوينه لكونه مشبه مضاف عنه ابن مالك فانه لهما اى الزوائد ورب
وحاشا وخلا ولولا لعل لبد اى فراقا من التعلق المشهور بفتح اللام والتحقيق بالكسر هو الفعل
او شبهه اى لا يحصل فى ذلك الشيء اى الفعل ومثله الى ما اى المدحول اليه اى المدحول
مخدوف بالهم او غير ذلك من رعاية السمع او القوا فى رحل الزوائد على غير ما هو اى الباء
واللام ومنه الى محال صفة الاتصال هذا جواب عن قوله كان قيل اذا تعدى الفعل للاحتياج
اليها خام جاء وعمل زائدا فاجيب بحسينى اللفظ وغيره وعمل جملا على الصور ذهب لجمهور

فان قلت لا يجوز كون فذ ومنه مبدأ
ان اراد الزمان الحاضر فاذ ومنه مبدأ
فان قلت لا يجوز كون فذ ومنه مبدأ
ان اراد الزمان الحاضر فاذ ومنه مبدأ

قلب الذنوب بما عظم لغزب صفتها
لا فى المحض ولم يعكس عاقبتها
ولقد قلب المحض لئلا نصار عن
بجلا فعمم فالعقبات

واقية اى ما جى عن بعض البداهين
من جوارى علق بالمتى المكنى
بعلق الجارية المكنى بالخطا
وان اخذوا التدوين فمعلق
بمخدوف عنه الجاهل ومخدوف
البعض يجوز وفذ التدوين
شبهه بالمضاف مخدوف
لا خيل من ربه

الى انهاء كلمة رب متقدمة لعاملها ورد قول الجمهور بان العامل المذكور متقدم بنفسه فلا حاجة
الى التقدمة وان ارادوا به اي بتقدمة العامل وهو معمول المحذوف وفي محذور ان تقديره مستقيم
وعدم جواز العطف وايضا لو كان كما ذكرنا من تقدمية رب لعامله كيف الحروف هذا دليل
بقيا على خلاف قوله لم يحذف العطف فاللازم والملازمة باطل وثبت بتقدمه وهو ان رب
لم يكن لتقدمه عامله كسائر الحروف ودليل المقترض على الجمهور بقوله لو كان اه وقوله قد
جاز في الصحيح اه وبيان بطلان الملازمة فانه قد عطف ما جاز العطف رخصا فعلى
الابتداء والنصب على انه مفعول فعل يليه فانه متقدم بنفسه يعمل في المعلق عليه بخلاف
الفعل اللازم فانه لا يعمل بنفسه في المتبوع فكيف في التابع فرب لا يجعل اللازم
على الصحيح ولذا لم يحذف واخاه مرت او اخوه مرت بها بالرفع والنصب اما عدم جواز
عطف اخاه بالنصب فلان مرت لازم لا يعمل في المتبوع وهو زيد بالاصرف جرح فكيف في
التابع وهو اخاه بلا جوار واما الرفع فلم يرد على زيد بالابتداء فانه مفعول لمرت
قال جمهور الرواة واما ما علم ان ان في عند النحويين يسمى فاء التفضيلة وتفرقة
اذا كان المقام بالترقي من الاجمال الى التفصيل وعكسه فاء التثنية وعند الأصول
القواعد وعند علماء البيان فاء الفصيحة وهذا ان فاء النتيجة وعند الأصول
فاه السببية من كونه فاعلا بيان لما في ما كان تكاملا في بيان ملاحظتها في جوارها ان
مفعول في الثاني اي لقيت بلا ضمير متبدا في الاول اي لقيت ضمير على شريطة
التفصيل ومفعول عطف على متبدا اي يجوز الاخر في الاول لكن لا يقدّر
ان صاحب الاستدلال عن المفعول واستسوية اي جعل قول بعض
النحاة ابن هشام سوابا بل تنزل اضراب عن الاتصال ما ذكره ابن
الهشام ممنوع اي ما قاله ابن الهشام من عدم التوريح في الاختشاء
مردود لان فيها جعل محذورا اي حروف الاختشاء مفعول لام يقتضي اتصال

فان قلت لم لا يتلحق سببه في حروفها
لان تلحق الجار بعامل كذا في
ووصول وانفاد معناه وليس هذا
في سائر الحروف و
فما حمل عليه والرواية على عطفه بالان
واما ما في حلاوة فلفظ في قوله
فلا وجها واما ما في قوله فلفظ في قوله
فان قلت انما يتلحق فلهذا لا يوصل
فان قلت انما يتلحق فلهذا لا يوصل
فان قلت انما يتلحق فلهذا لا يوصل
فان قلت انما يتلحق فلهذا لا يوصل

ايصال معنيها على وجه يقتضيه صيغة الحروف من الصاق والاستعلاء وغير ذلك
اذ ما في حرف الاولها معنى بانضمام الفريضة واقول المنع اي منع الكمال في محاذرة ان
خارج عن الحق والآن يقتضي تعريف حرف الجر معنا لا غيرا له لما عرفت بان لكل حرف معنى
لوجود التقدمة والافضاء على هذا المعنى اي المعنى الذي يقتضيه صيغة الحروف وما لم ان تعريف
حرف الجر كما يصل معنى الفعل الى الكم على وجه يقتضيه الحروف وعند الجمهور ما يفرض معنى الفعل
الى الكم او ما حمل عليه فيكون التوفيق مانعا وجامعا والصواب مع الجمهور والالكان
جميع الحروف المعانية حروف جرح لوجود الاتصال على وجه المحذور يقتضيه الحروف وليس كذلك
لفظا تميز عن ما عبارة من الجرح كما في الثاني اي لعل كما في الخبر في الاول اي في
لولا هذا اي كونه غير السبعة ومفعول لا في متعلقة على ابن الحاجب وعلى الجمهور مفعول
غير صحيح لانه شرط المفعول في تقديره في المفعول في البناء في المفعول به وغير ذلك
للحاجب وعند الجمهور اذا كان المفعول بمعنى في سواء كان مذكورا او محذورا فاقضى عليه اي يستند
المعلق والتحقيق بغير اللام هو الفعل لانه اعتبار المعلق من طرف المجرور الى المجرور وفرد ذكر
المجرور فقط اشارة الى ذكر الحاصل الجار مع المجرور مجاز بذكر الكل واردة الجاء فكيف يكون
من جملة المسند اليه قد يكون الجار ليس من جملة المسند اليه حتى يستند اليه الفعل فلهذا يكون
قوله الحاصل يستند الفعل الى الجار والمحذور ما زال الجار من العامل لان المفعول حاصلا اذا كان
المراد من المعلق في وقد يستند المعلق الفعل مع الجار يكون السناد تاما مفيدا بالمساحة و
اذا كان المعلق الفعل فقط يكون السناد ناقصا لانه لا يكون مسندا اليه ولكن ذكر
الشارح من قبل المفعول فلفظ القيل اشارة الى الجار قد يكون جزء من العامل واخرى من
المفعول على المنهيين اي من تمام العامل او المفعول وباعتبار ان المتعلق الى المجرور لا يكون
الا به فهو من تمام العامل والا فهو من تمام المفعول وانكر البعض اسناد الفعل الى الجار المحذور
بل هو مسند الى المصدر نحو من زيد اي من المجرور او وقع المجرور على زيد ذكره في الاثنان

منه ايصال حرفه
لحاجب

ان السناد لفظ الضمير وفي ضم كنه او ما يجري
مجيها بلفظ فانه تامة عند النحاة انما
المساحة لفظ المساحة وهو ما ذكره في قوله

للبحث قبل عند ليست بستم اوجه قلت يعبر امام وقدام واحدا واليسر والشمال واحدا
 لانه كلا بمعنى واحد بمعنى بين الى الوسط بسكون السين ما يطلق على جميع الجوانب وبالفتح
 على الموضوع الميقن فقط كقولك جلست وسط الدار كما تقول جلست وسط القوم
 ووسط المسجد مساويا للجوانب ولذا يقال المساكين متحرك والمحرك ساكن
 عرض غير قار الذات جنبا لانه متحققا العرض فلا يظهر كونهما الى المحقق والمضرب
 ظرفا لمضربهما اي ذات بت او وقع عليه القتل والفرار اذ معنى الظرف كون الشيء
 مستقرا لاخر فلا بد من في تخصيصا للظرفية وتعيينه ولذا حذف في قوله تعالى
 ليلا من المسجد الحرام ولم يحذف في ليلة القدر لانه تقديره انزلناه في شرفية ليلة
 القدر والشرفية عرض غير قار الذات ذكره شيخنا لانه استدل به عن انه ظهر
 لم يظهر كونهما ظرفا لهما معا مع انه اي العامل لعدم كونه بمعنى الاستقرار للام متعلق
 لم يظهر وقد علمت شأن الظرف والاستقرار واما مثل جانب اي لا يجوز حذف في من
 وجانب المشتريات من جانب الى لم يكن متعلقة بمعناه واما مثل جانب اي عدم حذف
 في من جانب فلانه اي مثل جانب مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شيء خارج
 عن المسمى وهو المكان وعلى هذا علم عدم حذف في من ليلة القدر بسبب الاضافة
 فالمناف الى ليس بمكان ولا زمان والمراد هنا المضاف اليه من اضافة الاسم
 الى المسمى فالغرض المضاف اليه وللإضافة احوال ثلاثة مظهر هذا اقل تكلفا في قول
 الشيخ واما اسم المكان ان عدم جوار حذف الذي لم يكن متعلقه بمعنى الاستقرار فلانه
 اما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه اي في المكان الخارج عنه
 اي من المكان وذلك اي ثبوت الاسم بذلك الاعتبار معلوم بالاعتقاد حيث يقال زيد
 مصل في المسجد والمسجد ظرف اول او بالذات لصلوة زيد وثانيا بالعرض ظرف لزيد
 فان كان المسجد ظرفا لصلوته في اول الامر وثانيا لزيد ولم يعلق ان لانه حرف

واما قلت لم حذف في من غير مكان لانه
 مستند لانه وقت مهم باعتبار
 ما جاز عليه السيف

حرف الجر ما وضع لافضاء معنى الفعل الى مدخوله لا لافضاء الذات الى الذات وان كان
 مستلزما لم فالسرفية اي في مثل جانبها فلا بد من في تخصيصا للظرفية اي ذكر في لازم في
 كل مقام يحتمل الظرف وغيره بسبب من اسباب مثل الاضافة في ليلة القدر وعدم التماس
 في الزمان غالبا مثل جانب لكونه اي كون الاسم الذي يكون بمعنى الاستقرار متضمنا بمعناه
 ان الاستقرار الاول اي تحت مقام للاول اي المحتمل الذي كان مشتقا بمعنى الحدث الواقع
 في المكان او بالعكس الثاني اي تحت مكانه للثاني اي المحتمل الذي لم يكن مشتقا من
 الحدث الواقع في المكان او بالعكس ايضا خارج عنه اي من المسمى بيان بمعنى اللام
 اذ الدخول يستلزم الخروج فاقول اختار الحجاز في تعريف المكان ليس بجائز قلت
 ذكر الحجاز في التعريف انما لم يجز بلاقرينة وطاقرينة وهذا ذكر الدخول لتعريف المكان
 الذي في مقابله والامام يعرف بمكانها منه اي من مكان الحدود بعد دخوله وزل
 وسكن لشدة علة لكال مشابهة اقتضاها اي لافعال المذكور اياه اي
 المكان الحدود بعد ها حتى ظن الجرم غاية لكال المشابهة وتعبه بالفتن
 رد له حيث قال وليس كذلك بل انه مفعول فيه لمجي استماله على ان مصدرها
 فعله تسليم لا سر باري على ففعل اللازم على ففعل والمستوى على فعل
 سند الجرم ان الدار مفعول به لانه لا يتم الابه ومعنى مفعول له كذلك وورده
 الجمهور بسند في الاول ان الدار يستعمل بمعنى يكون مفعولا فيه والثاني ان دخل
 وغيره مصدر على ففعل وهو لازم يحتاج الى المكان عقلا وهذا دليل للجرم
 انه دليل للجرم اتمام الفعل واحتياجه بالوضع لا بالعقل ولو سلم فالدخول
 يتم بمكان ماض الامكن وذلك لا يقد متعبا عرفا اي حدثا يعني اذا كان مدلول
 المفعول له فعلا بفتح الفاء لغرض هذا الحشر وبالكسر بمعنى العرف فلا يكون عينا
 وجوهها علم انه لا بد من نصب المفعول له من شروط ثلاثة الاول كونه حدثا لا عينا

الظرف لصلوة زيد اول

وان كان لا بد من فعل الفاعل الفعل المفعول له **الثالث** مقارنة الفعل للمفعول له
 في الوجود او في اعتقاد المتكلم سواء كان في جميع الزمان او في بعض العقود والحين
فاما قلت لم شرط تلك الثلاثة **قلت** المفعول له مع الشروط يشابه المصدر الذي
 لا يحتاج في نفسه الى الواسطة وهو المفعول المطلق نحو ضربت قاريا مثل ضربت ضربا
 اي اتحد فاعلهما اي المفعول له والفعل المفعول له الضرب والادب فاعلهما واحد هذا
 هو كون الحدث لفاعل الفعل المفعول له بان يتحد زمان وجودها هذه المقارنة اذا لا تقار
 بينهما الا باعتبار لانه التاديب هو الضرب بها صفة المتكلم لقصد الادب الذي
 هو صفة المستوجب فضربه قاريا وقدره عن الحرب جينا وهذه الفعل اي القود جرم
 بعض زمان المفعول له اي الجنى فاذا علمت عدم الفعل ولو في اعتقاده وان لم يقع في
 الخارج فلا يرد مشهده الحرب ايقاعا للصلح جاز لوقوع الصلح في اعتقاده وقصده يكفي
 في انتساب المفعول له ايقاعا للادب عليه باعت التفسير ان ايقاع الضرب الذي بمعنى المصدر
 لا التاديب الذي هو الحاصل بالمصدر القائم بالمتكلم لانه حاصل من المصدر الذي هو السبب
 تذكر الحجة المذكورة وان لم يقصد بايقاع الادب لم يجز التاديب بساولة للضرب المستجب
 والمفعول تامل فلا بد من المفارقة بين السبب المسبب والعلّة والمفعول ولذا ذهب
 الذجيج بان تأويل نفع بنوع **لا يجوز** حقيقة الا يرى ان تأويل الحال بالطرف
 لا يخرج عن حقيقة نحو جان زيدا راكبا اي وقت ركوبه ذكره الجاني بل هو ان الضرب
 اي احداث الادب ولذا فسيح بالادب والمراد من قيل ان التاديب عين الضرب
 عرفت ماله وما عليه **قلت** لم نقل بمثلين باللام لان الدليل قسمان لانه ما بعد اللام
 اعملة ذنبا او ذنبا وخارجا فاعند منبت تاديبا وقدره جينا فالاول دليل اني ونحلي
 والثاني اني لانه حصول الاعطاء والهمة فيما ثم ان الرفع اي رفع المفعول فيه والمفعول له
 اذا حذف الجار على تقدير نيابة اي نائب الفاعل وقومى اي موجود في الاول المفعول

والحق ان التاديب هو الضرب في
 حيث ان نفع ضرب وفي وقت ركوبه
 الا ان تاديبه في ركوبه لا يرد
 هذا هو المراد

فيه وفيه في الثاني اي يمكن ليرى بواقع بالقاعدة في المفعول له لاعتلة للفرضية فذهب
 انه اي المفعول له لا ينوب عن نائب الفاعل **الثاني** ان لا ينوب عن عدم نيابة لاجل علامة الضرب
 لقصد العلية ولورفع فاعلة علامة العلية وهو الضرب ففقد بخلاف المفعول فيه وفيه علامة غير الضرب
 وهو كونه الكلمة طرفا ذكره العصام اي لاجل الاعمى ام مكنة مكنة الى رسول الله وعنده صناديد القريش
 يدعونهم الى الاسلام فقال الاعمى علمي بما علمك الله انك كرتك ولم يلتفت اليه لخصه عليه السلام لدعوتهم
 الى الاسلام ثم نزل بحسب وتوحي ان جاره الاعمى والذبحست فعدل للاستقطاف ثم اكرمه بالسهم
 وانه موم واختلف المدينة مرتين **فان** لا يجوز كذا في ان يقال لا في الابد لانه لا يمتنع
 الحذف من الحذف وقد يحذف اي لو حذف بحذف قياسا او سماعا في بعض المحل وهو مستفاد
 من قد على المضارع للتقليل اي بعد بيان مواضع حذف الحرف الجار قياسا او سماعا فكل هذين
 الاول ان يقول الشارح بعد بيان موضعين لا بالجميع من السماء بيان للغير والثالث من القياس
 عطف على السماء فها اما منصوب او مرفوع بعد حذف الجار اذ في الاولين علمه لبيان من السماء و
 الثالث من القياس والمراد من الاولين المفعول فيه والمفعول له لا يمتنع مجورا اصلا بالاتفاق كما مر
 اي في قوله في هذين الموضعين اذ حذف الجار ينصب الضرب لا غيره لما في اخره وهو البناء في ان الحذف
 وان المخذلة والحروف من المبنى منه اي من الحروف الجارية ان كون القياس ذلك الى الضرب والرفع
 على المفعول له او نيابة ما عبارة عن الضرب والرفع ذهب اليه سوية لانه كلاهما منها الغالب
 في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه اي على مذهب سوية ما من المبنى ايهما حاله فتذكر الضمير باعتبار ما
 وذهب للخلد والكسار الى ان القياس بعده اي الحذف بالبقاء على ما كان من الجزالة ما ابرهم
 اي ما لا يكون معطو ما حاله فالاسل فيه ابقاء ما كان على ما كان وان كان البقاء فيما ظهري فيه شاذ
 قليلا فانه وصية ومثال الرفع من حذف السام ومثال السهب من ثالث القياس مرفوع المتن
 وهذا ان جاه الاعمى وان المساجد ومثال الرفع من القياس الثالث نحو اعجب على المحجول
 ان ضربت مفضظين ومحمد في اي لا يكون تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد بدون التيقية

قالوا ان التاديب هو الضرب في
 المسجد وان زيدا راكبا اي وقت ركوبه
 المسجد وان زيدا راكبا اي وقت ركوبه
 المسجد وان زيدا راكبا اي وقت ركوبه

هذا من قبل الكلت من ثمره من تفاح و زاد القبيل لانه جيتن الاول عدم الجواز والثاني الجواز
 بالبدلية وان قلت لم يخرى بذكر العطف ولم يقل بالبتية حتى يتم البدلية لانه البدل للفظ لا يوجد
 في كلامه البتية لانه مثال المتع لكان بدلا لكان بدل اللفظ فعل هذا سقط قول الشارع بقوله
 لو قال بالبتية لكان اشمل واوحي لان معنى العمل علمه ولا يجوز تعلق الجارين على الاقتضاء وان تعلق
 احدهما بالجارين به امر الفعل اشتغل بالعمل فلا يحتاج الى مثله لانه قضي وطى فلا يحتاج
 حتى يعمل فيه اي في مثله ولو وجد بدل لكان غلطا فلا يوجد به وفي قول الشارع خلاص الاول
 حيث قال لو قال بالبتية والبدل لكان اولى وهذا البدل لا يوجد هذا من قلم الناصح بخلاف مرت
 بزير باختر ونظمت الى الفلك برجه يوم الجمعة ويوم السبت بل يوافق اليوم السبت ولا يصح البدل
 لكونه غلطا وعدم الوجود الثاني حيث قال قضي حاجته بالجره هو ليس شي لان اقتضاء العامل
 العمل بواسطة الفاعلية والمفعولية وغيرها فيقتضي الاضافة هذا التقيد فيقتضي العامل ايضا
 الاول اي مرت بزير بمر مثال الجارين المقتضين ومدحولا مفعولا بغير مخرج والثاني يوم
 الجمعة يوم السبت مثال للمخرجين ومدحولا مفعولا فيميل لانه يلزم في الاول رد الجواب
 من قال عدم جواز الجارين بفعل واحد بدون العطف لصوق امر واحد في حالة واحدة بشيئين
 يعني يلزم قيام الزمن الواحد تحتين في زمان واحد بانه ان اراد بالواحد الفعل الشخصي فهو ليس
 بمدلول الفعل وان اراد الشخصي وهذا يجوز فلا امتناع كما لا يخفى في ضرب القدم لان الضرب كلي
 لا شخصي فيجوز قيامه على غير متناه بل الجواب الاول اي في يوم السبت المحبة بالحكمة بالمطلق بحيث مطلقا
 والثاني امام السجدة بالمقيد ان يكون حاصله متصفا في مدحوله ويكونه متبدا عطف على
 بالوقوع وثانيا من الاول اذ لا وجود للمطلق الا في ضمن الخاص المقيد لا ترى ان الكلمة
 لا وجود له في ضمن احد الثلثة بخلاف المثالين اي مرت بزير بمر ومرت يوم الجمعة يوم السبت
 فانه الثاني اي بمر ويوم السبت لوتعلق لفظ بالمطلق اذ هما متقاربان فلا يجتمعان
 بل يتعلق على حدة كالأول اي كلفق بزير ويوم الجمعة واذ ان تعلق الجارين المتدين بالعطف

تعلق الجارين بفعل واحد في وقت واحد

بلا عطف لا يجوز لما قرأه اخذ الوطر فلا يحتاج الى عطفه بلا عطف وقول الشارع الاول الى
 زبدة الانظار للاظهار ان الجواز لعدم اتحاد الجارين مله الجواز لانه المثل الاول الى
 يوم الجمعة ظرف الزمان ومعنى الثاني اي ظرفية المكان ان امام المسجد وهذا مله لعدم الاتحاد
 ومعنى الاول اي من ثمره في الثاني اي في مثال الثاني عام ومعنى الثاني اي من تفاحه خاص
 وهو تبادء التفاح مع عدم موافقة امر عدم موافقة الشارع الاول الكلام هو لا القول
 وهذا رد للشارح الاول قاصر خبر للشارح الاول ليس بقبول بخلاف العكس نحو قلت
 من ثمره من تفاحه هذا جاز وفيد لانه فيه اجمالا وتفصيلا ثانيا اهتماما له كما في الهم صل
 على سيدنا محمد بخلاف الكلت من تفاحه من ثمره فليس يفيد وان وجد المفارقة بينهما لقصور فائدة
 العام الخاص انه يفيد بيان العام للخاص بل الامر بالعكس لما قرأه لان معنى الحرف عطف على
 اذ لا يكون بل هو في الحرف وسيلة اي الة ولقد احسن ولقد لم يحس باختيار الة بالاحسن
 بجمل الكثرة ضالكة بخلاف الجارة ذكره للجمل والاحسن الانسب جمع قلة اذ المقام يقتضي
 القلة لانه خروج المشبهة بالفعل تحت العشرة في امكن الحقيقة لا مجاز لكنه بيان
 لداء المجاز اريد التسمية اه والشارح وجه اخر وهو ذكره للمشاكل المحروفة لجارة ذكرت
 حروف فلم يقتضى حاصله كما خرج المخرج من الجارة العاملة في الاكم الواحد شرع في العامل في
 الاسمين كذا اشار اولي انهما اقل اذ اعاني العشرة وثانيا لانهما اكثر فزوا مطلقا
 ان لازم ما ومتديا بقرينة وبالمتد خاصة الحروف المشبهة بالفعل المتدع في دخولها
 على الاسمين ولذا اراد لاجل شبهتها بالمتد عملتها ان الفعل المتدع لا يعني لكن
 استدراك عملت انه ان الشان قدم منصوبها على مرفوعها وهذا متديا المنصب على المرفوع
 عمل مرفوع لم الفعل تنبها مفعول قدم على فرعية الحروف المشبهة الى الفعل في العمل
 وزيفه ان التسمية على الفرعية الرض بان التنية المذكور مشتركة جمل بينهما الحروف المشبهة
 وبين ما ولا المشبهتين ليس فلم يكن منصوبها قبل مرفوعها تنبها للفرعية والجواب عن رد

تقديم نصب المرفوع المشبهة

يشي ان انما يجب المدخل في المدخل
 المقابلة للمعنى والاولى عدم اتحاد المعنى
 وعدم جواز تعلق الجارين بجمل
 في قوله جمل الجارين في الكلام
 جمل الجارين في الكلام

فالخوف اما يقع اسمي او تنصبها او يقع الاول ونصبه الثاني
 او كسبه فلا يجوز ان يثبت الاول لعدم عمل الفعل الاصل
 كذلك في قوله لا يجره هذا عند البصريين وعند الكوفيين
 وفي الخبر بالاعمال المنفردة بالانصباء وهذا انما
 ما كان على ما كان فالانصباء عند الكوفيين
 لا يقع التصدير بل للانصباء عند الكوفيين
 ونحو الخلاف نظر عند الصليحي على انكاره
 فلا يقتضي النصب والنصب بالانصب
 اذ وجود الخبر دليل الاستصحاب
 كما في الاول

سواء كان مقصودا بالذات او لا يعلم متعلقا بكون الحروف مصدرا وجوبا من اول
الوهلة اي في ابتداء النظر والفكر من اي نوع من انواع الكلام واما قولهم
في وجه الصدارة جوابا لمقدار كيف قلتم في وجوب التقديم للعلم باول الامر وليس
كذلك لان العصام قال في وجوب التقديم لكون الحرف كالفعل ومدخولها كان اعل
لها فكيف بتقديم الفا على الفعل وخوفا جاب بقوله فيقولون في اي مدرك فيه و
لكم في هذا الاشياء قطعا افاده دفع لدخل بان فعل المتصلي يقع في الصدر مستدرك
لا طائل تحته اي زائد لا فائدة فاجاب بان لم يقد افادة فاته حيث علم بوجوب
الصدارة لغيره وحكمة مسكوت عنه فيجوز وقوعه في الصدر او لا فقال فلا يقع
في الصدر اصلا لانه مدخولها خبير وصار الى المدخول عطف على خرج علم لعدم
الوقوع في الصدر جعلت ان معه ان الكلام لا التباسها اي بالمسكوت لا مكان الالف
لا مكان السهو فلام الاول متعلق لعدم الوقوع والثاني متعلق لا التباس ولا يخص
مدخول الحروف التي دخلها ما الكافة فحين يكون للحرف سواء كانت فادة الهززة مفتوحة
او مكسورة تحققة في ابتداء الحروف والتسمية بها الى جملة باعتبار الكون اي بلا حطة
الجاز الكوني محذوفه في ابتداء النعماء احوالهم لانهم يتيم في الماضي لا بالجاز الاول في
قوله اني اعترضتم فلا يصح المحرر بل المراد الغيب يكون محمرا في الاستقبال قال الفاضل
العصام مراد الشارع اضافة جملة الى خبر بانها ليست بجاز بل حقيقة عرفية
قاصرة ليست بجاز كذا في الرضى اي كونه اخذ المصدر ان كان مشتقا والحق بالصدارة
ان كان جامدا في الرضى قال الفاضل العصام هذا اي قول الحرف ليس بعرفي بل الهاتوا ولا
ثمة فيكون خمسة الاول والثاني للرضى والثالث اخذ المصدرين من صفة الحرف و
الرباع اخذ المصدر المشتق الى اسمه من جزء الحرف والخامس اخذ مصدر من جزء الحرف
مضاف الى خبره والاشارة مذمومة في الشرح الاول في جميع المفرد او افراد الجمع على

قوله في وجه الصدارة
جوابا لمقدار كيف قلتم
في وجوب التقديم للعلم
باول الامر وليس كذلك
لان العصام قال في وجوب
التقديم لكون الحرف كالفعل
ومدخولها كان اعل لها
فكيف بتقديم الفا على
الفعل وخوفا جاب بقوله
في يقولون في اي مدرك
فيه ولكم في هذا الاشياء
قطعا افاده دفع لدخل
بان فعل المتصلي يقع في
الصدر مستدرك لا طائل
تحته اي زائد لا فائدة
فاجاب بان لم يقد افادة
فاته حيث علم بوجوب
الصدارة لغيره وحكمة
مسكوت عنه فيجوز وقوعه
في الصدر او لا فقال فلا
يقع في الصدر اصلا لانه
مدخولها خبير وصار الى
المدخول عطف على خرج
علم لعدم الوقوع في
الصدر جعلت ان معه ان
الكلام لا التباسها اي
بالمسكوت لا مكان الالف
لا مكان السهو فلام
الاول متعلق لعدم
الوقوع والثاني متعلق
لا التباس ولا يخص
مدخول الحروف التي
دخلها ما الكافة فحين
يكون للحرف سواء كانت
فادة الهززة مفتوحة
او مكسورة تحققة في
ابتداء الحروف والتسمية
بها الى جملة باعتبار
الكون اي بلا حطة
الجاز الكوني محذوفه
في ابتداء النعماء احوالهم
لانهم يتيم في الماضي
لا بالجاز الاول في قوله
اني اعترضتم فلا يصح
المحرر بل المراد الغيب
يكون محمرا في
الاستقبال قال
الفاضل العصام
مراد الشارع
اضافة جملة الى خبر
بانها ليست بجاز بل
حقيقة عرفية قاصرة
ليست بجاز كذا في
الرضى اي كونه اخذ
المصدر ان كان مشتقا
والحق بالصدارة ان
كان جامدا في الرضى
قال الفاضل العصام
هذا اي قول الحرف
ليس بعرفي بل الهاتوا
ولا ثمة فيكون خمسة
الاول والثاني للرضى
والثالث اخذ المصدرين
من صفة الحرف والرباع
اخذ المصدر المشتق الى
اسمه من جزء الحرف
والخامس اخذ مصدر من
جزء الحرف مضاف الى
خبره والاشارة مذمومة
في الشرح الاول في
جميع المفرد او افراد
الجمع على

على طبق قوله اي على موافقة قوله يعني الاحسن ان يقول وجب الكسر في موضع الخطر للجملة
او في موضع الجملة موافقا على قوله والحق في موضع المفرد ليكون اضافة المفرد الى
المفرد والجمع الى الجمع موافقان في الاخرية والجمعة فلو قال كذا كان حوا قولا
اللاتي ليكون اضافة الجمع الى الجمع والمفرد الى المفرد هذا اي فكسرت خبر في موضع الامر وهذا
الجزء يبلغ منه اي من الامور كما تقر في محله اي في الاصول وهو ان الحكم الشرعي
ثابت بالامر والنهي لا بالاخبار والالزام كذب الشارع وواقعه في صورة الخبر حكيت عليكم
القيام فمقدار يعني ليكتب عليكم فان قلت لم يلزم كذبه بالخبر لا بالاشارة قلت الكذب بالخبر لانه ثابت
قبل الحكم فقال الشارع زيد يبيع او مطلق فلو لم يمثل زيد لكاه اخبار الشارع كذا بخلاف
الاشارة الذي لا وجود له قبل الحكم ولا يقتضي حدوث بل مطلق لما عوربه في هذا الخبر بل
من الاشياء لوجوده قبل الحكم لكن لم يقيد بان يكون استينا فليبيننا والاشارة بمعنى الابد
تسمان الاول استينا وخوفا اتم من كونه جوابا بالسؤال اول والثاني استينا معاني يكون
جوابا بالسؤال وهو ثلاثة اقسام لانه انا عن سبب عام فخذنا على سبب عام وعن سبب عام
او عن سبب خاص فخذنا ان النفس لا تارة بالنسبة او عن سبب مطلق فخذنا ان سببها لانها اي
مادة ان لا يصح الحمل اذ لا يعمل العرض على الجوهر بخلافه فخذنا ان سببها لانها اي
عن معنى اختصاص الناعت بالعمود ولذا اي لا يعلق القول الحال عن الظن بحكاية
الجملة لا تقيده لفظها ومع بقاء معيها على حالها لا يدخل في المفوضية وهي باعتبار المعنى
فان قلت لم شرط القول العار عن الظن قلت لانه القول ان كان عن الظن لكان في حكم افعال
القلوب فتفتح بعدها اي عن العاطفة والبيان فان قلت لم حتى اكتم المفرد بعد ما قلت لانه دخول
لشار على الحكم حقيقة وحكما واما العاطفة فلان حتى العاطفة كالواو لكن شرط في حتى كون
ما بعدها بعبارة قبلها حقيقة كذا كذا التسمية حتى راسها او حكما كذا العجيبة الحارثة حتى ثوبا
ولا ياتي ذلك الا في المفردات هذا على الصحيح وادخل على الفعل تكون للابتداء

هذا الخبر بالجمع من الاشياء
الاشارة فانه

قول الحق ويلزم ان يكون قبلها من افعال التحقيق يعني لو وجد ~~فعل~~ الفعل قبلها فالمتكسب
 فيها فلا يثبت قبل قوله تعالى الحمد لله رب العالمين فهي اداة ان يقتضيه فعل التحقيق بل المباد
 من اللزوم الاولوية بشهادة موارد الاعمال فلا يحتاج في الدفع الى التفسير والفرق
 بين التفسير والتعقيب فالاول الذهاب عن طريق الاعوجاج والثاني على الفناء كما هو
 عادة صوفي زماننا كما يجدر كونه ان كونه المفسر ولزوم كونه الى المفسر اسمية انما
 هو عند عدم دخول النواحي ليكون كل منها من النفي والسبب وغيره كالعوض عن
 المحذورات في النون فان هذه الحروف لا تقع بينهما الى المصدرية لانها ان المصدرية
 مع الفعل في تأويل المصدر والفضل الى التفرقة بزيادة الابل الى لا يضر توسط الابل
 ان وبن فظها لا يثبت له يدخل على الفعل والاسم عند حجب بلا مال فلا يحصل الفرق بينهما
 الى كلمة الابل الى الفرق بينهما اما بحسب اللفظ ان كان الفعل منصوبا والاختصاص او
 بحسب المعنى لانه اذا لم يقصد به الاستقبال فهي الخفية والافهم مصدرية الا انه
 يلزم ضمير شان والضرورة لانه يلزم لان الخفية لتلزم بتجميع الانصاف
 الذي هو ان المكسورة لانها ضعيف المشابهة لزوال اوله في الفحة فيعمل دائما
 وجوبا مطلقا محذورة كما كان لم تنف بالامسي بخلاف الانصاف فانه يعمل جوازا عند
 الخفة على راي البصريين يعني في الاستثناء الى النفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالإضافة
 لادني ملازمة يعني انضافة الجنس الى محاز والى الحكم او الى الصفة حقيقة فاختار المحاز
 اولى واوفا لان نفي الجنس يتم بوجوده والصفة ^{النفي} حقيقة ^{النفي} لانها ^{النفي} هي التي
 الجنس للنفي عن الجنس فالإضافة لادني ملازمة والنفي عن الجنس يتم بوجوده والصفة
 من قدر مضافا الى نفي صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد فيكون
 الإضافة لادني ملازمة مجازا للتركيب الخرقى لا يقال الوجود صفة له ايضا لان المتبادر
 من الصفة ما هو بعد الوجود وايضا من نفي صفة لنفي الجنس صفة له في الواقع

الواقع واقول جعل التقدير النفي عن الجنس اوفق من الاطلاق على النفي عن صفة
 الجنس وحكمه لما عرفت من ان نفي حكم الجنس حقيقة ولكن نفي الجنس نفسه
 وصفته فيلزم ان يكون مثبتا لنفي النفي اثبات الا ان يقصد ما عدا نفسه
 وفيه تكلف عبي في باب الثاني بما لا مزيد عليه لا يقتضيه تأييده في المعرفة علة لعدم عمل
 لا في المعرفة ولزوم الكذب والا يلزم عدم جلد فرد في الدنيا اذ لو وجد فرد
 يلزم وجود الجنس معه فيلزم عدم صحة لارجل جالس وليس كذلك والا الى
 وان لم يكن لفقدان تأكيد والا يلزم نفي النفي اثباتا كما هو المقدر بل هي الى الشرطية
 في الاولى لما سبق ان مشابهة لا ضعيف لانه لنفي المطلق او لنفي الاستقبال
 لكونها الى لا اضعف منها الى من خافته لنفي الحال كليس فكأن المشابهة بينهما اقوى
 فانه ان ان لا تراد مع لاقول فليس بوجوبه لانه الشرط عدمها لا يقتضي الوجود بل
 امكن الذي كاف ولان عدم وجود الشيء لا يقتضي عدم وجوده هذا مطلقا
 سواء كان بان او غيره او ظرفا اذا استقاضه الى البديل لا يضر لوجوده ان العمل قبله
 الى البديل بغير معناه الى معنى الابل يعمل فيه الى في الجرح فانهم وجد ان الجرح اضاف
 فانه يظهر عمله تركه ان تركه انما بمعنى الانشود في محل لا التي هي مشابهة بليس
 هذه يدل عليها الى نفي الجنس في العمل في النكرة وانما سأل الى جاز وقوع النكرة
 مستند اليها لعدم النكرة لانها قبل النفي يحتمل لخصوص غالبها والعدم قليلا
 فاذا دخل النفي على المبتدأ الذي يحتملها فيرد به الفرد الاخير وهو العدم فيختص وانت
 تعرف ان غلام رجل جاني لا امرأة مختص او مفضل الشركاء وكذا اما احد خير منكم وكلمة
 لا هذه بدل منها ظاهر خبر لا فيه الى في عمل النكرة محتمل لا عليها الى على الجنسية
 عند عدم القرينة الصارفة وعند وجودها لا يعمل ولا يعمل عند عدم الشروط نحو
 ما زيد عمر وضارب ولا رجل الا حاضر لنا سبهما في الاستقبال يعني لا يعمل هذه الحروف

الفرق بين ان الخفية لا تارة
 في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين

أي الجزاء على علم أن الشرط في المستقبل كلف في الماضي سواء دخل على المضارع
 الماضي عنوان كرمي كرمك وإن لم ترمي كرمك ففهم المثال الأول بعينه معنى
 الثاني يعني أن يقع كرمك في المستقبل يقع مني كرام أيضا وكذا الوضعية
 ضربت ولو ضربت في الماضي لضربته بفتح واء حواري لو وقع ضربك في الماضي
 وقع مني فيه أيضا وقد يستعمل في المستقبل نحو لو لم يحكم الآية وعلم أنه
 أن الشرط في المستقبل شاع أن لا انتفاء الثاني لانتهاء الأول وليكن ذلك
 بل هو لازم معناه فأنه لو موضوع لتعلق حصول امر في الماضي
 حصول امر أخريه فيلزم لاجل انتفاء حصول شيء انتفاء ما علق
 به أيضا وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم
 يستدل على انتفاء الملزوم بحوقوله لو كان فيها الهة إلا الله ففسدتا
 فلو هنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى أن الفساد ضيق ففهم
 منه انتفاء التعدد ولها استعمال ثالث وهو قصد ارتباط استمرار شيء كان
 له خوف أو لا فإذا استلزم عدم الحذف عدم عسيانه فكيف لا يستلزم الخوف
 عدم العسيان ذكره بعض الأفاضل والجامي هذا مجاز بطريق التشبيه يعني
 الحكم على أن الشرط والجزاء مجاز بعلاقة المجاورة مجازا مرسل أو
 استعانة بالتشبيه وجه التشبيه من حيث أنه أي الجزاء يعني أي يتوقف فعل الجزاء على فعل
 المكلف فأن قلت باق الجواز لم يلزم الجزاء بل يشابهه بأن في الإبهامية فإن لاقى
 سبب يعمل الجزاء فأن سببه قوله فأن لاقتضائهما أي الشرط والجزاء اقتضاء
 واحد حيث جعلنا كثر واحد في المعنى والمقتضين فلو في الكلام لفظا الحمل
 جزما تخفيفا وزيدا كيم في جيشا ليزيد الإبهام لاجل المشابهة بأن بل هي

بالبعد النقيضين نحو قوله
 نعم الصليب لو لم يخف الله لم يصب
 وعدم عسيانه دائم سواء

هي أي إذا علم وزن فعلا مكانة صهما على وزن فاعلي قال المصنف إذا ما لا يحزم
 بلاما إلا على قلة لقلته مناسبة بأن أن هو للقطع وإن لا شك وطما فافان
 إلا أنه لما احتمل في أمر المقتطوع أن يجوز أن يقع المطلوب على خلاف ما يتوقع
 لعدم انكشاف الحال لنا مجاز بهذا الاعتبار نفس معنى أن بمعنى ما أي
 مهما بمعنى ما لا بمعنى متى ولذا أي لاجل كونه بمعنى ما لم يذكر معه أي معنى
 أصله أي أصل مهما ما لا شكراه تتابع التثنية نحو ما ما وكان الميزانين أي
 المظنين زعموا أن مهما عارة سور كل ومثل كل وليس كذلك قال
 الشاعر كرم متى ادمع والورى معي وإن المنة لم توحى ومهما كما إذا
 المهملية وما لا يلفظ ما في التسهيل قديح لم يفر زمان ومنه أي من الظروف الزمان
 قوله إن شاعروا ماتك بفتح الشاء وضم الكاف أصله تكون خفوا لكثرة
 الاستعمال فالعوا والجزم والسفوف لكثرة خصارته يا عبد الله فينا فلا ظلمنا
 تخاف وفائدتها أي الزيادة وهي أي الزيادة يصلح للبيته له أي للأكرام
 جزاء له بأن ويجوز اختصار أن بكثرة الحفرة تذكر ما في أن المفقصة الناصية
 غير النفي فأنه أي النفي خبر لا إنشاء فلا يناسب معنى الشرط فافهم
 ولما فرغ من العامل السماعي يعني ثابته حروف المعاني على سبب أقسام الأول
 غير عامل كهل وقد وعيرهما وانشأ في عامل في الم واحد في العامل في الفعل الواحد
 وهو النسب الرابع عامل في الاثنين وهو النسب والرفع والماسم في الاثنين بالكلية
 والماسم في الفعل الواحد وهو الجزم الباع عامل في الفعلين وهو الجزم أيضا
 أراد أن يشرح في العامل القياسي أي قضية مرتبطة القاعدة في تقسيم العامل
 فالجاء أن المراد في تعريف كل شيء أخذ المقتضين أحدهما إيجابا في بادخال كل
 وبأنهما سلبا كذلك فيحصل بهما علم إجمالي فاعمل القياسي ما يذكر في عمله قاعدة

وكل عامل يذكر في محله فاعادة كناية فهو قياسي وكل عامل لم يذكر فهو ليس بقياسي وكذا
 تعريف الكناية مثلا كاللفظ وضع لغيره فلهذا كناية وكل لفظ ليس بموضوع فهو ليس بكناية
 وهذا وكذا من الشاكي ان يكون قياسيا اختصاصا الى الايض للفاعل القياسي خصوصه بغير
 الاحكام مثل كون صفة سماوية مخصصة كما في صفة الافعال والصفة المشبهة واسماء
 الافعال وعدم الصفة كما في افعال الجواهر وعدم الزمان كما في افعال المدح والذم مثل
 نعم وبئس فان قلت لم سلب الزمان من المدح والذم قلت لا اجل كمال المدح والذم نحو نعم زيد
 اي صمدوح دائما وبئس عموم مذكوم دائما وغير ذلك وان كانا افراده مخصصا بالصفة
 لكنه غير مخصص بالمادة لانه النسبة الى المرفوع مأخوذ في خصوصه وصفا على الرفع
 واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث والنسبة والزمان الى الفاعل ما هو هو
 حركته الية للملازمة طريقتها فلا يتقل بالمفردية فالمراد عادل عام في نفسه ليس
 تلك النسبة وتما وصف ذلك المعنى بالاقتراحين ان يكون به الحدث فالمراد بها
 المعنى معناه المطابق بل المراد اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن لتعلق مفهومه
 اي الفعل بها اي بالعمد لا علمه لينصب فان قلت قولنا ليس بجائزا اما اول فلان
 الموصوف مجزوءة موصوفة وكثرة منصوبة صفة لها وثانيها ان الموصوف جمع
 والصفة مفردة فليس بمطابق لموصوفه قلت الموصوف جمع سالم ونصب بالكسرة للملازمة
 منزلة الفرج على اصل المساواة جائزة عند الضرورة والكثرة صفة الموصوف بتأويل
 الجماعة وان كان جمعا لفظا لكنه مفرد معناه وكذا الجواب في ضرورة خبر وغير ذلك
 لقلة اي يجوز عمل الفعل لمعمل مقدم عليه لقلة علمه يعمل اي بوجه اخذه وما وجد من
 عدم التقديم فلا امتناع منه اي من الجواز قدمه اي الفعل اللازم على التعدد
 لعدم تقديمه وجوديا والوجود اشرف وخير من عدمه اي بلا مدلول مقول له فيرجح
 فالجائز ان فهم الفعل ان كان موقفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدد ويصدر عن

سلب الزمان من فعل المدح
 والذم

عن العوض كغريب فانه فهم موقوف على المضروب اي لا يمكن تعقله الا بعد تعقل المضروب
 بخلاف الزمان والمكان والغاية والفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله ممكن بدون هذه
 الامور **افعال الازم** بخلافه يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل فعلى هذا التحقيق
 لا يريد بانه كل فعل لا يخلو عن الزمان والمكان والغاية فكيف يتوقف الفعل اللازم بلا يتوقف فهمه
 على غير الفاعل لصدر حده اي الفعل علة لكون افعال المدح من الفعل عليها اي على افعال
 المدح والذم مدسوسة او مشهورة عند الحاجة اي من حيث يسمي بذلك ولما كانا وسنهما ان
 الافعال له اي لانشاء المدح والذم معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول
 بالنسبة الى الوضع وتلك اي الاحكام المختصة بالافعال استغنى جواربا بالبد بقله ومنه
 افعال المدح عن المدح وتما كان لهية الافعال احكاما مختصة واحكاما غير مختصة اشار
 بقوله ومنه افعال المدح والذم وتوفي مثله حال والفاعل معنى الفعل وعلم وقوع الحال
 عن المبدء والمز بلا تأويل عند ابن مالك وجماعة والتأويل عند اكثر اللام فاعلمها اي فاعل
 الفعل المدح والذم للبعد الذهن فيكون اشارة الى فرد غير معين ابتداء ويصير مذكر المحفوض
 معيناً وتقييداً ثانياً يكون اوقع في النفوس خلقها على هذه الحالة ولا الجنس ولا الاتفاق
 لانه كلاً لكونها معرفة يفوت نوعاً من الابهام فلا يلزم المقام ولا لطيفة الانسان
 فعلى هذا التحقيق لا يريد قول الرض والعصام لا يحتاج الى تكلفاً بان افعال المدح والمذموم
 وصفاته واحواله لصفة الجنس والافتراق ولو بالواسطة انهم فرس غلام الرجل وبغير
 الوسطة مخوف صاحب الرجل ولو اريد هذا ان يكون الفاعل بالواسطة في قوله مفرقا باللام
 لاستغنى من قوله هذا اي عن قوله او صفا فاهذا ان يكون الفاعل صفا الى المرفوع في
 حكمه المرفوع باللام الفاعل الموصوف بما ذكر المرفوع والمنفاد اليه ومميز بكرة ولذا قال
 الحق وبعد ذلك بهم الاشارة اذ اسم الجماعة يشار الى مجموع الذات والصفات
 والضمير يرجع الى الذات المجردة عن الصفات لا الى الصفة وهذا وذكر المحفوض ليس

الفتح بين اسم الجماعة والضمير

من شرطها لانه هذه الجملة معطوفة على الاكتمال لا على مدحول ان حتى يكون من الشرط
لعل وجه الفهم هذا بقوله فافهم لكونه المتبادر منه ان الضمير الذات فقط وليكون ذلك
بل المراد الفاعل المعهود الذي هو الموصوف عما ذكر فاعلاما من الموصوف باللام والمضاف اليه
ومميزا بكونه فلا يريد ان اذا كان الفاعل معينا مع صفات الذكورية والجمعية والاخرى
وعينها مثل نيم رجال الزيدون ونيم امرأة هند فان المخصوص وهو الزيدون مثلا
الباء متعلق بالورود فيها غير مطابق للضمير تحت نيم كيف كان المراد من الضمير مجرد
الذات لكنه مطابق له من حيث انه ان الضمير مفسر بالجمع او بالذكورة وغير ذلك فيجوز
من حيث ذلك لوجوب المطابقة بين المفسرين لكنه المخصوص بالمدح مطابق لم الفاعل
من حيث انه ان الفاعل مفسر بفتح السين بالجمع او بالذكورة لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفتر
فعل هذا علم ان الفرق بين الفاعل المشار اليه بقوله وذلك وبين الفاعل في قوله مطابق
للفاعل ظاهر وشارح الشارح بالحيثين لانه قال هناك من حيث انه موصوف وقال هناك
موصوف مفسر ولذلك لم يظهر باسم الاشارة كما سبق وهدفت يدك بهذا لانه ان لم يكن الاشارة
شبه بعلية الدند الذي هو الشرط وليس كذلك بل البلية لكونه المخصوص فاعلاما في المعنى
للحكم وهو الحكم بالمطابقة وعلية الاتحاد متبادر لا الوصف المذكور خبر والمراد بالمدح
كونه الفاعل معقفا وصفا فافهم بكونه بخلاف ما سبق وهدفت يدك بكونه كذلك
كما اشار اليه بقوله من حيث انه موصوف على ما اه ولقد احسن افاقهم وجه الفهم
ان ابن الحاجب قال بالاضافة فيقتضي كون الفاعل مطابقا للمخصوص او بالعكس لانه
الى الفاعل او المفعول وليس مما يلحق به الفاعل المخصوص بل يعين هو مطابق
لفاعلية الضمير في المعنى فقد ما عليه ان على التبدل او خبر محذوف هو هذا فالاول
راجع الى المندفع متبادر والضمير الثاني لفظ مراد خبره ومثال المضاف اليه بتمامه
بالواسطة او بالوسائط وهلم جرا عند نعم من علام الرجل وبسبب من علام الرجل

الرجل لانه الاتم الابهام علة لكونه الفاعل مفردا مذكرا في المفرد المذكور كثر حيث قال
الخطيب واستفراق المفرد اشمل مثلا اذا قيل لا رجل في البلاد يقتضي ان لا يكون فيها احد
واذا قيل لا رجال فيها يجوز كونه الاصح فيها فالاول نحو النور والثاني نفي النور وسلب العلم
فيقتضي الثاني ثبوت البعض والسلب عن البعض الاخر وابهام الفاعل مقصود بالباب اي باب
افعال المدح والذم اي صلح بامث التفسير جواب لسؤال حيث وقع المخصوص عن الذين
كذبوا جمعا من افراد الفاعل وهو مثل القدم ومما لا يطابق الفاعل المخصوص فاجاب بانه
مثل تقديره بس مثل الذين كذبوا مثلهم والذين صفة القوم يربى مثل القدم المكذبين
مثلهم وازال استيحاء الفعل لجره اي حبه مجرى الاضال فان ضرور الاضال لا يتبع
فيها مثل تأبط شرا وشاب قرنا ورمية بقر راحم والفرح قلب الازفة وغير ذلك ولا لام
لجره علة لعدم التيقن اي حبه وفاعله اذا كان ثابتا بغير التيقن كما ذكرنا في المقصود بعده
احتمل ضمير بعده راجع الى حبه او الى فاعله عنده من قال فاعله غيره او الى اذا دفع هذه
الاحتمالا بان كلها جائزة وهو راجع الى ما الثاني مدلول المفعول به الصريح وليس بلفظ
عمر مفعول حقيقة خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم بدون الخبر لكنه ليس مما وقع
عليه الفعل بل الفعل الناقص مما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه تعلق الفعل عليه علم ان الفعل
الناقص شبه بالفعل المتكامل من حيث اقتضائه التبيين ومفايله من حيث توقفه
على تعلقه على الجز ونسبه بواسطة المشابهة بالمفرد والتقدير بلا واسطة ما يتوقف
على تقبله بالمفرد ليحيى في الافعال الناقصة وعلى هذا سقط قول العصام لا يقبل
اذا ان الكوام فيجعل اي المتكامل للارم عن قوله تعالى هل يشعرون الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وفيه حال المدح لاهل العلم حيث لو قطع النقل عن المعلوم فالعلم اشرف
نقل الى ذاته ولو نسبنا اي لا يالف الدارهم المضروب في ضربنا وهو فيل الرور
اذا كيف او اضافة او انفعال يكون العلم من مقولة العشرة الذي احدها جوده

فقد ما فيه اذ وجد في الخارج لا يحتاج الى المحل والعرض بالعكس فان قلت الجوهر مثل الوجه
لا يحتاج الى المحل المراد بعدم احتياج الجوهر الى محل سريان وحلول كماء الورد بل يحتاج الى
 محل الجوار اذ الجوهر من الممكنات لحدوث كل زمان في مكان ما قلت لو قال من احوال
 القلب لكان اظهر وجه النظر لان فعل القلب ليس بفعل حقيقة دفعا لانه ليس بها الحكم التي لا يلزم
 ترجيح بل ترجيح بدورها ان القرينة فيفقد المنصور اذا لم يلقها فيهم بخلاف ذلك كان منسيا كقولنا هلك
 الذين يملكون فلو عرفت ان لو عرض بان العلم بمعنى المعرفة فنقل اللفظ مشترك بينهما معرفة
 تكون متعدي الى المفعولين فاختار احد هارون الاخر ترجيح بلا مرجع والمراد به ان يجوز الالفاء
 عدم الوجوب والافتتاح من حيثها مع ضعفها اي افعال القلوب لخصا انهما لما قربا من
 معروضا ان المكسوة كانه زيدا حسب الكاف لتبنيته حدوثه مراد لفظ حدوثه وهو محمولها
 اي سوف ومع غير ذلك ان الفاء واجب فيها اي في المنة كونه في الشئ انه واجب
 ولذا انما يقوله واذا توسط بين موليها وانما اشار الى السارح في جزمه في الافتتاح
 والواجب لعدم شيوعها كالجائز لم يذكر واحترازه انما بالتوسط بين المفعولين ايضا
 اي مثل التوسط بين اكم الفاعل ومولاه من مثل زيد قلتي قائم غاب يعني احترازه عن توسط
 المصدر وعنه مما يجب الالفاء لانه الفعل في ضلله في معنى الظرف قاله الرض كقول
 في موضع معناه لا يصلح فزيد قائم قلتي غاب معناه ظن زيدا قائما غاب فليس بظرف
 بخلاف ما ذكره ان المعصم وجه الشارح قد في الشئ فانهم تكلموا خطبا وعية فانما
 وانما قلنا بخلافه اي افعال القلوب بغير بين مفعولين ولم يقل مفعولين قلت لانه اذا
 كان احدهما منفصلا لم يقتضي جوار اجتماعهما بفعل دون فعل بخلاف آياتي قلت فان قلت
 لم اختار الاتحاد وانما اشكال الضميرين بافعال القلوب دون غيرهما قلت لا يجوز ذلك
 في غيرهما قلت لانه انما على موزنة المفعول متوثر واحتمل المتوثر ان يكون متغايرا للمتوثر
 انما سبب في سبب وان اخذ معناه كونه اتفاقا لفظيا ففقد مع اتحادهما معنى
 يفرق لفظا بقدر الامكان ولذا يقال ضربت نفسي ولا ضربتني فالضربان ليسا

بقيد به بقاء في الجملة اي يجوز
 العمل في الجملة وكذا لا يصلح
 فان قلت في حقيقته لفظ الالفاء
 لخاصة بالذات كونه متعلقا
 بغيره في حقيقته لفظا اختار
 بالذات لشيوعه ولكن عارضة

لسا متغايرين بقدر الامكان بخلاف ضربت نفسي فانه النفس متغاير لبداء التكلم بالاضافة
 صار كانه غير لفظية المضاف للمضاف اليه فصار متغايرين بقدر الامكان بخلاف
 افعال القلوب فان التأثير فيها ضئيف بجواز اتحاد الفاعل والمفعول كقولنا شئنا
 ولقد اراني للامام درية من عنى مرة وامامى وكقولنا انى اوفى اعصر خيرا
 كذا في الجاهي هذا زبدة الشارح في الاصحى قال المعصم هو ان علمت ان زيدا قائم
 علمت قيام زيد لكن الثاني ان علمت قيام زيد فليل والسرفه ان يكون الثاني قليلا
 ان ما لها وصرعها وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها
 العلم التصديق مفصل في الاول والثاني علم تصور واعلم ان مطلق العلم العلم
 عند الحكماء حصول صورة الشيء في القل بلا حكم تصور وضع الحكم تصديق كقولنا
 العلم بخبر الكلام نفسه فالاول تصور والثاني تصديق فالحصل ان تلك
 الافعال مكيفة بمفضل واحد باعتبار مضمون المفعولين عند سوية خلافا
 للاختلاف وخفي هذه الدقة لفظة بصر ولذا سمي اخفقتا وعند المتكلمين
 العلم صفة يتجلى لمن قامت هي به حرفا واسما اي سواء كان الاستفهام حرفا مثل
 للجنة وهل واسما مثل ما ومن وجه التعليق بالمذكورات فان قلت ما مراد
 الشارح هنا قلت ببيان سبب التعليق بان المذكورات يقتضي صدور الكلام عنها
 وتقتضي بقاء صورة الجملة وهذه الافعال تقتضي التغير فوجب التوفيق بينهما
 ورعاية حقيقة ما هما امكن فروعت حقوق المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال
 معنى تقيس للتعلق يعني قول المص لفظا لا معنى وهذا ان التعليق مأخوذ من
 قولهم امرأة ذات زوج لا يقدم بمصالحها ففقد الزوج اي غاب الزوج
 الى تسعين سنة لا ينكح لانها ذات زوج ولا هي ذات زوج لا يقدم بمصالحها
 وهذه مثال التعليق ومثال الالفاء رجل غاب عن زوجها بعد تسعين

لسرقة واوداد اول قدم يزيد لعدم تمام الفعل برفع التسمية بالناقص
 فالوصف بالتمام والنقصان بعد التركيب من الفعل والفاعل وصف بحال التركيب
 وقيل سمي بذلك لميل الالف الى الحدث ولذا يقال كان الله عليهم او عودتهم
 اي عن الحدث خبره الدال على الحدث ورد الى التسمية بسبب الحدث بانه لو كان
 كوا لزم ان يكون افعال المستلحة عن الزمان مثل لم يمشي جديراى فاسبابا
 ان يسمى فعلا ناقصا وليس كذلك لاقبال العظام لقصان دلالة يستحقها
 لقصانه دلالة لانه اي الفعل الناقص لقصانه وهو الزمان قيد لها التسمية
 وشئ منها اي النبوة والزمان لا يفهم بدونها اي الاكم والحيز وهذا التمام ليس
 بدونى غلظنا في الوضوح وقول العظام ليس بصحة لما علمته ولو لم يلزم
 ان يكون حرفا فان قلت لم لا يدخل الالف على التمدد لم يلزم قلت لان وضع الناقص
 ليعطى الخبر حكم معناه اي الخبر كالانتقال والاعتزاز وغير ذلك من الهموزات
 فانه قلت ما الفرق بين الفعل المتعدي والناقص اذ كل منهما محتاج الى متعدي
 قلت مران المتعدي لا يتوقف على ما وقع عليه الفعل والناقص ما يتوقف على
 ولا يقل عليه الفعل وتحقيقه مران لا يتم فيه بغير ما وقع عليه الفعل او بتدويره
 يوجد الفرق بينهما الناقص ما وضع لتقدير الفاعل على لغة والفعل التام
 ما وضع لصفة مع تقدير الفاعل لا التقدير وحده كما في الفعل الناقص هذا
 ولغة الاول ان كان قد فعل الثاني اي على صراحة لم يذكر سببه سوى كان
 وصار مادام وليس ثم قال وما وجد نحوها من الافعال لا تستفي عن الخبر فاتها
 غير محسنة كذا يشعر كلام الحق كذا وكذا ذكر الشارح غير محضر فيما ذكر اجابته
 حاجتك اسمها خبر في خبرها وخبر حاجتك هذه الاربعة اي اقضى وعاد وعاد وراح
 انما تكون ناقصة اذ كانت بمعنى صار وتفرق هذه الاربعة كنفريق العظام على

والفرق بين المتعدي والناقص
 هو ان المتعدي اذا كان ناقصا كان ناقصا
 لفظا كان اربعة اقسام ناقصا اذا كان
 ناقصا في الفعل وبنوعه وبنوعه وبنوعه
 وعلى التام اذا كان ناقصا في الفعل
 وبعض الناقص اذا كان ناقصا في الفعل
 وبعض الناقص اذا كان ناقصا في الفعل
 وبعض الناقص اذا كان ناقصا في الفعل

لحاجتها ان يذكر في جنبه اى صار لانه كالقشر لكن اخر الاخيرين اى غدا وراح لكونهما
 نظرين لاسبغ ووصى واخر الاولين اى اقضى وعاد ليكونا كالمسافر الغريب لكونهما بمعنى
 رجع اى لا يزال يعلم اى ثبت فعله ويروم والمراهقة اى المرأة يميل النفس اليها
 ووطئها وهى ثبت سبعة وقيل تسعة وقيل ثني عشر انتقاء اى العلم لعدم امكان القبول
 اى قبول العلم والزمى السحاب النقي في كونه اى ما زال ناقصا خفوق الخيم اى غروب اى
 اخر العرس لشبهه بالحرف في السورة اذ السليبي بكسر الياء فسكونه على خلاف القياس
 لكن في الكلام فصار كسوف الكواكب للاحتمالين الاخيرين اى الخبر بعد الخبر
 الوصف لما في الشرح سبق ذكره اى معنى التفسير في وجب ترتيبها اذ كبر اللام ليس
 بحرف جاز بل هو المنسوب فانه اى الشأن عليه اى سائر افعال الناقصة معهما اى انما
 بينه اى سائر الافعال واما اخذه الافعال اى الناقصة فلا يجوز الفصل فانه ان
 النافية اضماعا على شريطة التفسير والشرط لغة بمعنى واحد والاضافة بانية اى الضم
 عماله بناء على شرط وهو تفسير الفاعل بما بعده وانما حذف احتراز عن الجمع بيني المفسر
 والمفسر وعرفا كل اكم بعده فعل او شبه مشق عن العمل في ذلك الاكم بضمير اى بالعمل
 في ضمير اكم او في مثله لوسط ذلك الفعل ويشبه لضمير نحو زيدا ضربه اى ما هت
 زيدا الاضمة خاتمة فيها اى في ان على غير الاسبغ متعلق بحرف جاز في نفي خرضا خارج
 عن العرف وبقي لفظ لا صملا اى متروكا الا انه يحل عند الدامني افاكون ذلك
 اى معنى القرب مرقبوا او مجزوا او مشروعا فمختلغى خارج عن العرف على ما لا يخفى
 وعدم خفاء لانه بمعنى زيد قرب كقول عدل وقيل ليس خبر لعدم صحة العمل اذ اكم بمعنى
 لا يعمل على اكم العين والعرض لا يعمل على الخبر يحمل هو بدل بالاشتقاق او يحمل ذواته
 عن الخبر وهو لا يعمل حاصلا على الاول اى على الفعل المقاربة وان بين المتعدي الثانية اى الفعل
 الناقصة في الاضمة ولتتم اى دليل الجامي وتول ان عر هبت اى كنت قريبا اليوم القبل

مما اضماعا على شريطة التفسير

فإن قلنا لا كان ضابطة المصدر بالفعل
فأقول لا يقال ومضاهيها عدم العمل عند الضبط
أولا فأتى إلى أنه لما كان المصدر يطلب
الفاعل لم يعمل له فبادر إلى اعتبار
يعمل فيها وإن لم يطلب مضافا فطلبه لهما
فكونه عقلا ولذاته واستغاث بالجوهر
من المصدر لتوضيح المصدر ومضاهيها
أقول لا يقال ومضاهيها لهما باللفظ
وطلبه بالاعتقال لأنه عقلا ولذاته بلا واسطة
ص

قيل الجاهل والهندي وغيرهما لانه لو اضرب في مفردة لا اضرب في مشتاه وجهه فيلزم اجتماع
 تشيقي وجعيني واجاب عن ورود السؤال على الفعل والصفة بانها راجعان الى الفاعل
 ورده الحرفية لهذا الوجه بوجوه الاول فلما يقع في المقيد بريد لزوم المفرد في الفعل
 والصفة وعدم لزوم في المصدر فهو قياس مع الفارق ^{انما} فلانه لا يجوز في المصدر
 التأكيد بحرف قيس فهو مع الفارق ^{انما} ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل
 فكلاهما في الاستدلال وان ارادوا احكاما فلا بد من علامة وفيما لزومها فقدروا علامات في مثل قول
 ثلثا لا تأخذ بهما راحة ^{انما} لا تأخذكم راحة بهما راحة حذف للراحة جمع المفسر والمفسر لم يزل
 اريد عدم تقدم عمل المصدر عليه لانه مقدرة قائم مقام ان مع الفعل يعني ضربا بمنزلة انه يضرب
 فان حرف موصولة ويضرب بصلتها ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول لكن لما
 عند الواصل تقديم له لولا ان المؤول شيء لا يلزم في حكمه من كل وجه مطلقا اي معينا او لفظيا
 قد مر ان الهم المضاف على الهم التام لانه تمام الهم التام معرفة عليه ^{انما} الهم المضاف لانه
 علة للوجه بتقدير حرف الجر ان كان اضافة معينا او محمولا على ما ان اضافة معينية بتقدير
 اي الجو لكونه ان اللفظ علة لمحمول فخره اي اضافة المعينية لجوهر الى التوئين او الهم عنه اي
 الى التوئين او الهم لثباته الى التوئين علة التجريد يقتضيه اي الاتصال لكونه الى التوئين
 علامة التامة اتمام الهم فانه بالفرق بين التوئين ونونه المحففة لانها لثبات سكونه
 تتبع حركة الاخر فالتوئين تتبع للثبات والسكون للثبات فقط ان حذفها ان السكون مقام
 التوئين قال في الاستحسان حذف السكون في الضافة في المثنى والجمع شبه السكون للتوئين وقال
 هنا حذفها لثباتها وقيامها مقام التوئين وبني الكتابين تناقض ولعل مراده هنا
 هذا حذف الضافة انما بالفتحة الى الفعلية الفرقية اذ يجوز النيابة بالفعل ^{الحقيقي}
 لان هذا بعد التركيب بعده يقتضي الجمع بين النائب ^{انما} المحبوب والموثوق والمحفوظين
 ولما قل جواز الجمع فهو ذره الغمام او محمول على ما جاز ان لو قبل لاجل الضافة

الضافة او محمولا على جواز الضافة الضارب الرجل او الضاربك حملا على الحسن
 الوجه على ضاربك لا اتحاد الجزئي بخلاف الضارب زيد لعدم الاتحاد لان للزيد
 الثاني علم ليس بنكرة بل اكم جنس ما ينبغي في الضافة اللفظية ورا القيد غير مفيد
 التجريد اكم لاجل الضافة ^{انما} غير شامل في المحمولا على الحسن الوجه الضارب الرجل
 اذ لا تجزئ فيه لاجل الضافة بل لاجل اللام السابق في الضافة ^{انما} ان يقع
 بان مجرد عن النائب الاتم عن التوئين وفيه تدقيق وهو ما ذكرنا في ذلك فان كان
 ما الفرق بين الدقة والتدقيق ^{انما} سبق في الدجاجة بالترادف وهو الذي
 يكون اللفظان مغايرين ومغايرهما واحد كاليت والحد والحد بورد الدرغام
 كقوله هل يقر الدرغام قوتا لعله ليوم كما يدخر النملة قوتا لعام واللام
 وان كان مساويا نحو الانسان بشرا او اخصي مطلقا نحو انسان الحيوان او كان
 صائبا نحو انسان البحران سلبا مساويا يقتضي كذلك تكون بلا فائدة الى الضافة
 مطلقا ^{انما} يطلق عليه الضافة لعدم الجواز وهو مورد القسم وتقال لم القسم
 سواء كان اضافة معنوية او لفظية او بتقدير حرف الجر ^{انما} لما ارادوا ان
 يخرجوا الكلمتين من جازا فاجب اللفظ من اتصال الصفة الى الموصوف
 وهذا استدلالا معان ان اضافة لكن النظر الى اللفظ اعمل ولذا دخل
 اللفظ والهاء في المنادى المنسوب الى المضاف اليه نحو يا امرئ المنادى دون
 الصفات وما وقع في نحو واجهني الشاميته فهو شاذ لكن القدم ليسوا
 قائلين بان التقسيم الى اللفظ والمعنوي بتقدير حرف الجر لكن يخبر كلام
 بعضهم ان التقسيم الى النوعي بتقدير حرف الجر في الضافة اللفظية كما
 في المعنوية مثل ضارب زيد واريد ضارب لزيد بان لزيد تخصيص اللام بالضافة
 في افادة التخصيص فذكر ضارب زيد واريد ضارب لزيد وفي اضافة اليه

المجلة ضمن
 انظر الى ان
 فان كانت
 فخذ الموصوف
 فموصوف اللفظ
 بمعنى الموصوف
 وتقدر اللفظ
 لم يكن اللفظ
 بمعنى الموصوف
 باللفظ الذي
 لا يتغير

سون انما للتناهي

نحو حسن الوجه أي حسن وجهه فإن كانت الإضافة اللفظية لا تفيد تخصيصاً وهذا تفيد
 قلنا هذا التحصيل قبل الإضافة وليس فائدة الإضافة إلا التحقيق في المنظر قدما
 أي الإضافة المعنوية على اللفظية لأنها خرج للمعنى لما مر ولأن المعنى مقدم على اللفظ
 لأن الواجب على المعاني على قلب العلم ثم يأخذون بالألفاظ ولو قدم اللفظ
 اللفظ فله وجه بالنظر إلى المعنى طبعاً ولكل وجه لأن الخطاب يسمى اللفظ أو لا
 فيفهم المعنى واحترز بهذا القيد أي أصح بدلالة على الماصي لم يعمل فلا يكون
 لفظة بخلاف زيد ضارب عمرو الآن أو غداً لما تقر أن دلالة الصفا
 في العمل على المضارع شرط فيها لا في المصدر فانه قلت لم شرط دلالة الصفا
 على الحال والاستقبال دون المصدر قلت طلب المصدر للفاعل عقلي وذاتي وإضافة
 إليهما استلزاماً لآدم والصفات يطلب الفاعل والمفعول لتفنيهما المصدر وطلبهما
 ليس بقوي إذ ليس بذاتي بل بواسطة المصدر فكان ضعيفاً في شرط الحال و
 الاستقبال ليقوى فالإضافة المعنوية كل لفظ ليس بمضاف إلى المفعول واللفظ ماعده
 من الجار والمشتقة المضافة إلى المفعول لتلايلهم علمه التجريد وقت معرفة تحصيل
 الحاصل إذا أضيف المعرفة أو الحال إذا أضيف المعرفة إلى النكرة محال عادة أي
 المعنوية بحال الاستقراء ثلثة أقسام أما بمعنى اللام أو ضي أو لا لأن المضاف إليه
 أما غير جنس المضاف ليس بهادق عليه ولا ظرف فهو بمعنى اللام نحو غلام زيد
 أو جنسه فهو بمعنى ضي نحو خاتمة فضة أو ظرف فهو بمعنى لا نحو ضرب اليوم علم
 أنه إذا كان المضاف إليه أخصي مطلقاً نحو شجر الأراك وأخصي من وجه فلهو
 لاية أيضاً نحو فضة خاتمة من فضة خاتمة وعكسه إضافة بيانية بمعنى من
 نحو خاتمة فضة فالمضاف إليه ج اعم من وجه وإضافة في قليل حتى رده بعض
 إلى اللام نحو ضرب اليوم بمعنى من وجه له اختصاص باليوم بملكية الوقوع فيه

فيه فإن كان لا يريد بمعنى من اللام بعضاً في يكون الإضافة بمعنى اللام فقط لأن
 الجين والمبتدأ له اختصاص في الوقوع أيضاً فانه نعم لكن كما كان بمعنى في قليلاً رده
 إلى اللام تقليلاً للاقسام وتسهيلاً للضبط أي ضبط القسم بخلاف الإضافة
 فانه كثير الاستعمال لأن وضعها أي الهيئة التركيبية المعهودية المضاف فيها أصكت يشير
 إلى أن الإضافة ثلثة أوجه لأن المضاف إذا أخذ من حيث ذاته فالإضافة والمضاف
 إليه خارجان عن الاعمى عدم البسر تماماً من شأنه أن يكون بغيره وإذا أخذ من حيث
 أنه مضاف فالإضافة داخلية والمضاف له خارج مثلاً أيضاً وهو عدم البسر
 وإذا أخذ من حيث المجموع فالإضافة والمضاف داخلين نحو علم الفقه والبلانة
 يريد أن الإضافة لمعان أربعة كلام التعريف ولقد أمر على الليم بسبب غنيت ثمة
 قلت لم يعني راسم أنه إذا عطفت الجملة على الجملة الفعلية يذكر التاء في ثم فيسبب
 مسبة الليم ونسبت الفعل إلى الفاعل المعبر لا يكون معرفة ذكره وجهه الذين
 بخلاف مقدوره ومعلومه وان كانت هذه أكثر ابهاماً من لفظ غير مثل تعقب
 بالإضافة للعهد أو الاستغراق ولو أراد بهذين من الغير والمثل كان معرفة بالإضافة
 فافهم فلما أضيف الغلام إلى رجل خرج غلام امرأة وغلام زيد ورده إلى عادة
 الإضافة للتحصيل بل التحصيل بلام الجارية لا بالإضافة وبالجملة الفرق بين غلام
 رجل وبين غلام لرجل في المعنى يعني بأن عمل الإضافة بالنيابة وعمل الجار بالاصالة
 وبأن الإضافة عامل قياسي والجار عامل سماعي فثبت الجار بالإضافة في الحساب المذكور
 فذكر انساب الإضافة في داريد انساب الجار في عمل القياس الجوهري هذا معنى قول الشاعر
 بقوله فلما حذف الجار وأنيب المضاف من الجار وجعل عمله الجار له أي للمضاف
 انقطع نسبه إلى العمل إلى الجار المحذوف وحصل كثر شيء هذا رافع لمقدر بانه يلزم
 حصول الحاصل مخرج به غلام زيد لانه ليس بمسببة فيكون معنوية فخرج به أيضاً

انشور الإضافة ثلثة تفيد تخصيصاً وتقليلاً
 بل التحقيق أن الإضافة المعنوية تفيد ثمانية أشياء
 ١- التأكيد إذا أضيف إلى المعنوية ثمانية التأكيد الثاني
 ٢- التوكيد إذا أضيف إلى اللفظية ثمانية التوكيد الثالث
 ٣- التوكيد إذا أضيف إلى اللفظية ثمانية التوكيد الرابع
 ٤- التوكيد إذا أضيف إلى اللفظية ثمانية التوكيد الخامس
 ٥- التوكيد إذا أضيف إلى اللفظية ثمانية التوكيد السادس
 ٦- التوكيد إذا أضيف إلى اللفظية ثمانية التوكيد السابع
 ٧- التوكيد إذا أضيف إلى اللفظية ثمانية التوكيد الثامن
 ٨- التوكيد إذا أضيف إلى اللفظية ثمانية التوكيد التاسع

معنى الإضافة ثلثة
 ١- بيانية ٢- بيانية ٣- بيانية

خالق السموات لانه صفة لكنه ليس بضاف الى صوره لعدم الشرط فيكون بمعنى فلي
 هذا يكون اضافة المشتقات لفظية وبغية بالاعتبارين وكذا المصدر في قوله عليه السلام
 حب الوطن من الايمان وقوله من حب العرب حب ابوك وعمر من الايمان وكذا حب الهمة
 من الايمان لكن نسبة المحبة الى الهمة هي اذ دخل الكلام على الحقيقة او على المجاز ولذا
 اشكل على العلماء في قوله من حب العرب حبنا وحبنا فقالوا محبة التي للمجاز العجائب سكنوا
 النفس اليه والمواصلة اليه طارئة نفعاً ومحبة للمجاز المحي مجاز من كونه نافعاً اياه
 ساداً بينه وبين ما يوزيه الامم اجعل حبك احب الي من الهمة تأكل اولادها من
 شدة حبها كقوله ما حب الدنيا شفتن قلبي ولكن حب من سكن الديار وكقوله
 اما ترى الدهر وهذا الورى كهمة تأكل اولادها ذكرك على القار واللفظة تبيها
 اي لا يفيد شيئا سوى الخفيف ولذا جاز بوجع حب الوجه لعدم معرفة بالاضافة
 واقع مرتب بزيد حب الوجه لانه جاز الضارب يريد الحصول الخفيف واقع الضارب
 زيد لعدم الحمل على حب الوجه لعدم اتحاد الجزئين في النكرة وضعف الواجب
 المائة العجائب وعندها كان في فوج الفرس اجاز الكوفيين اضافة العدد المعروف
 نحو خمسة الف والمائة الديار ولكن ضعيف قياسا واحتمالا للزوم في حمل
 ولقد ترك اللام في الفصحى قال ذو الرمة ان الاثافي والديار بالبلاخ
 واقام اجاء في الحديث بالالف الديار فعل البدل دون الانساق ذكره
 الجامع عليه صمة البار وانما لا يضاف الى الموصوف الى الصفة ولا عكس مع بقاء
 المعنى بتركيب الوصف في مجاله لان للكيهية التركيبية الوصفية والاضافي معنى اخر
 لا يقدم احد على مقام الاخر فالوصف في انصاف شيء شيء ومعنى التركيب
 الانافي نسبة شيء شيء وشعبته ذكره وجية الدين ولا يقال مسجد جامع
 وبقية شقراء يعني المسجد الجارية والبقية لبقية مجردة من صفته خلافا للكونين

قال النحوي ونحوه في قوله حب الوطن من الايمان
 لم اقل عليه وراى قوله ان حب الوطن من الايمان
 ما قيل له في قوله حب الوطن من الايمان
 وقال النحوي في قوله حب الوطن من الايمان
 وكذا الكلام في قوله حب الوطن من الايمان
 يعلم بل منصف الى الموصوف الى الصفة ولا عكس مع بقاء
 فذلكم هو العلم في قوله حب الوطن من الايمان
 وانما العلم في قوله حب الوطن من الايمان

لكنونين فيرد على الاول بانه متول بمسجد الوتر الجامع وبقية لانية الحقارة لبا
 في طرف الارض ومن الثاني بانه من حيث انه جنس مبهم مضاف لامن حب
 انه صفة فان قلت لكم المماثل لا يضاف الى مثله فما تقول بكل الدرام
 وعني الشيء وسعد كره وعنه فان بانه متول بانه المضاف خاص فلا يلقى
 على محوصه او يراد باحد هما لكم ومن الاخر المستوي والمدلول اي مدلول هذا
 اللفظ وهذا كمن في الشاكرين لامن الفالين فيكون محلا لمفعول لم لفعل
 دل عليه جاز وهو اجازوا او اجيزه يعني لفظا محلا لا يجوز كونه مفعولا لم
 لانه صفة المتكلم وليس صفة لفاعل فعل معلق وهو جاز فيدل باجازوا
 بحمولته او اجيزه محمية الضارب لرجل باحد الاشياء الخمسة الآتية اذ لو
 اي احد لم يشبه اي لكم المبهام الفعل التام بالفاعل فلا يمكن عمل النسب
 في التمييز يريد ان عمل لكم المبهام في التمييز لمساواة بالفعل في التامة وعمل النسب
 لمساواة التمييز بالمفعول بحية بعد التامة وفضلة كما مفعول وانما
 التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكرة او مقدرة ذكره ابن الجوزي
 وتفصيل في باب الثاني وبالايجاز احتز عن المبدل فانه ترك مبهم هو
 المبدل عنه واراد معني وهو البديل بالمستقر احتز عن الصفة نحو
 عن جارية يرفع الابهام بالامكان لا بالوضع وكلامنا بالوضع لانه المستقر
 ذكره مطلقا يصرف الى كماله وكلامه بالوضع وكذا يقع الاحتراز عن عطف البيان
 في مثل ابراهيم حفي عن ابراهيم ليس لابهام فيها لانهما اسمان معينان للشخص لكن لما كان
 عمى شهر منه ازال الحفاء لعدم الشهادة لابهام وبالذات احتز عن الحال
 لانه يرفع عن الصفة لان الذات ولا يتقدم التمييز على عامله لضعفه في العمل او لمساواة
 بالفاعل الذي لا يتقدم على العامل خلافا للبريد والحائض متمسكا بقول الشاعر

واعلم ان محبة الله تعالى عبادة اعطاه
 اليهم كما في الحديث القدسي اعطيت لعبادي
 ما لا يحيطون به ولا ان سمعت ولا خطل على
 قلبه ومغناه الباطن نزل الجلال
 والجبال فملا رتبته قالوا اهل الجنة
 سيفك قال الله اني اهلكهم فعدوا
 لا سخط ابد الله لهم اسلك
 حيث قال الله ان للقلوب خفاها
 وباطنا فمن وافق غايها فافقها
 مع ذكره مدونا عند

انتهى

اتجه سبل بالفراق جيبها وما كاد نفسا تطيب بالهوى يؤول قول البعض
 بانه نفسا تميز عن نسبة كاد لا ينع نسبة تطيب حتى لا يبعد التقديم ولذا لا اجل
 تمام به لا ينصب ذواللام ون وجد التمام لكن ليس من النسبة المذكورة لكفايتها
 الاختصاص في ازالة الابهام دفع الحاجة بالنكرة كجز المتبدأ بان لا يكون له مرجع
 بانه لا بهامية الغير بل يرجع الى متوحد في سبعة مواضع الاول فعل المدح
 الذم نحو نعم الرجل وبعمرو والثاني باول تنازع العالمين نحو جفوني لم اجفني
 الاخلا اثنى لزيد الجليل من خليل مامل والثالث المنجبر عنه ان يصح لاحيدنا الدنيا
 الرابع ضمير اثنان اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كانت مؤنثا نحو قوله تعالى هو الله
 واذ هي شاخته ابصار الذين كفروا والفا ناس ان يجرب برب بعضهم الراء واسا داف كن
 مبدل منه نحو ضربته زيدا والسابع ان يكون متصلا بفاعل يفسره المفعول نحو
 ضرب غلام زيدا واشاهده له قوله اللسان كسا حلة والحلم انواب سود در
 زدا في زنا الجار بالزيد رجلا واللام الجارة تفتح ان كان المنادى المستغاث
 فرقابين المستغاث والمستغاث له ولذا كسر يا المظلم لانه مستغاث له ليس بغيره
 وذلك ان عدم التميز عن المفرد لكون زيد معرفة علما بل الابهام في النسبة ولو كان
 معرفة لما يكون النسبة معرفة والابهام اولاد التفسير ثانيا يمكن لاهتمام شأن الشيء
 تفيها ونقيرا لما ان جيلة الانسان في التاخر خلق على كذا لقيمة قدر ما يضا على المشهور
 وارتضى الرضى والمحق ان يجوز ربت مبدأ وخبر ماض وعند السيد عبد الله جواز
 الاستقبال المفعول قرب متى سبكي على مذهب هذا عند الكوفيين وعند البصريين قرب مفعول
 مقدر مفعول لقيمة وعند البعض مقدم مفسر ورد بان المفسر لا يجد فان
 لما لا يجتمعان فانه قلت في قوله اني رايتهم رايتهم الى ساجدين قلت لانه ليس بجرد
 التفسير بل يمتين وجواب لسؤال كيف رايت قرب مبدأ لاخر له على ما في الرضى

ارجاع التفسير الى المتن

وما معرب عجب العادل على ما دقة العظام في ربت رجل لقيت منصرف بلقيت
 ووزرت رجل لقيت مفعول مبتدأ اي لقيت رجلا يريد ان رجلا تميز عن النسبة او عن
 الغير فانه التفسير احتمال الامرين اذ ضمير بتم بهم اي رجل يريد ان رجلا في المعنى فاعل
 او مبتدأ يقال طاب زيد نفسا وعندي عشرون درهما اي طاب بنفسه يد وعندي درهم عشرون
 ذكره علامك رد التفسير لقيت رجلا رجلا من قال ما لقيت فاجاب بقوله لقيت رجلا وفيه
 اي في باب التميز من المبالغة والتفخيم على ما لا يخفى وجه ابداه ذكر الشيء بهما او لا تقييدا
 ثانيا تكثر الدواعي لطلب علم والعلمين خيز من علم واحد وبعبارة اخرى ذكر الشيء مرتين يفرغ
 مرة ياله من ما بعده اي اذ عدا واطلب المقاصد والعجب بعدها كما هو عادة الاخوان والزمان
 اذا كلف طلب البعد واذا ارتك كان اقرب لقله سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا ونسب عن الدعوى
 للجدد وانما يتبع عنه اي من غير منصرف العدد المكتوب وكذا كم وكاين التويز لفظا لا تقديره الاستقامة
 اي كل واحد من المذكور علة لمنه التويز لفظا لا التويز في اصل الوضع ولما كان لتمييز العدد احكام
 توطئة لما سيأتي ذكر احكامه تنويه للراعي بعين ذكر احكامه ليكون المقصود بتمامه مذكورا واعلم
 انه لا تميز للواحد والاثنين لكونهما معلومين عادة بخلاف الثلاثة والابهام في الثلاثة الى غير النهاية
 فالتمييز من الثلاثة الى العشرة مجموع مجرور يطابق العدد المذكور لكن تابع لمفرد معدود فينش
 في المعدود انه كثر عند ثلثة رجال ويذكر في الحديث على خلاف القياس فان قلت لم يطابق
 العدد على المعدود ولم كان على خلاف القياس قلت اما الاول فليلا يلزم خلاف المقصود في مثل
 ثلثة ازمة فيقر ثلثة زمان لا ازمة ولا يلزم الا ازمة تسعة وليكذلك اما الثاني فلان
 اقل الجمع ثلثة فيجد معنى الجماعة والتاء لازم للجماعة فاعتبر هذا للمذكور لانه اصل قبلي
 الحديث على خلاف القياس ذكره حسن جليل على التلويح ومنه ان الهمزة الى السبعة وتسعة مفرد
 منصوب لتعدو الانسافة ومنه ان الهمزة من الالف وتشتبهما وجمعه مفرد مجرور للتخفيف وما وقع
 تميز المائة جمعا كما في قوله ثلثة سنين فهو شاذ او على البدلية او على حذف المضاف او قد سبق

من ارب عشر في هذا
 فاعلم ان هذا
 محمد

من ارب عشر

فان قلت لمكان المبدأ فقد عاين الجز قلت لانه ذات ولطيف صفة غالباً والذات مقدم على
الصفة الفرقية ليوافق الوضع للطبع فلا يرد المال الزيد لما كان نصب القواعد للفرق
الى الجنس او الى اكثر الافراد لا على بعض هذه المذهب للجمهور من البصريين وقال
العصام لانه المبدأ عام في المبدأ وحق العاقل القديم وقال الكوفيون بتقديم
الجزء قائم زيد فزيد فاعل ودخل فيه قوله في بيته يؤتى الحكم اذ لو كان الحكم عند
ولم يكن فاعلاً لا يصح تقديم يؤتى لانه فعل يعمل الرضع والحكمة نائية وفيه رد على ابن
الانباري حيث جعل الحكم عند المحكي صل هذا على زعم العرب من النسبة اليهم
فالعدا ان الاربع النقط ثمة فاختلصها الثعلبي فاكلها فانطلقا الى النسب
ليحكم فقالا لارب بابا الحسن فقال سمعا وعدت قال اتيناك لنخاصمك اليك
قال عاد لاحكامي قال اخرج الينا فقالا الضب في بيته يؤتى الحكم اذ القاضي يحكم
في بيته فقالا في وجدة ثمة فقالا كلوها قال اخذتمني الثعلبي فقال بقي لك الجز
قال لظمني قال المحقق اخذت قال لظمني قال خيرا انتصر فاقض قال حدث امرأة حدثين
فان قلت على تقدير عمل كل واحد من المبدأ والجز على الاخر يلزم تقديم كل واحد على الآخر
فيلزم الدور قلت جهة التقديم مغايرة لا ضل في دور فان المبدأ مقدم متى
كونه محكوما عليه والجز محكوما به وما الفائدة ومحلها هذا هو الفرض من
الجملة وان كان متوخي في الوجود لكنه مقدم في الدلائل ولذا قيل الفرض
والعلة اول الفكر لهذا العمل ذكر الرضى لكنه ليس محض عند البصريين فقدم
الابتداء يعني الجز يدر ارفع للمبدأ والجزد خفا للحكم والبرج بلا مرجح وجه
عدم المحرضي لانه كل واحد منهما لفظا جامدا لا يعل وما هو مشتق يؤتى
بالجامد مائة واذا علمت جانب المبدأ فاعلم ما في جانب الجز فان قلت
لمكان اصل الجز متوخر وكذا مفعلا ونسبة غالباً قلت كونه متوخر لانه صفة

واما في قوله من لا يدين
 فقد لا يدين الا في الدنيا
 جواز فيه والحدود
 وقوله من لا يدين
 حكمه ويكون ان يقول اصل العمل
 الذي هو والولي ولو قسم لزم الخلف
 من كلامه في قوله من لا يدين
 وهو في قوله من لا يدين
 لا الذي في قوله من لا يدين
 سواء قد لا يدين في قوله من لا يدين
 لا يدين في قوله من لا يدين
 ولا علم في قوله من لا يدين

صحة وفروع وحقق التأخر وكونه نكرة لأن المقصود تم به فلا حاجة الى التفسير وكونه
مفعول المدافعة الاركان ان المسند اليه والمسند والصادر كله مفعول ليكون اسهل الى الربط
فان قلت فعلى هذا الاول ان يقال الخبر كما لم يمتد من الافعال ويقال باكم البدء والخبر
يوافق الركبان قلت سمي الخبر خبرا للمبالغة كانه الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب فكل رجل عدل
لاجل محل الفائدة ذكره عمام الدين فلا بد ان كان خبره الجملة يلزم تقديمه على الجملة اذ
الجزء مقدم على الكل قلت نعم لكنه من حيث ان الخبر فاعطى الفائدة واما كونه محمولا فيكون
مؤخر اذ كان مقبلا بحسب الجزئية ذكره المحلل واعلم انه اذا وقع الخبر فاعطى اربعة
مذاصب الاول من قبل المفردات فيكون العامل اكم فاعل والثاني من قبل الجملة فاعمل كذلك
اكم فاعل والثالث من الجملة فاعمل الفعل والرابع قسم براسم خبره اليه ان الشراح ذكره
شراح التسهيل وفيه نظرا اما اول فلانة الظرف في خبره في الوقت او المكان لا يجوز خبرا
عن اكم عين وجبته اذ الفائدة فيه لان كل مخلوق في الزمان والمكان وثانيا فلانة معنى
الظرف الاستقرار ومعنى الفعل الحدث الحافى للاستمرار وثالثا فلانة كون الخبر جملة فاعطى
لما سبق ورابعا جاز زيد في الدار ولم يجوز زيد يوم مع الزمان والمكان لا يجوز
الخبر عن الجنة واكم العين فابسيه الاقل بانه اذا اريد جعل الخاطب عن خصوصية
فنيقه فخير في التفسير وفي داره وعن الثاني بان جواز الفعل بحسب اللفظ لا بحسب المعنى
وعن الثالث نعم اصل الخبر مفرد وكعبه جملة للنكتة جاز وعن الرابع لانه عدم جواز
الازمنة الجزئية خبرا لاكم العين لعدم الفائدة لانه ظرف للجميع بخلاف المكان
الجزئي فانه ليس بمكان لكل بل لبعض فان قلت لا يجزى كون الزمان والمكان خبرا
عن اكم عين وقد وقع في قوله تعالى الحج اشهد صلوته و... جوازه بتقدير الحضاف
الى الحج وقت اشهد او بطريق التبعية باسم المعنى باسم العين في حصوله في بعض الزمان
فذكر الحج واريد جاز بيت الله تعالى لاستقراره عبادة الله حول البيت كان افلاهم

18

على قاله الامام الاعظم في مقصوده فاصل قائل قال ولم يقل يقول فعلى هذا
 سقط ترجيح شارح المحقق ولاضافة بين هذا وترجيح جانب اللفظ في النسبة
 وبين ما نقلناه انفا وقول الرضا بان قياس رويد باقائه الزمان مع الفارق فلا يجوز
 بلفظ رويدا وهو فعل في المعنى فافهم بان بين الكلامين بريد جدا ان الكلام فيما سبق
 هل يوجد الاعراب في سماء الافعال ام لا وهذا الاعراب موجود البتة ولكن لفظي
 او محلي قال اوله ان يكون لفظا فرجح جانب اللفظ على المعنى للضرورة وعلى كون افعال
 اصلا في الاعراب فان قال المشهور بين القدم ان الاسم يصل في الافراد وهذا قيل
 اصل الاسم كونه معربا فيكون مركبا اذا الاعراب لا يوجد بدون التركيب فبينما
 تنافي قلت لاضافة بين الكلامين لانه احدهما وضع والآخر استعمل فلاضافة
 لشيء من الجهتين اذ به ان اللفظ علمه بدون معنى الانتفاء كما يحكى وهو جملته تقع بعد
 الفاء تكون منصوبة المحل لربط الفاء فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه
 الجملة الفعلية يعني الجملة قسمان فعلية ان بدأ بفعل حقيقة او حكما فلا يرد
 يا زيد ونحوه وجملة اسمية وهي ما بدأ بالاسم ايضا فقال لما كان الفعل فيه لفظا بها
 ولا يخرج بعرضها الادوات من اللفظية بحسب بلفظها اذ ليس ان تكرر من احد من
 الجملة الفعلية والاسمية اذ لا يصدق تعريفها فاجاب بان عروض الادوات يخرج
 من الخاصية فلا يصدق كما اخرج الاكثر لاقسامه والافعال جدا فادراجها في تركيب
 ان الدار زيد اياها الى الجملة المولدة لكون الفاعل علمه لا ندراج من معنى الفعل
 لا لكونها مقبلة بفعل كما زعم البعض حاصلة ان الفاعل وفاعلة فعل قارة
 اسم وتارة قسم براسم حقيقة في بحث الجزر زولا لاجتماع فلا مخالفة بين
 كلاميه في لاضافة بين كلام المحقق قال في الاتقان الفاعل المستقر فعل تعلق
 الى الفعل وهذا مثل معنى الفعل معلق الى اللفظ لكونه في اللفظ الجملة فتذكر

فتذكر الضمير باعتبار المضاف وتارة بكتفه باعتبار المضاف اليه وذلك ان نقل
 ان كذا نك من جوه الكلمة كالنكت يجوز الامر ان يكتفى باعتبار كونه جزءا من الكلمة
 وتأيينه باعتبار اصل الموضوع للتأنيث فان قلت اجترأتا من بين الحروف لم يرد
 غيرها قلت لانه التام من مخرج الثاني والفتح ثابته في الحقيقة فناسب في الثانية
 صفة للاختصاص احتراز عن ان الحفظة وعن فاء الموصولة والنافية اي هذه دوام
 جلوس زيد فاخذ قطعة من ماء الدوام من دام والجلوس من جلس بانا اريد بها مجازا
 بعبارة الاطلاق والتقييد مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا لا النسبة مع الحدث
 الزمان فلا يصلح كون الفعل والجمله مضافا اليها ومضافة وميتة تأكل لانت
 المحقق ان مقتضى امتناع النسبة التامة التي هي مع الزمان لا المطلق النسبة المجردة عن
 الزمان فانما هم يصلح ليحكم عليه وبه وغير ذلك لا يعلم انه اختلف في المضاف في مثل ان
 يدم يضعه الفعل والجمله مع الاتفاق في الجملة الائمة بتامها اي بمحمد عما ابتدا بالجزر
 فذهب صاحب الرياض الى انه الفعل وتأويل مجاز الفعل مضاف اليه صرافا وقال
 الرضا المضاف اليه من حيث اللفظ نحو ان يترك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا
 الفعل فقط كما ان الائمة في قولك رضى الحاج الامير واقامني حيث المعنى فالمصدر
 مضاف اليه للزمان في الجملة بلا حذف وهذا اولى منها لانه موافق لقلهم في
 تعريف المضاف اليه بكل اسم فلو بقيت الام والفعل على حقيقةهما لا يمكن غير ان يصدر
 مضافا اليه ولو اوتيت بالاسم حقيقة او حكما والفعل مجرد عن النسبة والزمان في يجوز
 كونه مبتدأ ومضافا اليه فلا مشاحة في الاصطلاح ذكره عبد الغفور كما اشار اليه
 اي شاذ لمص في الامتحان الى ان المضاف اليه الجملة بلا تأويل وبنية فيما علقه
 ان في منهجته عليه اعل الايمان فان قلت فسر المص هنا يوم نفع بالمصدر وهذا
 ينادى باعل صوت بان المضاف اليه المصدر لا الجملة في مخالف ما في الكتابين

كونه الفعل مجزئ في التمام
 المضاف اليه الجملة

وهذا تناقض قلنا اجاب عنه الشارح بقوله ويجعل اللفظ ثبوتيا لا ينفي
 بين كلاميه وحققنا زيادة ما في الامتحان اكم بمعنى الاستواء يعني سواء مصدر لا يصلح
 كونه خبرا فاجاب عنه الشارح بقوله نعت به يعني المصدر ليكون صفة وخبر للمبالغة
 واختصارا مثل رجل عدل **وتحقيقه** ان سواء مرفوع المحل على الخبرية مبالغة
 او بمعنى المستندى محجاز بعلقة الشرطية او الجزئية او المحلية لفعل بعده تجر الفعل
 عن الزمان والنسبة المانان لصلاحية الفعل للمبدأ والمضاف محكم المصدر
 لما ترغمة والفترة لازمة لانه متصل وهو مجردة عن الاستفهام المضاف للتسوية
 ولذا اصبحت الجملة خبرية كانه قيل انذارك وعدم انذارك مستو وما قاله
 الرضوي ان سواء خبر لمبدأ محذوف عن الامران سيمان ثم بين الامرين انذار
 ام لم تنذر مثل قوله اصبوا اولادكم او لا تبصروا والجملة خبر للجملة التي بعده للتميز
 الاستفهام معنى التزديد وعدم الجزم فاستعمله فهد تكلف كما لا يخفى وفيه اشارة
 الى ان المصدر المضاف الى الفاعل لانه يقول بالمصدر اضيف الى الكاف وزكوبل
 ام بكلمة الاول فاعلم ان الاستفهام وام يدلان على الشك المضاف للتسوية - الثابت المحقق
 فاجاب عنه بانما مجردتان عن معنى الاستفهام كما لا يراد حصول الامر الذي بل مجردتا
 في قوة التاكيد استغفار او استغفر بقرينة ان يفعله للكافين كما سبق الاشارة في قول
 انص تبأويل انذارك وعدمه وهذا اللفظ الذي يدل على الدوام والاثبات والشارح في
 قوله لتحقيق الاستواء كما اشار اليه الى المعنى المصدرى بالتفسير الاتي وهذا سماعك
 وجه العدل مثل قامة من ايهام التجديد ان سماعك خبر فحقا انا فانا ان وقت
 له قال ياهم التجدد ولم يقل المتجدد حقيقة التجدد انما يستفاد من الفعل للحقت
 اليه لم يسلب منه الزمان الذي شأنه التجدد منسوب الى قيد تصغير مقد على
 طريق التخييم وهذا حذف اخر الشارح يقال في عثمان وعسى عثم وحسب خبره

فان قيل على ما في نسخة
 والشارح لا يوافق في قوله
 اقول ولا يباري بوجوب ان يكون
 من غير التمام كما في نسخة
 وفي نسخة اخرى

ذلك وهذا ضرب مثل لمن خبره خير من رفته **والمراد** ان المنذر راسم رجل سميع المعيد
 واجبه ما يلقاه من فصاحته وبلوغته وكاله فاراد زيارته فلما رآه وقت التعليم
 استحقه بقلبه فقال تسمع بالمعدي خير من ان تراه فقال المعيد ليس الرجال رجالا
 يجزى بل انما المرء باصفين اي بقلبه ولسانه وان تأمل فاعلم بقلبه وان قال قال
 بلسانه فاعجب المنذر بكلامه فبقى هذا ضرب مثل لمن خبره خير من ملاقة كما عرفت بان
 الصفات الواقعة بعد الاستفهام يقو مشابها للفعل في جميع الظاهر لما ترو بان خبر
 الامران ان يكون زيدا فاعلم ان خبره في الاول من قبيل الجملة الفعلية وعلى الثاني جملة
 اتمية التي هي الفاعلية للربط الفاعل لربط الجزاء المسبب كل الشرط والسبب
 ربطا لفظيا في الموضع الذي ليس فيه تأثير لاداة الشرط وان كان ثابتا للكلمات
 المجازات فلا يجوز دخول الفاعل فيه لعدم الحاجة الى الربط اللفظي في تفصيل
 ما يوترد وما يجوز وما يجب وما يتنوع ويجوز الوجهان **وتحقيقه** ان كلمة المجازات تدخل
 على اثنين فعمل الاول سببا للثاني يعني يعتبر المتكلم سببا لشيء ولزوم من شيء او
 جعل كلمة المجازات آلة ولا يلزم كون الاول سببا حقيقيا بل على صورة السببية ظاهرا
 نانه يعتبر المتكلم بينهما نسبة تصحيح بها ان يورد على السببية نحو ان شئت اكون
واسم اند **الاول** **ثلاثة** اقسام الاول دخول ممنوع اذا كان شرط
 والجزء مضارعين او احدهما مضارع مضافا بل او ما يمتنع دخوله الفاء عليه لوجود
 تأنيث الاداة الشرطية بقلب المضارع ماضيا فاستغنى فيه بالتأنيث المعذور ولو محلا
 عن تعلق الربط اللفظي بالفاء محذوف ان تضرب اكرمك وان لم تضرب اكرمك وتما تضرب
 احسن والثاني دخوله على الجزاء واجبا اذا كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط
 ماضيا غير متصرف او مضارعا بالسين وسوف ولن ليكون مضافا على عدم تأنيث الاداة
 استقبالا لجديلا فلا تأثير لتعلق المعنوي فاجتمع الى الربط اللفظي فيجب دخوله

فان قيل على ما في نسخة
 والشارح لا يوافق في قوله
 اقول ولا يباري بوجوب ان يكون
 من غير التمام كما في نسخة
 وفي نسخة اخرى

نحو ان شئت فانت مكرم ومخو قد رتبته وان تعاسرتهم فستضع له اخرى ومخو مت
 تدعون في غير محله **والثالث** دخول الفاء وعدم جاز ان ليس تحتها وذلك اذا كان
 الشرط ماضيا والجزء مضارعامثبا او مضيا بلا فالوجهان جائزان فانيانه لعدم
 التأثير في المضارع كما في الماضي وترك الفاء لوجوب التأني في الجملة وان لم يكن قويا
 وهذا نسبة ما يسمى تفصيل الفرق بين المحل والتقدير عيسى الارب ثلثة اقسام لفظي
 ومحل وتوزيع فالاول ما يظهر في لفظه والثاني في موضع يستحقه لكن في اخره مانع غرضي
 وقاضي لكونها اي الجملة في حكم التكرار وسمى الجملة لاجمال النسبة فيها مثلا اذا قيل
 ضرب زيد فللمعلم كيف ضرب قائما او ليلا وغير ذلك لكونها او في الجملة اكل في اداء
 المراد لانه الجملة مستقلة في الافادة مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه اي نظم
 بدل من النجم وهذا قبيح فالمراد هنا الشرك وهو موم الايمان عما في شأنه ان يكون
 حذونا وقيل تفسيره ان سرور الجدي فانه ان نظم لا يؤمنون بدل من سواء علمهم لانه يتهم
 لكونه او في علة للبدل في اداء المراد وهو عدم حصول اليقين منهم اصلا فانه اي نظم
 لا يؤمنون او في اتمام في افادة المراد لانه يدل عليه اي على عدم الايمان مطابقة
 ان صراحة بخلاف ما ان نظم اندرتهم او اسروا الجوى والابشر فتلكم قبل ان
 قبل لا يؤمنون فانه ان كل واحد من المذكورات يدل عليه التزاما وجاز ان علمهم
 ايمانهم للرسول عليه السلام وتصديقه بناء على علمهم الكاسدة فانهم يدعون بان
 لا شيء من الرسول بشر ولا شيء من البشر رسول يدل عليهم تسليمهم لانه ياكل الطعام
 ويشي في الاسواق ولا يلاحظوا جهنم المكية والبشرية للانبيا عليهم السلام وببانه
 عطف بل وجهه لكونه او في علة لبيان ما هو المقرب بان عطف البيان اوضح من الجبين
 ان جعل الدالكبة بيت الحرام فالمراد عطف بيان فليس باوضح من الكعبة **والثاني**
 او نتيجة انهم من المنفرد او ملاءمتهم مع البين وذلك ان تقول عطف البيان قد يحى

١٢
 يحى لجرد التمدح لا لا يوضح فقط والفرق بينه او عطف البيان والبدل انه ان عطف البيان
 لا يكون جملة بجملة بل لا بدل عند معنى اليقين عند الجمهور البدل كذلك لا يكون جملة فلي
 هذا سقط قوله اعتبار الشارح على ان عطف بقوله وقال في موضع اخر ولم يثبت الجمهور
 صرح بها يعني قاله قسم من الجملة ولم يقل قسم منها لبعدها اي لبعدها لرجوع ثمانية منها اي
 من التسعة اسماء اربعة اصول وهي الفاعل ونائبه والتبدي والخبر والربيع فلي
 بها ان بالاصول هو باب كان وان وجب لا لغيره اكم ما ولا لانه اي الفاعل
 اصل المرفوعات عند الجمهور والاصل على معان يقال اصل الشيء اسفله او الراجح او
 الدليل او المحتاج اليه يقال اصل الخوان الغذاء او الحالة القديمة او الاول في تفصيله
 فمرعقا لانه علة الاتصال جزء الجملة الفعلية غالبا وبعضا جزء الاثمة كجزء من ضارة
 لانها هي الفعلية علة كون الفعل اصل الجملة اشتد اجزا يعني او فضاء الفعل للفاعل
 اشتد من الاثمة كما اثبت بقوله لانه اول جزيئتها الفعل وهو يقتضي الارتباط به ان
 للفاعل لانه عامله ان الفاعل علة ثانية على ارجحها او البدل فلا يحصل الحاصل
 ولو سلم عدم لجواز حصول الحاصل والتحصيل فله اي الفاعل ولا ننزع في الصلابة
 ان ابتدا بالنسبة اليها الفاعل ونائبه ثبت اتصاله اي الفاعل بالنسبة اليها
 ان الى سائر المرفوعات واتصاله الثاني فلي على ابيان لانه لفظا نائب صغر
 لذلك وقيل ان الرتبة ابتدا لانه باق على كونه صند اليه وهذا لا يثبت دعونا
 الذي هذا اصل المرفوعات فلا يثبت في المسنديات وتلك وظيفة علم المعاني كما لا يخفى
 ان سلب الحقا يستلزم البهانة بطريق الجواز وهذا يليق من الحقيقة كاذب دعوى
 مع الدليل على لاله الا الله فلو قيل لا موجود لم يكن مبالغه فانهم ان نسب باغت التفسير
 فانه اسناد قسمان تام كما في الكلام وعام كما في الجملة فالمراد هنا الثاني بقرينة او معناه
 ان علة لمقدار اي انما فسرنا الاسناد بالانتم لان هذا ان من اسند فلي انتم الفاعل و

النسبة
 الاسناد لفظ مطلق لا نظام
 وهو فاضل كونه او ما يحى صجيرا
 بان مرفوعا احد ثلثات كنهه
 وهذا انما هو مقتضى الدالة كالفعل
 والمبتدأ والخبر والربيع على مقتضى الدالة
 نحو زيد قائم ابده وانما لا يثبت
 ولا مقتضى فان قلت الضمة صلة التكميم
 والمقتضى صفة الكلام وهذا ما يثبت
 قلت هذا بمن المفعول فان قلت
 المود من التبت الذات ومن الكتب
 الصفة فلا يجوز مرفوعا احدها
 قلت ذكر المرفوع في مقام الذات
 للمبتدأ كونه او المرفوع ما يفهم
 اللفظ

المفعول ليس له نسبة تامة لانه مشابه للخال عن الغير اولان المتبعضيهما الذات
 لا النسبة فلواريد النسبة التامة خرج فاعلمها ولواريد النسبة التامة في التعريف
 خرج فاعلم الفعل ففهم فلم يلزم المحذور ان **فان قلت** استعمال المجاز والعموم
 ليس بجائز في التعريفات **قلت** عدم الجواز بعد القرينة ومعهما يجوز لانه
 حيزهم فلا يخل الفهم **فانه قلت** المبتدأ في زيد قائم او قائم زيد مثل في التعريف
 لانه ما اسند الفعل او شبهه **قلت** المراد من الاسناد في تعريف الفاعل بحسب القيام
 وفي المبتدأ بحسب الوقوع عليه ذكره العصام ولذا لم يذكر المصنف كما ذكره
 ابن الحاجب وتروا الشارح هذا لانه حلة لخروج اسماء افعال الناقصة
 لا يسمي فاعلا عنده ان المصنف لم يحال كما مر قال في الافعال الناقصة مرفوعه
 يسمي اسماله ونصه وخبره اشعار باعظامها وخروجها عن حكمي الفاعل
 والمفعول وما عرفت ان ما عبات عن مرفوعه اندفع ما ورد في الامكان
 وما عرفت ما قلنا ان الامتداد يماضي لا وقوعي فنسقط جوابه واعتراضه
 فافهم فان قيل قد يخرج فيه اي في الامتنان **واعلم** ان توجيه الشارح للدور
 بما لا يراد مني مما جبه **الحقيقة** انه في التعريف دورين بل في كل تعريف **احدا**
 اخذ الموقوف في التعريف فيوقف التعريف على الموقوف ولهذا على التعريف
 انما ان الاحكام موقوفة على التعريف اذ لا يعلم الاحكام الا به والتعريف
 يتوقف على الاحكام لانه مسوق لاجل معرفة الاحكام والمعلول متوقف
 على علته كاللا ينفى واجيب بان جهة التوقف مفاير بالايجال والتفصيل
 او بغير ذلك او سلاقة الطبع بان المعرفة معلوم بغير ذلك
 التعريف او بان التعريف خارج والتعريف داخل كعدم البصر في تعريف
 الامر وغير ذلك مما مر في بحث اسم الفاعل ان اقائم الزيد ان جملة

واعلم ان الموقوف في تعريف الفاعل
 ان المراد من الفعل الموقوف للوقوع
 والحكمي لزوم جميع الحقيقة والمجاز
 وان اراد احد هذا فلا يصح
 فلا قرينة في النسبة التامة

جملة فعلية بسبب وجود الشروط المقوتية لمساوية الفعل لكونه اي نائب
 الفاعل اخبر من تغير مفعول عالم يسمي فاعله وهو ان كونه نائب الفاعل
 اخبر ظاهره اظهر عطف على اخبر وجه الظهور فانه اي نائب الفاعل
 لا يتناول بالاغيار نحو درهما في اعطى زيد درهما مجرد لا اعطيت او اعطى
 احد زيدا درهما مثلا اصلا اي اللفظة ولا عرفا بخلاف قولهم فانه اي
 مفعول عالم يسمي يتناول درهما مع انه اي درهما ليس منه اي من نائب الفاعل
 لانه ليس بتمام مقام الفاعل حتى يسمي نائب الفاعل ولكن يجوز ان يقال ان درهما
 مفعول عالم يسمي لانه مفعول اعطى الذي يسمي فاعله ولهذا التاء مثلا فالغير
 في فاعله اقاد جميع الى الفعل حقيقة او الى مفعول مجازا لادنى ملازمة مثل كوكب
 الخرق يجوز فاعله درهم غير زيد فيصدق ان درهما مفعول عالم يسمي فاعله خرج به
 الى الاسناد وسائر القيود جميع الاغيار تذكر ما في تعريف الفاعل بالاعتقاد
 وقيل المانع في تقديم الفاعل على العامل لللا يلبي بالمبتدأ وفي تقديم النائب لانه في
 حكم المندوب اي الفاعل وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب وعدم لياقته
 ما مر وهو عدم تقديم الفاعل لللا يلبي بالمبتدأ وهذا ليس كحفيد اذ في
 تأخير الفاعل يخبر المبتدأ في نحو قائم زيد لجواز زيد فاعلا مع التباسه
 بالمبتدأ وتأخيره ليس بمساوية حكمه اي دعوى بلاد ليل وترجح بلا مرجح بل
 فيه مرجح ويمكن الجواب بان اصل الفاعل التأخر والعامل لو قدم لا يلتفت
 الذهن اليه لكونه خلافا لاصل من كل وجه بخلاف المبتدأ لان اصل المبتدأ
 التقديم فلو قدم المسند واقر المبتدأ عن قائم زيد كل منهما خلافا لاصل
 من وجه واحد فجاز كونه قائم متبدا لكون المسند اليه اصلا في التقديم
 وهذه التامة ليست بوجوده في الفاعل فيلقت الذهن في الجملة فلا يحكم فيه

فان قلت ذكر الموقوف في التعريف دور
 قلنا دلالة الموقوف على اجزاء المماثلة
 بالاجمال والاعتداد بالتفصيل
 وتحقيق ذلك لا يوجب احدا
 على ان جعل التعريف اجزا
 واحدا بهذا الاعتبار محدود
 وتاثيرها على التفصيل يعمل لكل
 جزء وجودا على وجهه
 وباعتبار المجموع محدود
 فتصور الاجزاء على
 تصور الكل

بخلاف الفاعل اذ ليس ما يشع كمن زيد فاعلا مقدما ذكره الرضي ولو معنى ولو قال
 الشارح الضمير ما وقع للمتكلم او المضاف اليه او الفاعل لا يكتفي بلفظا كمن زيد
 بعد التام او معناه قوله تعالى اعد لهؤلاء قريبا للبدن كالمشتق والاداء الموقوت
 او حكما نحو الضمير للشان والقصة لكان احسن فاسيا في تقديره وهو ان الضمير
 قسمان قسم بارز والمستتر ايضا قسمان جازم وواجب فواجب الاستتار في
 المتكلمين مطلقا ان مذكرا ومؤنثا والمخاطب المفرد بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء
 فيها بارزة في غير الماضي فاذ الياء البارز فاعل عند الجهد فرق بين المذكورين
 المؤقت ولم يكن مع ان البارز قوي فاسب للمذكور القوي نعم من حيث البارز
 قوي لكنه من حيث مجيء للتانيث فرع فاسب للمؤقت القوي ليكون اعراب الاصل
 بالحركة اصلا واعراب الفرض بالحروف فروعا ولم يبرز لم يكن اعرابه بالحروف
وقد كان ضمير المتكلمين في الماضي بارزا والفاعل مستترا **قلت** لانه الضمير البارز
 اصل قوي لتلفظه وجوده ومكتم الماضي اصل فاعلى الاصل للاصل والفاعل
 فرع والشارح فرع فالفرع للفرع اذ الكلام يتم بالمتكلم ابتداء وانتهائه با
 الخطاب والفاعل منفرد في عيش الكلام لعدم دخوله في تحصيله **فان** كان
 له لا يستغنى عن المنصب والجمهور **قلت** عدم الاستتار لفضلها ولعدم اقتضاء
 الفعل اما وطلبها **فان** لم لا يكون الضمير البارز في الصفات **قلت**
 لضعفها واستتار الضمير لشبهها بالفعل ولانه الاعتبار في الصفات طرف الذات
 ولانها فرع لجامد والصفات لا يبرز في الجامد وفي الصفات بالطريق الاولى
 فالضمير البارز محقق بالفعل لا يوجد فيما ان في الصفات شبهة الفعل فيحذف
 الفرع عن الازالة يمنع هذا الضمير عنه اي غير الفعل فانه زائد في قول المتكلم
 في الدار زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل **قلت** ان بيان الشارح خلل وتوجيه

اذا كان بعد الضمير في الفرض
 لم يجر الشان وذا في قوله

وتوجيهه بالايضاح صاحبه لانه مراد المتكلم من ضارب الى وهو في الدار زيد على تقدير وجوب
 الاستتار وعلى تقدير جازم واعاد نحو اشارة الى تغير الطرف وبيان التقديرين
احدهما تقدير الموصوف في غير الطرف في الطرف اعتمادا على المبتدأ لانه مقدم
 حكما فيوجد شرط العمل فيقدر الفاعل غير زيد نحو جازم رجل ضارب ونحو زيد
 في الدار غلام فعند البصريين **وثانيهما** يجوز عمل الصفات بلا شرط عند الكوفيين
 فعند هذا سقط اعتبار اشارة بقوله ثم ان هذا المثال من وجوب الاستتار مجتازا
 ليت شروع ووصل الى فاضل الشارح ولا بعدم اي عدم الشرط ويجوز في كلا
 اي انتهى ما يدل عليه اي على عدم الشرط حيث يقول غير التثنية والجمع المذكورين
 ويقال لشارح فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا سواء وجد شرط او لا
فان **قلت** انما وجب الاستتار فيهما في المذكورات **قلت** لانه مشتملا وجمعها
 كشيئة الفعل وجمعه في الصورة فلو اسند الى الظاهر يلزم تعدد الفاعل
 المستلزم لقيام الفرض الواحد الشخصي لمحملي او يلزم التأويل البيهقي كما
 في الكاوي البديهة بدل او مبتدأ مؤخر وهذا تأويل بعيد كذلك لا يجوز
 في الصفات **قلت** لم قال شارح في الصورة وشبه بالكاوي المقضي للمفارقة
قلت نعم لانه الالف والواو في الافعال دال على الفاعل وفي الاسماء دال على
 الاعراب **فان** **قلت** ما الدليل على ما **قلت** عدم تفرعها في الفعل بسبب عامل وتفرعها
 في الاسماء نحو جازم الطالبان ورايت الطالبين وليت الطالبين وان لم يلزم من
 تعدد الفاعل حقيقة في الفعل وهذا لم يلزم حقيقة في الصفات لكن لم يجر اسناد
 تشبيها وجمعا للمثابرة المذكورة لفظا ومعنا واستعمل اللاحق في اسم الفاعل
 ولم يتعرض اي لم يذكر مثالا للمفرد الدار وجد شرط لظهوره اي مستغن عن
 المثال على حدة اي حال كون كل من عده الى لا يكون فيه اي الكاشفة في الاستثناء

استتار في قوله الضمير رفع الاستتار في انحصار
 وبان الاستتار في حال العمل الاستتار ولو كان فاعلا
 النبي بالضمير ولو كان بوجه غير الاول
 فان قلت في ضمير الفاعل في باب التثنية بالواو
 في الاحتياج الى الجمع وحمل الخطاب
 والمكتم عليه طرد الباب

شبه البديهة بالاعتناء
 في التكاية فاستعمل الواو

ما في هذه العبارة يعني ذكر الكلمة مقام حرف الاستفهام الذي ذكره ابن الحاجب ايضا وقال المصنف
 ثم لفظ حرف حش في محل لا طائل تحته ان لفظ الاستفهام اعم من حرف الاستفهام والاسم استفهام فعلى قوله هذا
 لو ترك الكلمة هنا كان احسن لعل مراده بان الاولى للفاضلين ان يتحرروا عن الاستفهام او يقول
 كلمة استفهام اشياء في اول الامر ولو ترك الاختصار هذا وجه الزعم ان ذكره بعد ان كان
 اختصارا ايضا فاقول ان المراد به ان باللفظ لا يكون ضمير مستتر اسما كان فاعلم او بارز انتم ان
 يتحقق التفسير هنا بخلاف ما اورد زيد يعني قلت ان تعريف المبتدأ الثاني بالصفة الرفع
 بعد استفهام فقامت سفة بعد الاستفهام فليس بمبتدأ بل هو جزاء الجزاء لانه مع فاعله وهو ابوه
 جملة خبر لزيد والجواب بان قائم ليس بمقتضى الاستفهام معناه وان كان مقتضى ظاهرها
 ان معنى قائم ابوه زيد ان قائم ابوه لانه المتبادر من البعدية الاتصال لفظا وهذا
 او معناه فقط فيكون التقدير ان زيد قائم ابوه علمت بان جزاء المبتدأ افعال او مركب
 فلا يجوز ان يكون قائم جزاء بلا استفهام فاعلمه واما كونه ان الاستفهام على البناء المؤن فلا يجوز
 كونه ان قائم ابوه في صورة خبر ان تقديره زيد مشككته قيام الاب فوق الاستفهام
 في وسط الكلام مع انه يقتضي صدر الكلام ولذا يعمى في كلامهم زيد قائم ابوه
 سبب جواز ان يذكر فيهم بتوسط الاستفهام لان صدر الكلام خال لا يجوز هنا
 جواز في وجهين احدهما ان الضمير حذرت من الاستفهام بسبب التوسية وثانيهما
 انما كان على كلمة صورة فلما صدر الكلام صفة بقدر الامكان فلهذا ان لا يمكن
 فيما نحن فيه ولذا لم يعمى زيد قائم ابوه كما جاز زيد قائم ابوه ولو سلم ان يسلم
 وجوز ان يقال معنى لان زيد قائم ابوه جملة ومعنا للشهادة فيه كوجوب جملة صدره
 في زيد قائم ابوه فلا يلزم ان لا يذكر لكن الاولى انظر الى جانب الفاعل لان تعلقهم
 اليه لا ان معنى ولذا جاز زيد قائم ابوه ولم يجرى زيد قائم ابوه لانه فاعل الاستفهام
 انما هو سابق فلهذا ان يقتضيه معنا فكذا زيد قائم ابوه في الافراد لكنه يلزم

توسط الاستفهام

يلزم التزام تكلف ذكره الشارح ففقدنا تأمل ولا يجوز ان يكون الصفة جارا لانه اذا
 بعد الصفة شئ او محمدا تيقن كون الصفة مبتدأ وابنه فاعلا سلة مسند الخبر ولا يجوز
 كونها جارا لعدم المطابقة المشروطة وما بعدهما مبتدأ بخلاف ما بعده مفرد في مجوز
 الاصل ان يكون الصفة مبتدأ وجزءا من النوع منه في جزئية الذي يكون المجرى مقابله لانه لا بد
 عند الاطلاق لشهرته ان لا يجوز تعدده لفظا بلا عطف مثل زيد عمرو فاعلم بنسبها دة المتقراء
 واعلم ان غاية الشارح التجار الى الاستفهام عند ضبط الحال في الكتاب قال سابق يسمى حرفا جارا
 بالاسم لانه لا فضاء معنى الفعل والكان ههنا الافعال والتعريف يقتضي يقتضي معنى الفعل أي جارا
 ولو قال هنا سمي جارا لافضاء بذلك الحرف معنى الفعل بدلتين نحو اكرم زيد عمرو ويجوز ان يكون
 فانهما تفرقا عند خرج زيد عمرو ان اصله خرج ولو قال هذا لا يجوز زيد فلهذا عند عدم تعدد الجزاء
 لانه الكلام وضع للافادة واقل الجزاء يتحقق بغير فاذا اخذ وطرف فلا يحتاج الى اشارة الى محل
 يقدم به كالحقق في عدم تعلق الجارين بمعنى واحد واما قال البعض بان عدم تعدد الفاعل
 والمبتدأ وتعلق الجارين لا جعل عدم قيام العرض الواحد محلين فانه لا ينفيد لانه ان اردت ان لا ينفذ
 وحكت ليس بمصدق له ولولا ان الجزاء يعمى لكانت كثر في ضرب القدم وذهب الى ان
 نعم لو اردت العرض التحضي بمعونة المقام لكنه بعيد عن مراد لا يخفى على اولي الافهام واما التعدد
 ان تعدد المبتدأ او لفظا بعاطف مجوز نحو زيدون فقيه عالم وعارضة وجلان عارفات
 لان الجواز اختلف يكتفى بالاول وان اتم حديثي وجمع اعلم ان يجب ان يعلم انه قد شمل
 كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدأ الاخير خبر لسابقة الاخير هكذا الى ابتداء
 الاول ولذا ذكر الشارح طريقان احدهما ان يضاف كل متفرع الى ضمير سابقة فزيد
 ابنه زوجة جاريته قائم ولورثت ارجلهم الى كلام واحد اختلفت استخرا الى
 المحقق الى ان انتهى وحكت على الاخير نحو جارية زوجة ابن زيد قائم وثانيهما ان يكون
 الربط كالمقام ان ينفذ الى الاول على الترتيب المذكور نحو زيد عمرو وهذا قائم في داه

كلام بعد الفاعل والكتابة

وبه وله وفيه وسبعة ملحق بها يعني سبعة من اثني عشر مشابه بالخمسة
 وواحد منها من ثلثة عشر وهو الفعل المضارع المنصوب **واعلم** ان تعريف
 المفعول هو ما اشتمل على علم الفاعلية والمفعوليات على علم المفعولية والجزورات
 على علم الجزور **فان قلت** اعترض على هذه التعريفات كلها فقول الاول بقوله تعالى
 لقد قطع بينكم وبين فاعل مع انه منصوب مشتمل على علم المفعولية وعلى الثاني كقولك
 مرأيت مسلما فانه مفعول مع انه شاعل على علم الجزور على الثالث كقولك مررت
 بالحمد تعريفنا مبني على الجنس وعلى اكثر الافراد والمراد بالاشتمال حقيقة او حكما اي
 مجازا سمي به ان المفعول المطلق بالمتعلق لصفة اطلاق المفعول على كل فرد منه اي
 من المفعول المطلق من ضرب من بابا وهو خلق خلقا من غير تقييد كالبعاق بالباء وغيره
 فلا يقي اطلاق صيغة المفعول بالباء وغيره للعالم بل يقال خلق الله باله او في العالم
 فعلى هذا يخرج نحو خلق الله العالم وكهت ضرب فانهما مقيدان بالباء في المعنى
 اي وقوع الخلق والضرب بالعالم والبقاء ضرب واقام في حيث قيام الخلق والكملة
 فيكون مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة قدم ان المفعول المطلق لكونه عاملا بمعنى انه اي
 المفعول المطلق مناسب للفعل لانه حاصل بالمصدر الذي ضمن الفعل العامل
 فيه فالفعل مقدم على الفاعل وكذا متعلقهما والاضمة متعلقة بالفاعل وهذا
 كلام ينبغي ان هذه الاشتمالات ليست باشتمال الكل على الجزء كما قاله الجاهل
 والآخر يخرج العدد والنوع بل المراد بها اشتمال الدال على المدلول **فان قلت**
 لا يمكن ان يكون مفعولا **قلت** على خمسة **اول** انه هو اسم مفعول فاعل عامل
 مذكور انما وتقدر بمعناه ان الفعل مطابق لضرب ضربا او تضمة تضمة
 ضربا او التزا فاضمة تضمة اهانة يخرج التاديب وكراهة على وجه سعي فانهما
 من حيث انه بمعناه كما قال الزجاج ومن حيث فعله مفعول مطلق

مفعول مطلق

لأنه مادة متواترة وشرف شرافة ليس مفعولا فاعل عامل **قلت** المراد من الفعل حقيقة
 او حكما لانه المراد بما فعله اي قام به حقيقة او حكما وذكر فعل ليطلق للمدلول
 من مادة الفاء والعين واللام **قلت** ماض ز يدمر وفاته ليس فعل الفاعل حقيقة
 ولا مجاز لانه مسلوب عنه الضرب **قلت** المراد من الفعل دلالة التركيب وجودا
 او عدمه ذكره النصارى والمراد به ما يكون في الموجب والمنفي راجع اليه اذ مسائل
 العلوم موجبات اقل ز يديس بقائم مثلا تقديره زيد مسلوب القيام عنه هذا كلام
 غير الشارح اي معنى تفسير لما وانما ذكر الاسم لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى
 وعنه الخاتمة في اللفظ لاجبة الى تكلف تقدير مضاف فقول بدل الاسم اي فعل مدلوله
 ان اللفظ **قلت** لم يكن في ذكر الاسم تكلفا في ذكر المدلول تكلفا **قلت** ذكر المدلول
 تعريف بحسب المعنى وكلامنا في لفظ المفعول ليكون الحد مطابقا للمدلول فيحتاج الى
 ارتكابه مسامحة بعلاقة الدالية والمدلولية وكذا تعريف الموقوف من المفاعل
 ونزها مثلا اذ اقل ضرب فعل ماض لا ز دال على زمان قبل زمانك اخبارك فهو
 تعريف دال على ضرب وفعل نفسه مدلوله وفردة مجاز بعلاقة اطلاق الدال على المدلول
 ذكره الترسوسي على ايضا ويضرب الدلالة وجهه ونور الله تعالى اه اي قام به تحقيقه
 لئلا ينقض علة لعدم شرفه التعريف بما عامله مصدر او مبنى للمفعول **قلت** عطف على
 ان المصدر علة لمصدر محذوف الفاعل اي متروك الفاعل ان المصدر الموصي بالاما
 اي غاية المنة وهو صفة الفاعل وهو اي المفهوم الداخل في مفهوم المشتق اذ
 وضع المجهول علة لعدم او مبنى للمفعول تقديره اي مبنى محذوف الفاعل اذ وضع المجهول
 للنسبة القيام حتى يذكر فاعله الذي هو طريق القيام لا بالوقوع ذكره النصارى
 وقالوا ان اريد وصلية معناه اللفظ وهو الحرف لا القيام اذ المراد بالفاعل
 المفعول علة ليعتدق فلا حاجة الى الصرف عن اللفظ اي ما فعله بما قام به اذ

المفعول المطلق
 ردا الثاني والسادس

اذا المتبادر منه معنى الظاهر في التعريف **والعلم** المراد من الفاعل في تعارف المفاعل انهم من المعنوي
 والاصطلاح ليطرد التقريب لا المعنى فقط كما قاله العصام ولا الاصل في قوله كما ذكره الشيخ
 وكذا الفعل وليست شروء وصل الى هؤلاء الفاعل فلا بد في الصواب من ان الظاهر المراد بما فعله
 ان قام به وما ذكره في الامتنان هذا سدا على الفاعل الاصطلاح من ان الشأن بيان ما ذكره
 ان يراد بالفاعل ما يقع له الفعل فيكون المراد بالفاعل المعنوي فهو على ذلك **القاض**
 لانه لا يعمل في جميع الاخر وهو صرف الظاهر يظهر بما فعله بما قام به حتى يرد ان الشأن
 يرد عليه ان على المعنى ههنا في الاتصاف والمراد ما ورد فيه وهذا مستدرك على ان الحاجب بان
 اراد بالفاعل المذكور العلم من الحقيقة والحكمي بقية وورد الاعتراض بعدم الجمع للتعريف
 ومجرد الاعتراض لا يكون قرينة بين ان اراد من العامل الحقيقة وهو الفعل وان اراد الحكمي وهذا الحكم
 المشتق يلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز او محرم الحجاز وهو جار على مذهب الفير هذا عنه الامام
 والقاض شافعي فنفه عن عدم المشترك لا عدم الحجاز كما هو عند الحاشية المتأخر في الاصول
 ولذا اختار العامل بدل الفعل فابقى ما ان الفعل يحتمل توجيهي اخر وهو الفعل انهم من
 المعنوي لا يحتاج فيه الى بقاء العامل بدل الفعل على الاحتمال وجار الى ان يرد به ان
 بالاعمال ولا قرينة له اي وجه وهذا العامل كذا ان الظاهر ان يرد به ان بالفاعل جزاء بينهما
 ربه كذا في تقدير اندفع الاحتياج الى تعليم العامل من الحقيقة والحكمي لانها على لدفع
 الاحتياج قرينتان يشتركان لعدم عموم العامل سفة ثالثة له ان العامل الذي يكون
 بمعنى الاسم الذي هو حاصل بالمصدر متباينة او متخلفا فلا شبهة مذكورة في التاييد
 ونسب صفة تأكيد في ان الضمير سبب مغاير للتأنيب كالشتم فيكون مفعولا له
 ومن حيث اتحادها يكون مفعولا مطلقا وكذا **الاحتياج** من حيث لم يقصد باحدهما
 ما قصد بالاخر يكون مفعولا خارجا عنه ومن حيث قصد اتحادها يكون مفعولا مطلقا
 وبعبارة اخرى من حيث وقوع التعليم الفعل وتعلقه بمفعوله ومن حيث قيام الفعل

الفعل مفعول مطلق **فان** لو كان المفعول المطلق مفعولا لعين ذلك الفعل العامل فيه يلزم
 ان يكون النسبة عين التنسيب وبعبارة اخرى يلزم المفعول الحسيب عين السبب بين المعنى
 الفاعل والفعل فعمل الاثر عين المؤثر ولو كان المفعول ليفر ذلك الفعل يلزم كون
 المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا لا مطلقا ولا بد لذلك الفعل من مصدر اخر
 الى غير النهاية فاذا ضرب زيد ضربا واحدا يلزم منه صدور ضرب غير متناهية وهل
 هذا الادور وتسلل **لنا** مختار الشق الاول ونسب الحدوز وقلنا انما يلزم
 ذلك لو كان الفعل عين المفعول من كل وجه فليس كذلك فان المفعول المطلق اثر والمراد
 بالفعل معنى المصدر ذكره عبد النفور وقبله السالك في **هذا ما يستلزم** في كشف
 المقام وحقيقة الكشف عند الملك كاشف الظلام في اودية الاوهام والتخصيص به اي
 تخصيص الحدف بالفعل الاصطلاح عن المصدر لاصالة او الدال على الحدف بقية
 يعنى المراد منه معنى المعنوي للفعل والفعل مطلق على العامل به لم ان العامل هذا
 حيث قال وقد نجد في فعله لم يعل عامله كما سبق اشارة لما قلنا ذلك وكونه
 ان الدال على الحدف تكلفا عنه عدمها اي القرينة وللتبني على هذا ان التكلف لم يقل
 عاماما مع كونه اظهر وجب الظاهر لموافقة لما ذكره **والعلم** حذف عامل المصدر
 قياسا اذ انبى فاعله او مفعوله بالاضافة او مجرد الجرح لم يقصد بيان النوع وجب
 حذف نواصبه قياسا على حذف ثوبه وان لم يبق لم يحجب مثل سبحانه الله وكتابه
 وليك وسعديك لانه قصد بيان النوع **واما** **ت** فمفعوله او كرر المصدر
 او كان متبنا وانما شرط ذلك لانه الحق من وصف الشيء بدوام حصول الفعل ولزم
 ووضع الفعل للجدد لطاف له وان لم ينافيه استمالة لان المضارع يدل على الدوام
 محذرا لا لغيره انهم انضويب في صرنا مفعول مطلق اراد الزيادة والبالغة فجعل
 نفس المصدر حيزا للفعل كذا حقيقة مولانا المذنب راو سماعي ايضا اي ايضا

صحت المفعول المطلق عن الفعل او غيره
 فان قلت نعم مطلقا مع انه حقيقة بالظن
 قلت الحمد ما هو الاطلاق من البار وغيره
 والفرق بين الفعل المطلق وهذا
 والمطلق المفعول باسم المفاعل

اي عاد يربطان معنى ايضا من عاد بمعنى العود والرجوع وما غلب في السنة الناس يعبرون
بالمثل فانه مجاز ان الشيء اذا عاد يكون مثل الاول وكان في معنى صحيح المثل حقيقة عرفية
مثل ملا الاناء وجروا النهرو سال الخراب قدمة اي المفعول به على فيه لشدة تشبهه بالفعل
لتوقف تعقل الفعل المتكرر عليه اي على المفعول به لم يزد ضرب زيد عمرو ايضا مثل توقف
الفاعل لانه يأخذ في توصف الفعل المتكرر وهو ما يتجوز فعل الفاعل الى المفعول به **واعلم ان**
المفعول به الذي السبق به الفعل والضمير في رابع اللام وكذا في غيره اي فعل فعل به وفيه ودم
عند الجهر وعند المصام راجع الى المحذوف وهو سواي شيء مفعول به وبغير ذلك لانه اللام
ليست بموصول لعدم معنى الحدث ولانه لا يرجع الى اللام لم يند في ولكن غيرة كثير حيث
مفعول به وفيه ولانه صفة جرت على غير من هي **واعلم ان** **المفعول به** الفعل فقط
عند البصريين والفعل والفاعل عند الفراء والفاعل وحده عند ابن هشام من الكوفي
والمفعول به عند غيرهم والفاصلة عند اخفش خمسة مذاهب اي تعلق به حتام عقلاو
بات التفسير ان كون الرفع حقيقة سقط الشيء لا شيء فيهم في ضرب زيد عمرو ولا يجوز عليه زيد عمرو
اذ لا سقط عليه فاعلم ان بالوقيد تعلق مجازا حقيقة بلازمنة لشدة كماله واللفظ
بمعنى علمه المفعول به فلا يربط به متابعين اذ كان المراد بالهم فليكن مفعول به او محذوف
فليكن التفسير مانعا للام واللام في فانه نائب فاعل محذوف وان كان مفعول الاول باعطية زيد
درهما او اصل ودرهما عطفا على زيد حتى ان اذ كان المراد بالفاعل اتم من المحذوف فيكون
جاءا اخره فدرهما محذوف فاعلم وهو توبه اسم مع شدة الواو اسم مت
اذ اصل اعطى زيد ودرهما اي عطية زيد ودرهما **واعلم ان** حاضرا زيد عمرو والاضرب
ليس واقع عليه فليس بمفعول بل سلب عنه وكذا في زيد عمرو **واعلم ان** المراد بالرفع التعليل
سواء كان بالاجابة او السلب والدلالة عليه ان المفعولية عبارة **والا لا يفيد النفي**
نفيه يعني نفي الضرب عن عمرو ويستلزم ان كان وقع الضرب عليه والآي وانام

مراد من قوله المفعول به ان يكون له معنى
بمعنى علمه المفعول به فلا يربط به متابعين
فليكن التفسير مانعا للام واللام في فانه نائب فاعل
درهما او اصل ودرهما عطفا على زيد حتى ان اذ كان المراد
بالمفعول به ان يكون له معنى بضم الميم

لم يستلزم فلا يفيد النفي فلذا استدلت في بحث الرؤية ودخول الجنة الجنة حيث نفي المتس الرؤية
من الجنة لحوار العين في قوله تعالى محذوف مقصود في الجحيم لم يسطع من امر قبلهم ولا جان وقيل في بحث
حرف الجر بان المفعول به وله ما يكون اياه واللام او بمضافا امر حقيقة والمراد به ان بالفاعل
في المفعول به فليس في عمله ضعف من اسم فعل مصدر فانهما يملان بتقدير وتأويلهما بالفعل
لا بالاصالة ولا مضافا اليه عطفا على اسم فعل اذ لو كان الفاعل فيه مضافا اليه لعدم اخادة
الفائدة من الاضافة فلا يقال ان زيد غلام ضارب فزيد لا يجوز تقديمه على ضارب كالايتام
فقد على غلام وانما ذكر لفظا ان يكون شرط عمله موجودا باعتماده على المتبدا فعل المفعول به يعني
المفعول به مثل المفعول به في الاحكام المذكورة لاني احتياج التعلق اذ تعلق الفعل المستند كالمفعول
من كل وجه مدلوله وتعلقه بالمفعول به من وجه دون وجه عام في اول الكتاب اذ كان المفعول به
ظرف زمان مهم حذف في منه اصاله لانه جزء الفعل لا يحتاج في عمله الى الواسطة كمله في خبره
اي المصدر وان كان زمانا مقيلا لا يكون كجزء الفعل فعمل على اتمهم في الزمانية كخسرته جنانا تمت
شبهه وجوز او تصور وفيه اشارة الى ان اللام الموصول والتعدي مرتبطة اي شيء يقترن
طائفة بالكتابة النكرة لانه ما هو موصوف او موصول جسي لانه معرف بواجبه الجنس اذ في ذلك
الشيء بيان للضمير في الشيء عبارة عن المفعول به من الزمان والكان والمراد من المضمون مدلول الفعل
وهو حدث مطابق اه تضا وقر اول تذكره في المفعولين فدخل مات زيد يوم الجمعة
واعلم ان لمكان اليوم تارة من الافراد وتارة من الاعيان **واعلم ان** اليوم اعتبار في حيث وقع فيه
فهو من الافراد ومن حيث وقع عليه من الاعيان هذه زيادة اشارة في فعلها او شبهه او معناه بيان
المضمون فلاضافة اي اضافة اسم الى ما لا يمدح به عبارة عن الشيء هذا المفعول به من الزمان
والمكان لاني ملازمة ارجح من مرسل مثل كوكب النقي اذ اصل الاول هو مدلول ما فعل في
مدلوله مضمون عاملة اصل الثاني كوكب الفلاحة بيان حكم كل منهما طفل حرف الجر فلا يرد
وجعلت التأديب فان التأديب مفعول به لوجه لا مفعول له لان التأديب في هذا

فلا يجوز تقديم مفعول المضاف اليه
كالايتام نفسه على المضاف اليه
اذ لا يجوز تقديم المضاف اليه على

مراد من قوله المفعول به ان يكون له معنى
بمعنى علمه المفعول به فلا يربط به متابعين
فليكن التفسير مانعا للام واللام في فانه نائب فاعل
درهما او اصل ودرهما عطفا على زيد حتى ان اذ كان المراد
بالمفعول به ان يكون له معنى بضم الميم

التركيب ليس بسبب ملاحظة لوجبة فعل الوجود لاجله فلا يحتاج الى قيد يخرج به كافي بيان
 ابن الحاجب قيته بما فعل لاجله فعل مذكور وقال الجاني ان حذفه حقيقة او حكما فلا دخل فيه
 تأكيذا في جواب عن قول لم ضربت زيد فقد لم يتركوا احترازا عن الجنب التاديب **المسألة** كيف
 احترازه لانه خلفه مذكور في الجملة لانه مذكور في فعل اخر فمضرب زيد **المسألة** المراد بالمدح
 مذكور معه **المسألة** مذكور معه في ضربت تأكيذا له **المسألة** انما مذكور معه في التركيب الذي
 هو فيه فانه قد يردح نحو الجنب التاديب الذي ضربته لاجله فلما التهم ان يرد بذكره معه
 ابراهمه معه **المسألة** في فاقه ضربت وقع صلته للموصول فلا يعمل فيما قبله فلا يكون التاديب
 مفعولا له ان نصبه محلا لا يحتاج الى شرط يعين شيئا في نصب المفعول له ثلثة اشياء
 حتى يكون مشابها بالمصدر الذي لا يحتاج في كونه محلا الى الواسطة وسبق بيان
 الشروط كما مر في حروف الجارة اختاره ان التراء في مقام الحذف تنبها على ان يحفظ
 المفعول فيه عن المفعول به كما قال الخليل في بحث المبتدأ اما حذفه في الخبر اما تركه سبق
 القوت بينهما على اختلاف الرايين قيل معناه ان الفاعل محذوف ولم يرد فيه **المسألة** لم وقع
 النزاع في كونه نائب فاعل ولم يقع في الباقية **المسألة** لان ظرفية معه غير متفق
 بل هو عند الأكثر بخلاف غيره فانه متفق عليه مشهورا ولان الحذف في آخر الكلام
 اسهل لعدم دخلية الاخر في هيئة الكلام اولان في معه فتية ينافي كونه
 نائب فاعل لكنه جار على الأكثر وايمدها الى الأكثر في قوله لانه لقد قطع بينكم
 فيه نظر اذا القاعدة لا تثبت بالاحتمال يرد عليه بان مقام مقام الاستدلال
 يقتضي اثبات المطلوب بالدليل القطعي لا مقام الخطابى يكفي اثبات المطلوب
 بالدليل الظني واسناده الى المصدر قطعي فوجب الحمل عليه اي على كونه المصدر
 نائب فاعل للمفعول مقصودا الذي فعل الفعل مذكور يعين هذا التفسير في الاختار
 وهذه التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المفعول لا المطلق حتى يصح كون

و قال في قوله لانه قد ضربت زيد
 او لا يتركوا احترازا عن الجنب التاديب
 قال في قوله لانه قد ضربت زيد
 قال في قوله لانه قد ضربت زيد

كون المطلق نائبه والفاعل المعين فانه يفيد لعدم جزئية من الفعل **المسألة** ما وجه التهمة
 في ما ذكر في الامتنان فانه فسر به بقوله ان الذي فعل الفعل معه ذكر اللفظ مقام الضمير موقفا
 باللام للمفعول لانه مناسب للضمير ان كل منهما ما تقدم ذكره والى الجواب اشارة الى الجواب
 سؤال العصام معطوف على ان نائب الفاعل هو المفعول به وتقريره ان ما ذكره العصام نظرا
 ان يكون المفعول هو معه بالضمير المنفصل **المسألة** المستكن راجع الى البارز والبارز البارز
 ضمير معه حتى لو لم يوت بالمنفصل كما اتاه العصام لتبادر ان المستدرج ارفع فيوت به
 ان المنفصل على خلاف الظل للثبوت على خلاف الظل وهذا لا يبعد وضعا قوله اذا دار الضمير بين
 الاقرب والابعد يرجع الى الاقرب لكن نقول ان لم يكن مانع ولها ليس كذلك اذا اتصل
 مقدم لا بد ان يكون ضمير المستدرج ارفع الى الالف الموصول لانه صفة جرة عن غير من قبله
 وضمير مع الى الفعل المؤخر فيكون الضمير ان على وفقه حتى الظاهرين ولا حاجة الى تبين
 العصام بقوله المفعول هو معه ان النصب الذي يريد بالتفسير ان المفعول معه
 هو انه كور مع الفاعل اللفظي في زمان واحد بخلاف المعية التي بين المبتدأ والخبر فانها
 بالنسبة الى جميع الاوقات فخرج عن التعريف مثل كل رجل وضعته واعلم ان اختلاف في عامل
 مضمول مع ففقد الزندلي بكان المقدور وهذا في بلاس المقدور وعنه سيبويه بالمصدر
 المقدور كله ليس بجائز اذ ج يلزم الجمع بين النابيه والمنسوبة محذوف المصدر كحذف
 الموصول مع بعض صلته بل العمل فيه مطلقا للفعل والفاعل والفعل مع الفاعل
 او العلية او المفعولية لما مر والرفع في كل رجل وضعته واجبا ليس فيه هذه الاشياء
 واجازة فيه **المسألة** لا يخلو بالمفعولية المقدرة وانكره بابا شاذ لكن الصحيح
 عدم النصب لانه السلامة اولى من الحذف ثم ان معي المصاحبة المشاركة
 في الفعل فقد علمت بان المعية هي المعية واذا قصد مطلقا اشارة في الفعل فالاد
 للعطف نحو حبسك وزيلادهم بخلاف ضربت رجلا وعمرها وما فرغ عن

في قوله لانه قد ضربت زيد
 في قوله لانه قد ضربت زيد
 في قوله لانه قد ضربت زيد

في قوله لانه قد ضربت زيد
 في قوله لانه قد ضربت زيد
 في قوله لانه قد ضربت زيد

البحث بين الاصل اراد الشروع في البحث بين الفرع لانه اراد بالمحققا المتشابهة بالفاعل
 قدما يعني قد تم المصالح على التميز لانها اكثر استمالة لانها متشابهة للمفعول به
 كالتمييز في اللغة التيقن بالانقلاب من الامور العارضة لعدم الاستقرار والدوام
 وقيل في فرع اللغة فهي نهاية الماني وبداية المستقبل ونقل كل منهما الى عرض النجاة الى
 ما بين هيئة الفاعل والمفعول من الخلو والظلمة التي هي اقسام حقيقي وهو
 مانعة للجمع والخلو خوالد اذ اخرج او خرج او ليس مانع للجمع والخلو
 نحو الانسان اما ان يبعد الله او الناس او مانعة للجمع فقط نحو هذا
 اما شجر او حجر او منع للخلو فقط نحو الكلمة اما اكم او حروف او فعل
 فهنا منع للخلو لان الحال لا يغلو عنها وانت تعلم ان زيادة الهيئة
 لاجزاء التميز لانه بين هيئة ذات صدوكة او مقدرة وبإضافة
 الهيئة الى الفاعل يخرج الصفة فان شديدا مثلا في ضربت ضربا شديدا
 بين هيئة المفعول لانه حيث انه مفعول بل من حيث انه ضرب مطلقا
 والبيان انه كور وقت الركوب لا مطلقا وكذا رجعت قبل قري و
 القديري رجوع على الخلف والرجوع الى تحت مطلقا سواء كان
 الى القدم او الخلق والقديري بين هيئة عاملة ثم علم ان
 الهيئة هي الكيفية اعم من الانتقال والداخل والتدافق والتقدير
 والدوام سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه ليشمل الحال على
 سبعة اقسام اي سواء كان الفاعل والمفعول به لفظا يريدان الفاعل
 والمفعول به التمييز اعم من التيقن وحكم بقرينة الشهرة ليشمل الحال
 من ملحقات الفاعل والمفعول او يدل الملحقات بالفاعل والمفعول والتقدير
 من حيث حقيقة ما يشيخ الشاي بقوله فانه يعني ان يقال بل يتبع ابراهيم

صفة التمييز
 الحال
 وهو من مفعول اول كقوله فاما
 فلا حروف فاعلة في مفعول
 حال فاعلة وهو كقوله فاما
 حال فاعلة وهو كقوله فاما
 حال فاعلة وهو كقوله فاما
 حال فاعلة وهو كقوله فاما

عدم لانه الغرض منها تقييد ليدان الحال لها متشابهة لفظا بالمفعول
 فكان منصوبا ومعنا بالجزء كان شرطها نكرة فيصير التنوين حشوا او زادا لا طائلا
 تحت حشو مضمون نظر الى الفاعل في الحال فيماعد مثل زيد قائما كقوله قاعدا لا يتقدم
 الحال على العامل المعقود بغير هذا المثال فان الكاف بمن المتشابهة يعمل في قائما
 وقاعدا لكن الحال الاول للكثرة الى التنية في اول الامر مثل تقديم سواء على كان
 لا شعور التسوية في الوصل الاول لانه الضرورة تقدر بقدرها ولذا لا يتقدم
 في غيرها وان جوزه ابن الدهاق بتقديم مفعول عامل ضيف نحو اولئك عنه
 اذا كان ظرفا ففنه ظرف قد تم على سواء ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها
 اي الزيادة يندفع الخلل في الكافية يعني ترك المصير لفظ بخلاف الظرف
 و زاد لفرد في الحال وتما لا لا صاحب الكافية لا يتقدم على العامل المعقود
 بخلاف الظرف فوقع الخلل في توجيه الظرف ففناه انه اذا كان العامل ظرفا
 فانه يجوز تقديمها عند الغنى بشرط تقدم المتبدا على الحال نحو زيد قائما
 في الدار ويحتمل معناه ان الحال وان كان متساويا للظرف لما فيه من معنى الظرف
 لكنها لا يتقدم على عاملها بخلاف مفعول الظرف فانه يتقدم لتوسع في الظرف
 فلا يتقدم الحال على ذي الحال مجرور سواء كان مجرورا او اضافيا لانها اي
 الاضافة تابع له ان الجوز اذ كونه الاضافة بواسطة الجر فان كان ذي الحال
 مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاني جردا عن الثياب صار ربة
 فذلك ان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف كذا لا تابع المضاف اليه والتابع
 هو الحال فلا يتقدم ايضا وان كان ذي الحال مجرورا بالجار ففنه سببه واكثر
 البصريين لا يتقدم للغة المذكورة وهو المختار عند ابن الكاظم المصحح عند البعض
 لجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق

جاء القدم الا زيدا وقد يكون التعذر في المعرف كجاءني الرجل الا زيدا وفي الالية
لو كان فيها الهة الا الله فمستدنا وبهذا لا يثبت وحدانية تلك الجوز تعدد الهة غير
مستثنى عنها الله تعالى بخلاف كون الالهة الغير ان في المفارقة يستلزم عدم التعدد
وان لم يكن الهة غير الله يجب ان لا يتعدد فعدم التعدد ايضا يستلزم نفى
غير الله هذا كلامه كالذي جاءني **والله اعلم** اذ كنت طالبا لتام البحث
بكيف ما سبق ولكن اذا اردت بوفور غيبك الصادق في طلب الدخول الى
زمر الافاضل العارفين الحق والباطل فلنالك صباحت **في الايام الاولى**
فان قلت كيف يكون لا سيما لكثرة **الاشياء** باعتبار التبع والافلح مستثنى ولذا لم يعمد الى
جاءني القدم لئلا يزداد اصله شي بغير المثال ما زائدة فالمستثنى به مجرور ويجوز غير
الاشياء فيكون موصولا او موصوفا بحالة حذف صدره اي لئلا يهتز بدو ويجوز في
هذا قد يحذف زيد نحو لئلا يزداد لئلا يهتز بدو ويجوز في محتمل
فان قلت هل يجوز العطف على المستثنى ان يحمل على الغير وعكسه قلت يجوز نحو
جاءني القدم غير زيد وعمرو وجاءني القدم الا زيدا وعمرو ذكره ابن مالك **فان قلت**
فان قلت هل يجوز عمل ما بعده الا فيما قبله قلت لا يعمل ما بعده الا فيما قبله ما قبله فيما بعده
الا المستثنى منه تابع المستثنى **والله اعلم** **فان قلت** هل يجوز استثناء الشيئين
بأداة واحدة بلا عطف قلت لا يجوز نحو جاءني القدم الا زيدا وعمرو **فان قلت**
استثناء النصف الاكثر مجازا ام لا قلت النصف جازم عند البعض البصري والاكثر عند الكوفي
محمدا على عشرة الا تسعة **فان قلت** اذا كان المستثنى محتملا لمنفذ عن المستثنى منه
فياهما مستثنى قلت ان افكنا جعله مستثنى منها فهو مستثنى مركب بلا بدع جاءني القدم
الرجل الا زيدا وان لم يكن فهو مستثنى عن الاول نحو عند عشر رجال او ثلثة الاربعة
واسابع فان قلت ما القياس من استثناء الاربعة من العشرة قلت ان يكون الجاءني ستة الا ان

ان الفقهاء قالوا مالك على عشرة الا تسعة بالرفع لازم التسعة وان نصب لم يكن مقرا
بشي لان المعنى جاءني على عشرة مستثنى منه تسعة فهو كما يقال ليس على واحد قال في الفرق نظر
والله اعلم كلامهم في غاية الفطنة لانه جواب من قال لي عليك عشرة الا تسعة فمالك
على عشرة الا تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يكون راجحا لو لم يكن جوابا لسؤال اي
الافعال الناقصة فشره بالجمع لانها باب يشمل الانواع وهذه احسن واخصر من عبارة
الكافية قال ابن الحاجب خبر كان واخواتها بالتدليل ولم يقل فالتص لعددهما ان لا يجوز حذف خبرها
لعدم كثرة استقامتها وهذه العبارة احسن واوضح من الكافية لانه قال المسند بعد دخولها
ويجوز حذف عامله فالخير راجع ظاهر الى باب كان وامره واخذته فلا يصح فيحتاج
الى الاستحسان فيراد بالغير عامل خبر كان دون غيره لعدم الكثرة في غيره **والله اعلم** ان الكلامين
من ابن الحاجب مراده من المسند بعد الدخول ورود العامل على الاسم والجزر لاظهار اثر
عملها لفظا ومعنا فينقض التعريف في مثل يقدم في كان يقوم او كان قائم بوجه فان
ليقدم اسنادين احدهما الى الاب وثباتها الى زيد فالمراد هنا الثاني والاول اثر اللفظ
والثاني اثر المعنى **والله اعلم** بوجهين احدهما ان المراد من الاسناد بعد تقرير الكثرة
والخبرية لا اسناد مطلقا ام لا قبل الدخول في ثابتهما المراد من الدخول ورود
العامل لاظهار اثر العامل لفظا نحو كان زيد قائما او معناه نحو كان زيد يقوم هذه
التكفا ليست بل لازم للبركوي به لكن يريد بانه قال كما مر خبرا مبتدأ فلا يكون في جميع
ضمه لانه يتبع كون خبر كان واضح وامر ظاهري بات فاضيا عند درسيته وعند
المجهر رقيق لان كلامها يدل على الاستمرار فالمطابق على الانقطاع والاكتمال في الجاهد
والصفة والمضارع الزايع قد واجبه عنه لعلمه مع ابن مالك جواز وقوع خبرها
بلا قد نحو قوله وان كان قهقهة قد في قبل اوله لانه يشبه بالكاف فلا يفتقر ان يكون
مثله من كل وجه اذ مثل هذا الكلام في نفي ان يبدى ان نفي فاء ثم ان يري ان

الوجه الرابع فخصته في مثله وليس كذلك قال الرضي يحذف كان مع اسم بعد ان علم الحكم
 والخبر غائب او محاضرا كان الحديث كذا اطلب العلم لو بالصبي وان لم يكن مراد المصنف بيان
 احتمال التركيب فحذف الربعة اوجه فقط بل مراده بيان كونه حذف كان فلا يخرج عن الحث
 والا ينقص نحو سير كما تيسر فان ركبا فركب فاجيب عنه انه ليس بيلغ بل بمقدرة غير سير
 لا لفظ كان وبقدر جوف الجرح المقتول بما قبل ان يضاف حكي عن يونس ان صالحا
 فصالح فظن ان تسعة او ثمانية عشر وجها رخصها ونصها جرحها ورفع الاول مع رفعه ونصبه
 وجب ونصب الاول مع الثلثة وجب الاول مع الثلثة فان قلت لم كان نصب الاول مع الثاني قولي
 قلت لقله الحذف وقعة المن فان قلت ما وجهها قلت لان فيه حذف الاسم وهو المدة وجوب العمل
 كانه شيء واحد في المعنى حصصا في ضمير مستتر بخلاف حذف الخبر فانه خصل للشيء اذا كان
 جارا ومجورا اذ ح حذف الشيء تكلفا ولذا كان عكسه ضعيفا لصحة على الاول
 ان يحذف الخبر فظن عدم القوة وحقا بحسب قلة الحذف وكثرة فان قلت لم يجوز اربعة اوجه
 في غير كان او اذا كان قامة قلت لعدم كثرة الاستعمال الذي يقتضي الحذف ولعدم الدلالة على الحذف
 لعدم الشهرة فان قلت اذا كان الخبر احيانا بغير قامة في الجاء فلم جاز هنا
 قلت هذا ليس على الصلابة وذلك ان كان مذكورا وان كان مقدرا فلا بد من الفاء
 والامانة الافعال الناقصة وما يشبهه لتقريب الفاعل على صفة فقط بخلاف التام فانه
 ما وضع لتقريب الفاعل على الصفة لان العرض من وضع الفعل التام بعد عملها لا التقدير فقط
 عدم التعريف اعدم تعريف حروف التشبيه بالفعل قبل عامر لظهور مكاسب
 قدم ارفد الحروف التشبيه بالفعل التام فيكون اصلا على ما ولا كسبهتم بلي
 الناقصة لشرف الفعل على العمل على حروف الجر وهذه البان الطوف من الكافة
 لما عرفت فلم يعرف بان السند اليه بعد دخولها كما عرفت ابن الحاجب وما عرفت من
 البعدية والدخول فيما سبق ان دفع لفظ التعريف ايضا مثل يقوم في ان يرا

زيد يقوم بوجه فان قلت لم تلاح حروف لم يقل حرف بالقله لانها ستم قلت بملاحظة الفروع او
 لغتها كثر بالتخفيف والشك بالحدود والجان فان قلت لم تلاح حروف لم تلاح حروف لم تلاح حروف لم تلاح حروف
 عليها على طبق تقديم المرفوعة والمفعولة والمجوزات قلت لا صلا حروف الجر في العمل خفية هذه الحروف
 فان قلت ما وجه الفرية للحرف قلت انهما بالفضل لفظا ومعنا اما لفظا فانقسامها الى الثلاث والرابع
 والخامس ولبنائها على الفع مثلها واما معنا فالا معينا معنى الفعل مثل اكدت وثمرت ومكنت
 وغير ذلك تذكر ما ذكر في بحث المماثل من كون عمل النصب قد ما على الرفع بخلاف عمل ما ولا المشبهة
 بليس لم يعمد ليعكس لما قد مر ان اسم لا الة عامله مشابه لالة فان قلت ما وجه من لا الجنس بان
 قلت بان كالاتها للتحقيق والمبالغة نفا واثباتا يحمل النقيض او النفي على نقيضه ونظيره ولذا
 لم يعمل في المعرفة لعدم المبالغة في نفي المعرفة ولان عمل ما ولا يحتمل بغير الله يريد عمل لا
 للجنس متقد عليه وعملها مختلف فيهما والاحذ بالانفاق اولى من الاختلاف اعلم ان المحض والشاح
 تركه الاولى فالاحسن على المحض ان يقدر المنسوب بل الالة اسم لا ليس كالم لا كثره من المنصوبات
 فلا يجوز كونه من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنسوب منه اقل فلا بد من التعريف بالمنسوب
 لا بالاسم ولا يرد ان يقدر اسم لا الذي هو المنسوب بل اللفظ كما مضى في محلا كالمبني
 ان يقدر قدم لا الجنس لانها مشابه لالة المشابه بالفعل التام بخلاف ما ولا فاما بالنقص
 واعلم ان في عمل لا الجنس في كونه اسم معينا ومعربا وكونه صفة كذلك شروطا اما الشرط
 في عمله عامر واما الشرط في كونه اسم معينا فثلاثة كونه مفردا نكرة ولا مفصولا ولا
 لم يعمل عامر واما كونه معربا او مفصولا فثلاثة ايضا مضافا نكرة ولا مفصولا ولا
 لم يعمل عامر ينصب لضعف عمله انما الشرط في كونه صفة اسم لا معينا فان لم يكن صفة
 للجنس لا المعرب وكونه او لصفة لاثانية والاسم يعمل ولا مفصولا وكونه مفردا
 الا لكان معربا فان قلت ما نقل في قوله لا لا تشرب عليكم اليوم ولا عامر في قوله
 فان حروف الجر متعلق لاسم لا فهو لا يتم بدون المتعلق فيكون مشابها للمضاف

انما هو في الموضع من الموضع
 فاعلم ان ان كان اسم لا محذوف وجب ان يكون
 كغيره كالنوعين على الجنس والكنى ولو كان نكرة
 سدا ايضا ليطابق الجواب فانه قلت
 لا بالاسم ولا يرد ان يقدر اسم لا الذي هو المنسوب بل اللفظ كما مضى في محلا كالمبني
 ان يقدر قدم لا الجنس لانها مشابه لالة المشابه بالفعل التام بخلاف ما ولا فاما بالنقص
 واعلم ان في عمل لا الجنس في كونه اسم معينا ومعربا وكونه صفة كذلك شروطا اما الشرط
 في عمله عامر واما الشرط في كونه اسم معينا فثلاثة كونه مفردا نكرة ولا مفصولا ولا
 لم يعمل عامر واما كونه معربا او مفصولا فثلاثة ايضا مضافا نكرة ولا مفصولا ولا
 لم يعمل عامر ينصب لضعف عمله انما الشرط في كونه صفة اسم لا معينا فان لم يكن صفة
 للجنس لا المعرب وكونه او لصفة لاثانية والاسم يعمل ولا مفصولا وكونه مفردا
 الا لكان معربا فان قلت ما نقل في قوله لا لا تشرب عليكم اليوم ولا عامر في قوله
 فان حروف الجر متعلق لاسم لا فهو لا يتم بدون المتعلق فيكون مشابها للمضاف

بحذف النون كحذف ما هم به بنار محمد بن علي السلام حين وقع حديثه قال كثر
 اتكلم مع الرسول ثم قال عليه السلام انا روى صاحب نحو هذا غلام من الله زيد
 والله غلام زيد مكفول له در من لا مهابا لله در من لا مهابا المفقوضه من اللوم
 اوله ما ريت سايتد ما استعيرت كقول الشاعر تسقى اى المرأة المذكورة احتياحا
 اى حال كونها مستوكة نذاى ماء السوال ريقها اى ماؤها فتوسط احتياحا
 بين المضاف والمضاف اليه او لم وجدنا الله في حقه وعدنا اى لا نجعل عدوا
 فهو اى شدة الحية والشوق وجد صب اى العاشق اى فهو وجد صب
 بالاضافة ثم رفع كقول كانه اى اظنى او احقق برزون بكسر الباء ونعم الزاء
 بمعنى فرس عليه الجواب اعصام زيد ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابه اى الاظهار والاعمال
 للمعنى التام فى التناقض بين قال هذا لا يجوز الفضل بينهما فى الامتحان قال قلت
 فى هذا مثله قول الهشام صلح المعنى ان الفضل سبعة ثلثة فى السبعة واربعة
 فى الضرورة فبين كلاميه تناقض الهم الا ان المقول لم يطبع على قول المعنى ثم
 اطلع فى الامتحان وقال بعض الفضلاء اظهارة لا تبدى فلم يدق
 نظره وفى الامتحان دق نظره لانه متوخر عن الاظهار فيكون كالمذكور
 لانه حذف لعله ولذا يقال الحذف لعله كالمذكور والحذف لا لعله
 كالمذكور فتناقض بينهما نحو قوله يا من هو راي عارض استربه اى
 يا قوم من راي سمحا با يكون مسرورا به من السرور ومن بحر المنسج اربعة
 انجم من منازل والمركب من برج الورد من البرج التى على اثني عشر وهد
 مشتملا على سبعة وعشرين كوكبا على هيئة الورد وجهه نحو المغرب وظهوره
 الى الشمال وجبهة الورد اربعة ايام كجبهة الورد وذراعاه كوكبان كذراعيه
 كذا فى الغنى لا ايسر الام باثبات الالف فى ابا التثنية بالمضاف فى فاء

افادته معنى الاختصاص وليس بضاف حقيقة كاذبه اليه سوية لانه حجب الحرف و
 التكرير لكونه موزون لما سبق فيكون نفى الابدالية والمراد نفى اب مطلق من بحر
 البسيط لعدم ما يجعل المذوق كالمذكور مازوا اعلم ان احوال الجمل الست انة
 اذا كانت متناه او منسية فهو موزون بعد كان خيرا من قبل وهو فساغ
 الى الشارب قد كنت قبل الاكاد اخص بالماء الفرات واذا كان منويا فهو قتي
 كقولهم تماقنا بعد واما فدا فان ات لم اعر بى فى الاولين وبني فى الثالث
فان لانه اذا نوى احتاج الى المضاف اليه فصار مشابها بالحرف فى الاحتياج
بالحرف الاولين فانها لم يشابهها بل قوى طرف الهم ابنا للتشبيه بالحرف فى الاحتياج
 الى المضاف اليه وفيه رد ان يكون عملا ولا فى اقتضاء الهم والجزء طامر تفصيل
 لمن قال ان حروف الشرط ضعيفة على الاداة والشرط او الشرط طامر او
 الجزاء فيه انهما اى الشرط والجزاء اسمان للجملتين واعلم ان كلمه الجواز اقضى لو
 للمعنى وانه للاستقبال لا يكون شرطها الا فعلا والجزاء قد يكون اسما نحو ان غللى
 يتج فان غللى فانه ناج وصوبه اى حسنة الصام قول التسهيل وذا اى كونها
 مضارعين اجود اى احسن لوجود المطابقة لفظا ومعنا اذ المعنى على الاستقبال
 واطلاق المضارع عليهم اى الشرط والجزاء باعتبار صدورهما اى التسمية باعتبار
 الجزاء الاول منهما لانه الجزاء يظهر فيه اى فى الاول فلذا اى لاجل اطلاق
 المضارع باعتبار الصدارة ولو جواز افهم ولو عدم ظهور الجزاء جوازا
 حيث قال فيما بعد والاول اى الشرط فقط مضارعا والثانى غير اى سواء
 كان مضارعا او غيره قال الصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستكوه
 لتأثير اداة الشرط فى الابدان مخرجه عن معناه مع عدم تأثير الاقرب
 ولذا لم يوجد فى الآية الا فى ضرورت الشرط قاله المعنى وقال الفراء فان

احوال الجمل الست

والاولى ولد ثلثة صان للصل
 اذ كان تقيض الشرط اليه الجواز
 ان ضمتين كرك ولا اعتبار
 والمحال

بالشروط لا جاز في قوله من يتم ليلة القدر ايماننا واحتسابا غفر له يعني ان كانا مضارين
اشارة الى انه قيد فان كانا والمراد ظاهره ان المتبادر من غير فاء انهما صفة من كليهما
في المعطوف عليه وعلى الشرط في المعطوف فاشارة الى الاحول بقوله في الاحتمال اه والى
الثاني بقوله ولا حظ له منه ولا يخفى ان ما في العبارة فصلا بين الموصوف والصفة
ولبن الخال ودينه باجتنبي بل قال البعض فالمراد به المعنى لما قال شارح المصنف
هذا مذهب الجمهور وعند الفراء ما في فعل المصنف اطلاق لاختيار وقوع المصنف في جزاء
في الحديث عن ان اتى آية فليضربك هذا ليس ضربك في قوله اضربك ان ضربتني
جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه ضربك عند البصري لانه الجزاء لا يتقدم على اداة
الشرط لوجوب بصدورها فوجب الرفع لعدم جزائه وطرد الكون في جزاء لفظا ومفادا
كذا الاختلاف في اشارة الراجح فانه جزء الحقيقة عندهم فلم يجزم ولم يصدر بالفاء
لتوقف مضمونه على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالاقتران في قوله على درهم ان دخلت
الدار وكذا اذا توسط الشرط بينهما في في الماضي ليعلم وصفها بالتصرف على سبيل
لا يعني قيمة اي الماضي لتحقيق تأشيرة الشرط في علة لعدم دخول الفاء الرباط للمعنى
لانه لفظ المعنوي وهو قلب الماضي الى المستقبل مستغن عن الرباط اللفظي ولان الجزم
لا يمكن في الماضي لبناء وفي المضارع لمجوز قبل دخول الاداة وان جزم في الثاني
اي المضارع المعنوي بالمعنى على الاول ان يجر متصرف جزاءها الى الجملة ان لا يتصرف فيها
ان في نفس الجملة اذ علة لاسناد التصرف الى الجزاء الى الجملة هذا من قبل قتلها
بمعنى بنفذها والقائل واحد منهم يقال الشرط حاضرة في المراد جزء الاول يكون
ما فيها لانه لا يمكن تصرف الجملة حتى يتجلى الغنية اي التصرف بل هو اي التصرف
وعدم ان التصرف وهذا يكون غير متصرف تنبيه على ما قلناه من الشرط والجزء امكن
للجملة بهذا ان يكون الجزاء حاضرة غير متصرف جزاءها باختيار سبيل التسهيل لعدم

مصر في الجملات و...
فقد عرفت ان هذا هو قول الجمهور في ان الشرط لا يجر جزاءها الى الجملة
في الماضي ولا في المضارع ولا في المستقبل بل يجرها الى الجملة في الماضي
فقد عرفت ان هذا هو قول الجمهور في ان الشرط لا يجر جزاءها الى الجملة
في الماضي ولا في المضارع ولا في المستقبل بل يجرها الى الجملة في الماضي
فقد عرفت ان هذا هو قول الجمهور في ان الشرط لا يجر جزاءها الى الجملة
في الماضي ولا في المضارع ولا في المستقبل بل يجرها الى الجملة في الماضي

لعدم ظهور الجزم في اي غير المتصرف اسلا اي قطعاً فان حكمه اي الماضي يعني الماضى المضارع
ليس كذلك فحكمه عدم الفاء لربط المعنوي طارئة كاذ ولعل مراده اي المصنف يقول كذلك
اي يقول او بمعناه موافقا للسباق وهو مضارع والاي ليقال او ماضيا بمعناه موافقة للسباق
وهو غير متصرف وقيل عطف على يجر متصرف فيكون ضمير بمناها رجعا الى الفاعل متصرف بمعنى المذكور
فالحق احدى الاتي فليس شي ساقط عن قلم بل من غير ان لو كان اصله او بمعناه كانت كلمة ماضوية
او موصوفة دعي منها لا يجر وحده اذ شرط الحذف ما يكون مجرورا بمنزلة بني قوله كما
ومصادون ذلك وحذف بعض الصلة لا يجوز لاقتضاء كون الضمير بلا مرجع لم يقل مضارعة
اشارة الى اقتداء السين وغيره صفة للمضارع حقيقة ولو قال مضارعة لكان الاقتران
صفة للمضارع كذلك لا للجملة مجازا موافقا للسباق لانه غير بمعنى بالحقيقة وبعضه بالجملة
اشارة الى المذهبين كاهدادة النقي لوجوده اي الفاء قبلها اي الاداة في البعض بقاء
اي كان على النقي اسلمه مفسري على وزن دخول قلبت الواو ياء وكسر لسلامت الياء فصار
مضيا والجملة لفظا لا للقطع وان الشك اي انهما موضعان لتعليق امر حصول مضمون
الجزء بحصول مضمون الشرط في الاستقبال فكان من جملة ان وان يعني الشرط والجزء
استقبالية اما كون الشرط استقبالا فلان مفروضا لحصول في الاستقبال فيتمتع كونه مضيا
وثابتا واما كون الجزاء استقبالا فذلك حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال فيتمتع حصول
الحاصل فالذ كونه لا يخالف الا لكثرة وهو ابرز من الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
او ما يقع كالواقع او للتفوق ولاظهار الحرص والرجية كذا ان اضفرت بحسب العاقبة
وكون ان اردن غصنا وقد يستعملان في غير الاستقبال مع كان عنوان كنت قلته فقد علمت
وامر ان كنتم في ريب الاية كذا قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين الى الجبلين ذكره
في المطلق وهذا الممول بالبيعة من النوعين قال المصنف الممول على نوعين
الاول ممول بلا صالة اربع فالمناسب ان يقال والثاني خمسة لكن غير الاستلوب

انظر الى...
فقد عرفت ان هذا هو قول الجمهور في ان الشرط لا يجر جزاءها الى الجملة
في الماضي ولا في المضارع ولا في المستقبل بل يجرها الى الجملة في الماضي
فقد عرفت ان هذا هو قول الجمهور في ان الشرط لا يجر جزاءها الى الجملة
في الماضي ولا في المضارع ولا في المستقبل بل يجرها الى الجملة في الماضي
فقد عرفت ان هذا هو قول الجمهور في ان الشرط لا يجر جزاءها الى الجملة
في الماضي ولا في المضارع ولا في المستقبل بل يجرها الى الجملة في الماضي

اترك الاشتغال لبعدها بينهما اي بين الاسل والبيع وهو ان العمل بالبيعة ما يتبع سابقه في
 الاعراب غير مفيد للاستدلال بالدور المذكور المعرف وهو البيعة في التدبير بل هو مفيد لمن عرف معنى
 تعريف بيعة او لقطعي يجوز فيها الدور نحو المديون والبيعة كماله معلوم بوجه اخر
 وكذا الحكم معلوم بالحكم المحضة او بالحكم الاصلية لكن لا يجوز عندها ان يكون في بيعة بوجه اخر
 وفي تعريف ابن الحاجب جمل اخر واعلم ان جميع الالام في ذكر التبعين وذكر كل في التعريف وذكر
 ثانيا ولم يذكر ثالثا وغيره والتدبير للجزء لا للافراد فاجيب عن الاول بان الالام في محل
 وعن الثاني بان ادخال كل في تعريف اشارة الى جملة ومانية الاغيار في اول الامر
 وعن الثالث بانه المراد بالثاني ما يكون متوخا وعن الرابع ان كان متوخا في الذكر فيخرج
 نحو عيلة ورحمة الله السلام وانه كان في الرتبة فيلزم كونه الفاعل والفضلة داخل فيه
 فاجيب بانه اعم منها اي يكون اعرابه باعرب سابقه صلى الله عليه وسلم قال انما اعرابه
 التابع ما يكون اعرابه لاجل اعرابه السابق حقيقة او كما او واما لا يريد شي من المذكورة
 نحو جاني رجل عالم وضرب القدم كهم وابو حفص عمر وضرب زيد اراسه فخرج اعرابه
 كما هو ان يكون عامل التتابع عامل متبوعها متبوع سببه اما اتحاد عاملها في الصفة
 والتاكيد وعطف البيان انشاء مامة وكان الثاني اي جميع المذكورات هو الاول الى المخرج
 في خارج يحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى علمه لكونها متحدة في الخارج لا كما ذهب
 اليه لا خفي بان عاملها متبوعه لا عاملها مقدر كما ذهب اليه البعض وهذا ان المذهبين
 خفي لا يسار اليه عند العمل بالرجح او اما عمل البديل فلا بد من في حكم السقوط فكان
 العامل باشر في الثاني ان البديل للالام فانه خفي ايضا وعامل العطف لانه الحرف العاطف
 ومنه بان عامل التتابع هو عامل المتبوع لا بتقدير عامل بعده هذا مذهب سببه فافهم
 فاعلم بان اعرابه متبوعها حقيقة او حكما او واما فلا يريد باز يد العاقل ولا سابق لما قلنا
 بان بيعة في جنس الاعراب لا في شخصه والا لم يكن باعرب سابقه لان زيد مضموم والفاعل

في تعريف ابن الحاجب جمل اخر واعلم ان جميع الالام في ذكر التبعين وذكر كل في التعريف وذكر
 ثانيا ولم يذكر ثالثا وغيره والتدبير للجزء لا للافراد فاجيب عن الاول بان الالام في محل
 وعن الثاني بان ادخال كل في تعريف اشارة الى جملة ومانية الاغيار في اول الامر
 وعن الثالث بانه المراد بالثاني ما يكون متوخا وعن الرابع ان كان متوخا في الذكر فيخرج

والعاقل منسوب لكن متحد في جنس الحركة هذا وكمن من انشاك من في التبعين خمسة بمقتضى
 قدمها لكونه استمالها وكونها اشتد متبوعة لبيعة في عشرة اشياء واكثر فائدة من التخصيص
 والتوضيح والمدح والذم والتاكيد واعلم ان الفرق بين النعت والصفة اعم لانها تقع على الموجود
 والمعدوم والمدح والذم والنعت للموج والموجود فقط والفرق بين الصفة والوصف
 والاولى صفة الموصوف والثاني صفة المتكلم وبين الصفة والصفة لغيرها الصفة ليقيد الموصوف
 بامر معلوم المحاط بنسبة قبل التكلم بخلاف الجرفانه غير معلوم ولذا قيل الاوصاف قبل
 العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فللصفة قسمان الاول مقصود بحال
 الموصوف والثاني بحال متعلق الموصوف ولبعانة اخرى صفة سجت على فاعله وصفة
 جرت على غير من هو له فان قلت لم يقل ما هو له كما هو لظاهر قلت للاختصاص فالاول يتبع
 في عشرة من الاعراب والتدبير والتكثير والافراد والشيء والجمع والتذكير والتانيث الا اذا
 صفة يستوي فيها المذكور والمؤن نحو رجل صبور وامرأة صبور لانه بمعنى المفعول فان قلت
 من اي شيء يعلم بهذا الفاعل والمفعول قلت اذا كان وزنا مفعول فيقول بمعنى المتكلم فيقول
 واذ كان لازما بمعنى المفعول والاشياء يتبع في خمسة الاول ان الامارة المذكورة
 المؤنث والبواقي كالفعل مع الفاعل كما مر يعني ينظر الى فاعله ان مذكرا فذكر ومفعولا
 مؤنثا وجمعا فجمع وعندها لا نحو رجل حسن خلاد وعلمه وامرأة حسن خلادها وعندها لا
 اذا نظرت الاول وحده بحال الموصوف ايضا في خمسة كالفعل لان الفاعل كالضمير المستتر
 والفعل اذا اسند الى الضمير يطابق نحو رجل قائم مثل يقدم ورجلان قائمان مثل يقدمان
 وامرأة قائمة وغير ذلك فلم خفي الحكم في خمسة الثانية قلنا المفعول الاصل سمان نسبة
 الوصفين الى الموصوف لبيعة وعدمها فلما كان الوصف الاول يتبع العشرة وكان الحكم
 مشابهة الفعل في خمسة الباقية من هذه البيعة ما عرفت اکتفي في البيعة في خمسة
 الاولى لم يلتفت بالحكم بعدم البيعة له فانه غير مضبوط بل بيني طابعة عدم بيعة له

في تعريف ابن الحاجب جمل اخر واعلم ان جميع الالام في ذكر التبعين وذكر كل في التعريف وذكر
 ثانيا ولم يذكر ثالثا وغيره والتدبير للجزء لا للافراد فاجيب عن الاول بان الالام في محل
 وعن الثاني بان ادخال كل في تعريف اشارة الى جملة ومانية الاغيار في اول الامر
 وعن الثالث بانه المراد بالثاني ما يكون متوخا وعن الرابع ان كان متوخا في الذكر فيخرج

يكون كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لين حاله عند عدم البقية ولذا ان يكون كالفعل
 حسن رجل فاعلم انه مثل بقدر علمانه وصف رجل فاعلم انه علمانه ان يقدر علمانه
 لانه جمع الفعل الحسن الى الظاهر فيجوز قعود علمانه لان المكسب يخرج عن الفعالية
 اذ الفعل لا يكسر ويجعل الواو من الكسبة الى الحرفية او يكون الظاهر لا فلا يجتمع فاعلم ان
 في الظاهر وكن من ان يكون خرج بغيره ان التابع من الموصوف لانها متبوعا يدخل في التعريف
 سائر المتتابع لكن خرجت بقوله يدل على معنى في متبوعه تضمنها او التزاما وغير هالي
 كذلك بل بخصوص المادة لكن دخل الوصف بحال الموصوف لانه يدل تضمنها لانه رجل
 حسن اي ذات ثبت له الحسن فالحسن جزء حسن يدل عليه تضمنها والوصف بحال الموصوف
 عطف على دخل الوصف بحال الموصوف نحو رجل حسن غلام لانه يدل التزاما فانه حسن
 باعتبار اسناده يعني الحسن اعتبارا ان من حيث اسناده الى الفاعل يدل على الحسن انما
 بالاعلام ومن حيث تركيبه يدل على معنى قائم بالمتبوع وهذا معنى كونه بحسن غلام
 لم يسم بذكره بل يدل على معنى في المتبوع كالاوّل لانه لبيان الامراب والتمييز
 بينهما اي بين صفة جرت على غير من هي له لاختلاف احكامها اليه المتبوع ما قرنا
 من دلالة الصفة على معنى تضمنها او التزاما بهيئة لا يورد البديل اي لا يدخل في
 تعريف الصفة سائر المتتابع لانه دلالة كل منهما ليست بالهيئة بل المراد خاصة
 لا مطلقا بل ليست بتبعية ولا بالتزام ولو قيل ان هذا دلالة الضمني والالتزام
 متروكة لانه خلاف المتبادر فيخرج مطلقا يريد ان مطلقا قيد للظرف فيخرج به معنى
 الاختيار ويؤيده كونه مطلقا مذكرا ولو كان قيدا للدلالة لكانت مطلقة فانهم وانما
 ترك ذكر الفائدة وقد ذكرنا فانه تهما انما لانها الى الثانية لا تقع صفة لوجوب كون
 الصفة معلومة قبل ذكرها للحاجة حتى يتبين فانه لا يخلاف الا انشاء فانه ليس بمعلوم
 قبل ذكره الا بتأويل بعد ان اصل التأويل مشترك بينهما وجه البعد لانه يستلزم الدور

من حيث اسناده يعني الحسن اعتبارا ان من حيث اسناده الى الفاعل يدل على الحسن انما بالاعلام ومن حيث تركيبه يدل على معنى قائم بالمتبوع وهذا معنى كونه بحسن غلام لم يسم بذكره بل يدل على معنى في المتبوع كالاوّل لانه لبيان الامراب والتمييز بينهما اي بين صفة جرت على غير من هي له لاختلاف احكامها اليه المتبوع ما قرنا من دلالة الصفة على معنى تضمنها او التزاما بهيئة لا يورد البديل اي لا يدخل في تعريف الصفة سائر المتتابع لانه دلالة كل منهما ليست بالهيئة بل المراد خاصة لا مطلقا بل ليست بتبعية ولا بالتزام ولو قيل ان هذا دلالة الضمني والالتزام متروكة لانه خلاف المتبادر فيخرج مطلقا يريد ان مطلقا قيد للظرف فيخرج به معنى الاختيار ويؤيده كونه مطلقا مذكرا ولو كان قيدا للدلالة لكانت مطلقة فانهم وانما ترك ذكر الفائدة وقد ذكرنا فانه تهما انما لانها الى الثانية لا تقع صفة لوجوب كون الصفة معلومة قبل ذكرها للحاجة حتى يتبين فانه لا يخلاف الا انشاء فانه ليس بمعلوم قبل ذكره الا بتأويل بعد ان اصل التأويل مشترك بينهما وجه البعد لانه يستلزم الدور

الدور لانه تأويل انشاء موقوف على الخبر وتأويله على انشاء التلازم التبع بلا مرجح ذكره مما لم يقع
 في حسنا الله ونعم الوكيل جواز كونه انشاء جزا بل تأويله مع التأويل في الصفة فضلا لا
 معلقا انفا وانما التزم الضمير فيها في الصفة سواء كان مفردا او جملة لانه لو جم الحظا
 اليها في الصفة فوق ترجمه الى الخبر فاعلم ان الاهتمام في الصفة فوق الخبر فربطها مفردة
 نكرة في كونه صفة ولم يربط خبرا وترجمه الى الحال فوق للصفت فربطها بالضمير والواو
 وعليه تنويع قولها وهذا قائم يصلي في الحراب وعذركته في الى في شاذ لخلوها عن التعريف
 لانه النسبة في الجملة مجردة ولذا سميت جملة من الاحمال وان كان الفاعل معينا نحو نضريه
 ولما قسم الى القسمين الاول صفة جرت على من هي له والثاني غير من هي له فالاول يتبع في عشرة
 انما لم يتبع في عشرة اربعة موجودة وستة معدوم قلت كونه متعديا للخارج مع
 عدم الاستقلال لقامه بالموصوف في كل عالم الرفع والمفرد والنكرة والمذكر موجود
 غيره معدوم والثاني يتبع في خمسة ما قبلها اعراب ثلثة والمعرفة والنكرة في خمسة
 فيما بعدها ايضا غير مضبوطة ولذا قال كالفعل مع الفاعل فالماضي ان حسن يتبع فيما قبله
 وهو جلي يتبع فيما بعده وهو الفلام نحو مرت برجل حسن غلام لكن ليس بمطردة ولا
 قال كالفعل مع الفاعل في الخمسة الباقية وحكم معلوم فيما سبق للاتحاد في المعنى اي يتبع
 الصفة للموصوف في الامور المذكورة لانهما شيء واحد في الخارج فلو لم يتبع لجمع المذكور
 الحواتم والرفع والخبر متغلا في شيء واحد وهو ان الضمان لا يجتمعان حذر عن التكرار
 اذ فهم الاعراب من المذكورات ولا وجه لاستثناء ما يستلزم جواب لدخل اي
 الاول ان يقال يتبع في عشرة الا لا يتبع ما يكون على وزن فعلان وفعل فاجاب
 لا اشتراك راجع الى ما الى انتظار شديد كان الجواب القافي فانها لم يذكر الحوة
 وغيرها في بحث الصفة بل في المبني قد هما اي المعرفة على النكرة لانه وجودي
 جزئيات وكليات اشارة الى مذهب المتقدمين والمتأخرين هذا في تعريف المعرفة

اتحاد الصفة بالموصوف
 والضمير لا يكون موصوفا لانه
 من اعراب لا يحتاج الى الارتفاع
 ولا يكون صفة لعدم الوصفية
 واجاز الكون في نحوها
 وهو الغرض فيهم واجاب
 للجهل بانه يدل ذكره
 عند انفرد ص

تبادله غيره كالفعل على قسمين حقيقي وتقدير كعموم المادة على الحد الذي حدده الله
 اكتفى أي بذكر اسم الاشياء عن تعريف العلم وهو ما وضع للمشار إليه اشارة حسية
 بالاعضاء والمحسوس حقيقة وعمره مجاز فخذ لكم الله ربّي وتلك الجنة مجاز بذكر المقيد
 ارادة المطلق او شبه الغير المحسوس بالمحسوس في مطلق الحضور والظهور وعدم ظهوره
 لكمال عظمتة وزيادة قرب المعنوي وعدم ظهور الجنة لكمال بعدها عن الدنيا بخلاف
 رؤية القلب وانما بنيت الغائب واسم الاشياء لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المجمع
 والمشار إليه لكن الفرق بينهما الضمير يرجع الى ذات الشيء واسم الاشياء الى الذات والصفة
 معا وهذا الكاف حرف لعدم الاعراب يعني لم يحد الكاف على اسم الاشياء خمسة وفي القياس
 ستة لكن اشتراك المثنى رجع الى خمسة من اسم الاشياء وخمسة الكاف فيضرب الجنة
 في خمس فيكون خمسة وعشرين وهي من ذلك الى ذلك وكذا البواقي فان قلت لم قال ويلحق
 ولم يقل ويتصل اوائل اسماء الاشياء الهاء قلت اشارة الى ان الهاء ليس جزء من الاشياء
 او الى انه ليس له شدة الامتناع بل يمكن انفصاله كقولهم تهاهاستم هؤلاء فقلت فقل
 ان يقول ويلحق ولم يقل ويتصل اخره الكاف كما هو الظاهر ايضا فان اشارة الى شدة الامتناع
 الى الكاف من الهاء اذ به يفرق المفرد والجمع والمؤنث وغير ذلك وكذا اشارة الى القرب والبعد
 لان زيادة الحرف الذي لم يكن للمحاق تدل على زيادة المعنى باعتبار القرب والبعد يكون
 للتفصيل والتحقيق ثم ان قلت للقرب ذلك للبعد وذلك للوسط هذا وظيفة الحرف
 وعند المعاني اذا اريد قرب المسند اليه وتبسيطه وتخييره يعني بهذا نحو هذا صديق وهذا
 عدوي واذا اريد البعد تدل على ذلك عند ذلك الكتاب عموما ذلك اللعين فقل ذلك تنبلا
 لبعده عن ساحة الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة فلفظ ذلك صالح له الى كتابنا غيا
 او معنا بان يحكى اوله ما تانيا نحو ضرب الرجل وذلك القرب شديد والمعنى غير مدرك
 بالتس كالبعد للتفصيل والتحقيق وذلك القرب للتفصيل والتحقيق فاما ان قلت لبعده

وعظمتة عن ساحة عن الحضور وعظمته منزلة بعد المسافة فلفظ ذلك صالح له الى كتابنا غيا
 للتفصيل ذكره سعد الدين وهذا هو الموصول قسمان الاول اسمي حال لا يتم جزوا تاما
 الا بصلته وعائد والمراد من الصلة المعنى المعنوي فانه العرفي عبارة عن الجملة المذكورة بعد الموصول ففرقة
 مذكورة على معرفة الموصول فلو عرفت بها لزم الدور **ان قلت** فالقائمة على المعنوي قلت قوله وعائد اذا
 لو كان العرفي لكان مستدركا لقال ان يقول بانه يمكن ان يعرف الصلة بانها جملة متصل باسم لا يتم
 جزء الا مع هذه الجملة المشتبهة على العائد اليه فعل هذا يجوز العرفي فلا دور تأمل فلي هذا ليس بوجه
 الشارح بقوله تركه ان التعريف لانه لا يفيد معنى يلزم الدور بل هو مفيد تأمل وبما ذكرنا من ان
 الصلة شرطها خبرية معلومة وصنعا استعلا للمخاطب في اعتقاد المتكلم ان دفع ما يقال ان دفع
 الاعتراض بين الفرق بين الموصول والموصوف في معلومتها وخصيصةها بالصلة والصفة بانه لو كان
 معرفة الموصول بالصلة لكان الشك في الموصوفة بالجملة معرفة بما يلزم عدم الفرق بينهما
 نقول معرفة الموصول بوضعها اشارة الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلتها
 فمعنى قوله لقيت من ضربته اذا كان موصولا اسرقت الانسان المعهود بكونه مفروا
 للفرقة وضربته اذا كان موصوفا فمفاده انسا مضر وبالل فتخصيصه استعمالا
 لان الانسان مطلق فلو خصص بكونه مضر وبالل فهو استعمال لا وضمي نحو كرت
 رجلا ستمك وحده ونحو عبد الله خالق السموات والارض وغير ذلك فان
 قيل لانه لو سلم فانه ما كسرة وحدها ولكن مع الاسماء يكون معرفة وتبسيط الشيء
 بالشيء وضما يكون معرفة وقيل معرفة بالتبسيط واعلم انك ان اردت عن اخبار
 زيد ضرب زيد بالذرف فلا ذلك ثلثة شروط الاول تقدير الموصول والثاني
 وضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم والثالث تأخير ذلك الاسم المخبر عنه ولذا
ان قلت بالذرف فلا ذلك ثلثة شروط الاول تقدير الموصول والثاني
 فاذ اخبرت عن زيد ضلما من ضربته زيد قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
 ولذا امتنع الاخبار عن ضربته ان لعدم تأخر اشارة الخبرية بل يجب تقديم على الجملة

ان يكون فاعلا او مفعلا او مفعلا

واما ان يكون فاعلا او مفعلا او مفعلا

وعن الصفة بدون الموصوف وكسبه فلا يجوز الاخبار عن زيد بدون العاقل ولا بالعاقل بدون لانه
يستلزم وقوع الصفة او موصوفا وهذا لا يجوز لما مر بخلاف الذي مجموع الذي ضربته زيد العاقل
وعند ذلك وهذا زبدة قوله والتفصيل يطلب من الرضى والدعوى والثاني موصول حرفي فهو ليس
كالموصول الا في الامور المذكورة والمراد به اي من خواص الضمير الظاهر الذي لا يقوم مقام العائد
ولذا قال من علمه ولم يقل من ضمير خاصة نحو قوله انت الذي في رحمة الله اطلع وقد يعدل عنه اي عن
القائيل كونه معرفة اذا كان الموصول والموصوف جنس من المتكلم والخاص بكقول نبيج البلاغة اما
الذي سمعني امي حيدراي اريد الذي كنت واقفا اذا كان كل منهما اي المتكلم والخاص بضمير
باجد هما اي ضمير المتكلم والخاص بضمير الاخبار واما هذا الذي هو الواحد المذكور ^{باسم كاسندر} في قوله
الموصول اللام الاول والثاني او الثاني اللام الثاني مع ذوالياء اكم موصول واللام
الاول حرف تعريف بالاجماع زيدت لكون الموصول صفة المعرفة نحو زيد الذي شرفه
هذا عند البصريين واللام الثاني زائدة للفرق بين الاولى والذال الساكن ههنا موصول
وفي اشارة الى الذال موصول فقط عند الكوفيين واللام الاول كلمة برأسه لكن يعدل عنه اي
عن كونه كلمة برأسه للزومها الى الكلمة له اي للموصول ^{فان} لم يكتب في المتن باللامين
وفي المعرفة بلام واحد خطا ^{ان} كتبه فيه للفرق بين الواحد والجمع والبناء والمعرّب
بالالف واللام ايها او مجموعهما كافي في التعريفات ^{ان} مجموعهما على ما قال السيد والتفتا زاني
فيسمى لام الحقيقة تحقيقه في اول الكتاب بما لا يزيد عليه بالذات او بالواسطة اي بواسطة
الحرف يريده ان سار من المعرفة من ستة المضاف الى غير النداء واكم الاشارة التي
مع ما نحو غلامك وغلام غلامك وغلام الرجل وغلام من ضربك عندنا قدم اي قدم
المعرّب العطف على التأكيد مع كونه ان العطف بالواسطة او بواسطة الحروف والتأكيد
بالواسطة وهذا مقدم عليه بهذا الاعتبار لكن قدم العطف للاستقلال لفظا ومعنا لكونه
اي العطف مقصود بالنسبة الى في اصل النسبة بلا توطئة وفرعية وهذا المعنى موجود

الذات ليست بكنية ولا معرفة لانها في معرفة
الذات وحيل الذات فصار اليه وهو اشارة
فلم وصفه بجملة بالكنية دون الصفة فأتى
فما يستلزم ان يكون له صفة فأتى
وصف الذات دون الصفة فأتى في الرجل
ولا يخلو عن الصفة سواء فقد عطف اولاً
وبجملة مفرد باعتبار ضميرها

موجود في الرخ كآها واختلاف ظاهر نفا وانباتا في هذا ليس توجه الشارع على ما ينبغي بقوله
وتدرك تعريف ابن الحاجب لعدم صدق غير الواو والفاء ونحوه حتى لان التكلف كما يرد على ابن
الحاجب بانه ليس بجامع لافراده في الظروف الستة الباقية كذا لا يرد على المص بانه ليس بجامع لانها
لشذوذه للواو والمتوسط بين الصفة والموصوف فتكلف بانه المراد بالحروف التي تكون على معانيها
الخصوصية والواو المتوسط بمعنى التصوق لا بمعنى العطف والتفصيل ان العطف لغة بمعنى الميل
وعرفا ما ذكر في المتن ^{وان} ما يراى ان على ابن الحاجب وعلى المنص
فحدود واحد لان ابن الحاجب قال تابع مقصود بالنسبة مع مبعوه وهذا
المعنى على حقيقة يوجد في الحروف الاربعة المذكورة في المتن فيقول
بان المراد مقصود باصل النسب من غير فرعية احدهما في شمول كل الحروف
وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه يشمل للاغيا ومثل الواو والمتوسط
بين الصفة والموصوف فيقول بانه واو التصوق فالمراد من الحروف التي
هي على المعاني المخصوصة ^{ان} لا يخلو عن الخد ومن اختيار كلامي
المصنفين ^{ان} فاختار كلامها ونوع المخذور ما عرفت ^{ان} تعريف الاصطلاح ليس بجامع
لافراده فكل عطف المفرد على المفرد في تقسيم الكل الى الاجزاء اذ ليس فيه نسبة ولا حكم نحو
السكين على غل وغل وغل وغير ذلك ^{ان} هذا عطف لغوي وحجزي شبيه بالعطف
في مطلق التفسير وتسمية امر با مجاز لان الامراب مجرب في مجدها وانما اعطى الاعراب
لكل جزء لتلايلهم التبرج بلا صريح هذا زبدة قول الشارع سباقا وسيافا فلا يرد
الصفات والتأكيدات مع الواو التي هي للتصوق والربط ومع الفاء وغير ذلك
نحو فبانه ثم والهم والهم ثمانية عطف لغوي ظاهر لا حقيقي ^{ان} واغلام الواو ^{ان}
او المطلق للجمع ^{ان} ليس الترتيب شرطاً بلامهلة كافي الفاء او مع التأخر كما في ثم وحتى
ولا لاحد الامرين كافي ام او واقا ولا للاضرب كافي بل ولكن يعني اذا قيل جاني زيد وعمر

العطف في قوله
والفرق بين هذا وبين ما في كتابه
انما اشارة الى ان العطف لغة
انما اشارة الى ان العطف لغة
في الدنيا خلدوا عطفوا المكنى في الدنيا

فهنا ثلثة امور الاول محي زيد او لا وثانيا محي زيد والثاني بالكسر والثالث معا
 فالواو لا يدل على شيء منها بل هو دلالة عقلية فائدة الواو لا يدل على هذه
 الامور قلت مجيء لتفدية دلالة العقل بالوضع **ثالث** يفهم الترتيب في اية واكفوا
 واسجدوا وان الصفاء والمروءة **قلت** انهما من خصوص المادة او من الحديث لما مر
ثالث اذا لم يكن الواو للترتيب فلم وقع طلاق واحد عند الامام الاكظم وثلاثة عند
 الاطمين في مثل ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق في الفيل المدخول بها
 وقوع الواحد والثلاثة ليس من الواو بل من ترتيب الاجزية على الشرط على
 سبيل التقاقب فيقسم الاجزية على الشرط عند الامام فاذا وقع واحد فلم يبق الحل
 لعدم القدة فلا يصادف غير الواحد عند الاطمين على سبيل الاجتماع فلا ينقسم فبقية
 الثلثة دفعة له اي لفظ حتى للترتيب معها اي مع الملهة ايضا مثل ثم والتأخر وهي فيه
 اي في حتى جزء يريد ان الفرق بين ثم وحتى من جهتي **احدهما** ان الملهة في ثم بحسب
 الخارج وفي حتى بحسب الذهن نحو ينقل المؤمن الى الاخرة حتى الانبياء عليهم السلام وان كان
 اذ اذ الانبياء للمدة في نشاء الناس بحسب الخارج **وثانيهما** ان ثم لا يستبعد بخلاف حتى
واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء
 كذلك يفيد في الملاقاة بالجزء الاخير **فان قلت** لفظ او اما لاحد الامرين فلا يجوز وقوعها
 في الترتيب **جواب** انهما يكونان للتقسيم لا لبيان **قلت** قد لا تلائم منهن انما او كفوا يجوز
 احدهما بل لا يمكن اطاعة شيء منهما **جواب** ان الدم من النكحة في سياق النفي لانه او واما انه
 عطف شيء بما يجب كونه المعطوف عليه او لا بما يعلم الكلام في اول الامرات للثالث
 ويجوز مع او وذهب لبعض الى انهما ليس للعطف واللام يقع قبل المعطوف عليه وايضا
 يذكر مع المعطوف عليه الواو العاطف فيلزم جميع الآيتين فليس بجائز فاجيب عن
 الاول بانه لغة مما لا يبنى على الشك لا على العطف وعن الثاني ان الواو لفظ اما على

لا بد في الواو وفوقه اي العاطف على
 الواو في جهة الجاء وانواعه ثلثة
 عقلية وهي خيالية فالعقلية لا يثبت
 العقل اجتماعها في الملكية والوجهي وخيالية
 كذلك في الملكية وقرينة
 اتحاد في الملكية وقرينة
 ثلثة شبه تامة شبه تنفاد وقرينة
 وخيال واحد وهو تقارن في خيال

على الاول واما العطف ما بعده فيهيذين الاعتبارين لا يلزم الجمع بينهما الى شيء واحد بخلاف ام
 المتصلة يعني الفرق بين ام المنقطعة وام المتصلة في المعنى كلام واحد فعنى ازيد عندك
 ام عمرو في حكم ايتهما عندك والمنقطع غير مختص بالاعتناء وتدل على انقطاع ما قبلها عما بعدها
 لكن الفرق بينهما **واعلم ان** الحروف الثلثة لاحد الامور وهي او اما ام اذا كانت في الخبر فهي
 ثلثة معان للشك والتفصيل والابهام واذا كانت في الامر فلها معان التجيز والاباحة **والثاني**
 بين فالثمة لا يعرف بذاته والابهام يعرف لكن وقد عدم المعرفة للخطاب والتجيز
 لا يجوز الجمع والاباحة تجوز نحو تعلم الفقه او نحو لان تعلم العلم خبر وزيادة الخبر اخير
فاما اذا كان للجمع شرارة فهو للاباحة والتجيز ينبغي ان يعلم ان معان هذه الحروف
 لا يفهم من انفسها بل عن مجموع ما قبلها وما بعدها لما مر ان زيادة الخبر خير وغير ذلك
 فمعان الحروف على السواء تفرض في الكلام لانه قبل الحروف بل من طرف المتكلم فالشك
 من جهله والابهام من قصده والاباحة من جمود خبره والتجيز لاني جمود خبره هو اي لكن نقض لا
 في الاثبات بعد النفي والمكسور لكن للنفي بعد الاثبات فهو نظير بل **واعلم ان** هذه الثلثة
 وهي لا بل لكن لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه على السنين فلفظ لا لنفي حكمه ثبت
 للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم على المعطوف عليه لا المعطوف نحو جاني زيد لا عمرو فالحكم على زيد فقط
 وبل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف على كسري لا نحو جاني زيد بل عمرو فزيد مسكوت عنه
 لا يحكم بالنفي والاثبات وبعد النفي ففيه خلاف نحو ما جاني زيد بل عمرو وعند البعض كالاتبات وعند الآخر
 اثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه مسكوت عنه الى المعطوف **فاحذر** ان حروف العاطفة ثلثة انواع
 اي من اودية مختلفة **اربع** من واد لمجموع الامور وثلثة من واد لاحد الامور وثلثة من واد
 لتعيين احد الامور ولكن انبوب كل منها مخالف لطريق الاخر فاعلمت بما لا مزيد عليه هذا
 ذكر من الشاكرين اي العطف بالحروف او وقع العطف اي اريد العطف بالحروف او وقع فستره
 بكذا يصح كونه شرطاً ليجب تأكيده ان لو كان شرطاً بلا تضمين لا يكون في الحكم عليه فائدة لكن

من انما يثبت من وجه خاصية من وجه خاصية
 عطف شيء على نفسه وفيه فلهذا كمال انقطاع مع الابهام والتفصيل
 وكما ان حاله ونسبه كمال الاول والثالث لعدم التماسه في
 بين الامرين اما في الاول والثالث لعدم التماسه في
 والاباح لعدم التماسه في عطفه له ارساد من اولها
 فان مدت كلامه بجوابه عطفه له ارساد من اولها
 بديهة ان قبيد السجدة تقابل ص

وتجريد عن اللام لازم للملاحيق عادي التعريف فان قال يقال يا الله تعالى خاصة له
 فلا ينادى غيره تعالى ولله دته حيث بهذا يعني قال المصنف على معنى معمولي عامل اي يذكر
 معمولي ولم يذكر المحض بن الحاجب القاضي اظهر اي ذكر والاعطاف هنا مقابلا للمخالف
 لا الضمير دفعا لتوهم الفاظ اي لوقيل لا يجوز العطف على عاملين لتوهم انه لا يجوز
 العطف على عاملين وليس كذلك بل لا يجوز العطف على معمولي عاملين وبما انه ان
 عطف الشئين بعرف واحد على معمولي عامل واحد او عاملين متحدتين جائز عقلا ونقل
 بالاتفاق وعلى عوامل مختلفة ليس بجائز بالاتفاق لعدم قيام حرف واحد مقام
 عوامل مختلفة نقل عقلا نعم المراد به اي بقوله عند تقدم الجار تقديم على الرفع و
 تصور رفع الجوز الناصب فلا يجوز ان في الدار زيد وعمور فيها ولا يجوز تقديم على
 المعنوي ايضا مع انه مخالف لما في الرضي السهلي والحق فيهما وان المراد تقديم على الجوز
 فيقول تقديم الجوز واما عطف الشئين على معمولي عاملين مختلفين فهو مختلف فيه على اربعة
 مذاهب احدها قول المخنف وهو ما ذكر في مقته اي التسهيل وهو انه اجاز الاخفش شرط
 اتصال المعنوي عليه بالمعنوف او انفصال اللفظ لا نحو ما في الدار زيد والجمعة عمور والاصح
 المنع مطلقا وعليه المتقدمون والمتأخرون وما ذهبوا فيه فهو حرف عما قبله وثانيها انه
 يجوز مطلقا وهو الذي عليه الفراء والثالث رقوم من التخييل وثالثها الجواز بشرط
 التقدم واربعا المنع مطلق وهو مذهب جسيم وهما ان التوكيد من وكذا او كذا لا او كذا
 في اللغة بمعنى الوثوق والتقرير على ما ذكره السيالكوتي لانه اي التاكيد علة التقديم قد يوثق القائل
 في اللفظ لما ترقى تحت العطف من انه لا يريد الوديعي الصفات والتاكيد محروك الله ثم والله وغير
 ذلك في جوارح العطف هنا ليست عن معنى الحقيقة فانهم لعل وجه التوهم لانهما مشتركان في توسط
 العطف فلا يتوسط بينهما البدل والمبدل او وجه التوهم ان لكل وجهه وقد راعى ذلك ترتيب
 وقوع المقام المحضة حيث قدم المفعول لشيء المناسب بالفاعل لئلا يابه منابه وقد تم غيره

هذا هو الوجه في قوله
 لا يجوز العطف على عاملين

غيره على النيابة والترتيب في التركيب اذ وقع في التركيب المذكور وهذا لم يراع والآخر
 العطف كما اخر المفعول مع فلم يراع ترتيب التوابع وترتيبها اذا جئت بدأ بالصفة ثم التاكيد
 ثم العطف ثم البدل اما تقديم الصفة لكثرة الفائدة وتقديم التاكيد على العطف لانه العطف اجنب
 وتقديم العطف على البدل لانه البدل نسبة معنوية ترك تعريفه اي التاكيد وهو ما يقرر امر متبوعه
 في النسبة او الشمول وهذا الكفاية لانه كما علم ان التعريف ثم العلم ان المراد من الامر هنا
 الحال والشان كقولك شانه في الفقد وامر في الفقار في شأن الفقر وبإيه قصده
 وقوله في النسبة يتميز عن الامور التي يتميز عن الذات المذكورة او المحذرة ان كان
 الامر بمعنى الشئ فهو ذات مذكورة واذا كان بمعنى الشأن وهذات مقدرة فان كانت
 الشرط في التميز كونه نكرة ومجردا بمن او بالاضافة وهذا ليس كذلك قلت هنا عني
 في المعنى لاني اللفظ اي نوعا من النسبة وعليه قوله من فتح بابا من العلم او طلب
 بابا من العلم اي نوعا وقوله يقرر امر متبوعه يخرج الصفة والبدل والعطف وقوله
 في النسبة او الشمول يخرج عطف البيان اما خروج الصفة لانه ليس بوضعي والمبدل منه تدل عليه
 العطف مراد على السواء ومطابقا لبيان يقرر لكن لاني النسبة نعم ذلك التقرير بيان لفرض
 التاكيد والفرض في غفلة السامع او المتكلم وقد جعل زينة اي وسيلة الى دفع الجوز
 او السهو وعدم الشمول قال وهو قسمان اقول اذ رجع الضمير الذي هو المقسم الى
 التاكيد للفرد والعرفي او الى الافراد كلفاسد اما الاول والثاني فلفظ اقسام
 ليت اجزاء المعرف اذ لو رجع لقل هو تقرير او امر متبوع وهكذا او اما الثالث فلانه
 اما ان يعتبر من المقسم جميع الافراد وبعضه في يلزم تقسيم الشئ الى نفسه او الى نفسه وغيره
 وهما مع واجيب بان المعنى في مقام المقسم مطلق التاكيد او ما يطلق عليه التاكيد
 لا بخصوص حتى يلزم الفساد الاول لفظي وهو تقرير اللفظ او مرادفه الاول
 وتقويم وهذا علفت بتساو ماء بارد اي شربت ماء بطف الجملة لا المفرد فان قلت

التاكيد اعتبار المقسم
 من الكلام او الكلي

شرط الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف اليه والمضاف عموم وان وجه المضاف اليه علم لا اخص
 والا يكون لامية مخرفة خاتمة خبر لما مر وكذا لو كان بينهما عموم مطلقا فالاضافة لاقية **قلت** والمقصود
 حيث عطف التركيب الاربعة بلا حذف البديل فلا يلزم عليه الحذف وان كان وقع على ابن الحاجب حيث قال
 بدل الكلمة عطف بعض الفلظ فلمزم الحذف وان كان عطف الشيء على جزء الكلمة ان بدل الكلي
 علم مثل عبد الله فلا يجوز عطف الشيء على جزئه وبانها عطف الشيء بحرف واحد على مولى عاملين
 مختلفين وشرط الجواز غير موجود وهذا تقدم الجواز والجور وتحقيقه سبق واعلم ان البديل الاربعة
 باستقراء فان قلت لم كان اربعة بالاشتقاق **قلت** لان البديل اعم من المبدل منه وبعضه او شتمل
 او بينهما ملازمة غير التامة والجزئية فالاول بدل الكلي والثاني بدل البعض والثالث بدل الشتمل
 والرابع بدل الفلظ ولطاس كس لثاني نحو رأيت درجة الأسد برجة فيسمى بدل الكلي للجزء
 لانه الدرجة جزء البرج لكن نادى الوقوع وهذا هو الصواب اي قوله حيث ينظر النفس زيادة
 ما قوله بغيرها فلو اقتصر على الاول كما اقتصر ابن الحاجب يلزم ان يكون غلامه في جاني زيد غلامه
 بدل الشتمل ان لم ملازمة المالكية والمملوكية صريحا وغيره اي غير صريح في غير بدل بل يعني
 مراد الحق بان المبدل منه غلط فالخير ان من غير بدل البديهيته ولا يقع فالمفروض
 لا يقع بدل الفلظ الصريح وغير الصريح سوى بدل البديهيته ولا تأويل البديل البديهي
 قبل بل كما اعترف به نفسه واعتراضا شارج حيث قال نحو هذه بدر شمس بلابل فيه
 اشارة وجه اشارة حيث قال يجب وصف النكرة اي يحسن ولم يقل يلزم وانما وجد
 الوصف فيه اي في بدل النكته من النقصانية فيلزم المقصود وهو البديل ناقصا وغير
 المقصود تماما وهو المبدل منه والوصفية يقرب المعرفة فلا يلزم النقصية من كل
 وجه نحو الناصية ناصية كاذبة **قلت** لم لم يصح صفة البديل النكرة في قوله تعالى
 بالزاد مقدس ولون مقدس مرتين حتى لا يكون انقصي **قلت** قال ابو علي يجوز ترك
 الصفة اذا استفيد من البديل ما ليس في اجدها لانه المقصود الحكم والحق بل اقوى معرفة

مصلح وهو البديل النكته
 والفرق بين البديهي والبياني كذا في اخراج ان
 وزوجا قال الفخذ اذا فقد بالضم المكنى
 لوجه بدل والاكيد

معرفة اذ هو اصل المعارف لما مر فلا يوجد اشرف منه ليصح به الاستدلال من الظن
 وتبين ان البديل والمبدل منه يكونان معرفتين جاني زيد اخوك ونكرتين نحو جاني رجل
 غلام لك ومختلفين لكن ان كان البديل نكرة يجب نفعه لما مر بخلاف البديهي يعني لا يجوز
 البديل الكلي من ضمير المتكلم والمخاطب للزوم النقصانية ضرورة بخلاف باق البديل لان نقصانها
 ينفع نحو عجبني علمك وعجبك علي واشتريتك نصفك واشتريتني نصفني ولا يلزم منه اي من عجبني
 عطف البيان لا يوضح المتبوع كون عطف البيان اوضح من المتبع دائما بل الايضاح قد يكون منهما
 وقد يكون بجهة التبع كحذف الالكبة بيت الحرام فالكعبة فتبع اوضح من بيت الحرام التابع
 ابن الخطاب رحمه عطف بيان له **وتقسم** انما عطف اعرابه اربعة **الاول** انما عطف اعرابه **الثاني** انما عطف اعرابه
 ذو الحاجة وانما على ناقة دبراء عطف انقباء واحتمال فظنه كذا باقلم تحلم فذهب لاعرابي
 فحل بغيره ثم استقبل البطيء وشرح ان يقول ويهد عيشي خلف بغيره اقسم بالله لو خفف
 عمر ما ستمها من نقيب ولادبر اخضر له اللهم ان كان تجزاي كان له ذنب وعمر يقبل من
 اعلى الوادي فلما قال لا اعراب اللهم اغفر فقال صدق صدق حتى التيقا فاحذ بغيره فقال
 صنع عز رحلتك فاذا هي عجباه نقباء تحلم على بغيره وزوده وكسسه بالتام هذا
 اخر الكلام في الباب الثاني والله المشكور على نواله وهذا المسؤل لاتمام الباب الثالث
 بالتي واهل تذكر ما سبق اي فان ذكر في البايين اي احوال العامل والممول لفة وعرفا
 هذا شروع في الباب الثالث للاعراب واعلم ان هنا مقامين **المقام الاول**
 في تعريف الاعراب لفة وعرفا **المقام الثاني** في تقسيم الاعراب فانه آت
 فالاعراب لفة واضطلاحا **الاول** انه لفة ازالة الفساد واظهار المعاني الخفية وهي القاعدية
 والمفعولية والاضافة واشباهة فهذه الافعال للزالة والاضافة واصطلاحا نفس
 الحركة او الحرف حماد من العامل يختلف به اخر العرب **الثاني** هو بواسطة المعاني
 الخفية او المشابهة الحقيقية للاعراب **عند الجمهور** او مابة باختلاف اخر العرب **عند النحاة**

بيان لفة الكشف والاضافة وعرفا اظهر من
 للمسامحة في تقسيمه فكل واحد من الاعراب اربعة
 بيان لفة الكشف والاضافة وعرفا اظهر من
 للمسامحة في تقسيمه فكل واحد من الاعراب اربعة

بالحروف مختلفا صفة فقط وكون الاعراب في اخر المعرب محاز خواصا مسلمون كانه جاء بعد العامل
 وكان اخر الكلمة لانه اخر عن اكثر الحروف وهذا مع العلاوة مزيد تفصيل عانى الامتحان فلا رجوع
 اليه والمجاز طريقة ما قر على ما ذكرنا من هذه اى المعنى فى اول الكتاب انة قبل جسد الله وقائم كانه
 حكما وهو اى الاعراب ما ارفع زيد في ضرب زيد عمرو مثلا اقتضاه عروض معنى وهو الفاعلية
 ليكون اى الضمة دليلا على نفسه اى نفس زيد من ظهوره اى الاعراب لفظي كزيد تقدير
 كعسا او في نفسه عطف على في اخره فحلى والحلى قد يكون في المعرب كالحلى في زيد مرفوع
 بغير ضرب ووالمتنى كما يذكر في اخر المعرب قال المتص الاعراب المنطوق باليسر ما منع
 والتقدير ما مانع في اخره والحلى مانع في نفسه وهذا الى الرفع فلا تابع لمتقضى و
 المتقضى انعم من الفاعلية وانما شبهه فيكون اى المتقضى والرفع في غير الحروف يعني غير المتنى وخاص
 بالاولين اى القسمين الثاني للاعراب خاص في المنطوق والتقدير والاولى لانواع العام وكذا حالها
 واقسامها اى التقسيم الاربعة للاعراب انما يكون باعتبار معنى العام للاعراب انتهى كلام المتص
 ولو قال اخر الكلمة لكاه اسلم من لزوم الدور بسبب المعرب وان لم يسلم منه اى من الدور
 خافهم وجملة ان العامل ذكر في تعريف الاعراب والاعراب في العامل فلزم ما مر حقيقة في
 العامل وان كاه المراد به اى الاعراب الخاص وهو المعنى الثاني يخرج الاعراب على الفرع
 والاسم انة عادة المتص في تعريف العامل والاعراب والمتنى ذكر تعريف الاصل من كل واخرج
 الفرع من كاه وادخل كاه في التعريف ثمانية الى الخطاط الفرع حيث حرف العام ولم يقل
 او حمل عليه كذا في الاعراب لم يقل او حمل عليه وفي المتنى او حروف الاعراب البناء قد يكون
 في الحروف فعلية ليس معنى من الشرح على ما بين ذلك العناية بنوع تكلف ان يدخل الفرع
 في تعريفه على تقدير الثاني اى على المعنى الخاص فلا يتبع التقسيم الى الاربعة فيجعل في ضميره
 انما هذا وهذا لتقديم اسماءه يعنى ان تدخل الاقسام مجوز في المناقبة الاعتبارية و
 الاصطلاحية لان الحقيقة ان لا يجوز كونه القسم مقسما حقيقيا في اول الباب لهذا

من الاعراب اللفظي والسمعي
 والسمعي على اللفظ لانه في حروفه

وذكر

ولذا قدم اى لكون الحركة ذاتا واصلا فيه اى في الاعراب لحقتها لكون الحركة ابعاض الحروف كونها
 اقل على المقصود لكونها مقصورة على الدلية بخلاف الحروف سميت بها اى بالضمه عامر هذا لكون
 الاعراب بالثمة هو الاصل ايضا اى مثل الاعراب اصلا بالحركة فان المفرد المنصرف وجوه اى في
 هذا ان الاعلان اى كونه الاعراب بالحركة وكونه تاحاد احد زب اى بقيد المكسر عن الجمع السالم اذ
 اعراب الاول الجمع السالم بالحروف وهو الثاني اى الجمع الموث السالم ناقص نحو مسلمون
 ومسلمات الجمع المكسر فرج الجمع السالم والجمع الموث السالم فرج الجمع السالم ايضا فلزم مزنة
 الفرع على الاصل لان اعراب رجالا مسلما بالحركة مع انها لفرع ان الجمع الموث السالم فلزم مزنة
 المكسر بوجهين بالحركة والثاقية والموث بوجه وهو الحركة اى كونه الاعراب بالحركة الصارفين
 به في المفرد واما في الجمع فالاصل فيه بالحروف ولذا كان اعراب مسلما بالحركة لكونها فرج الجمع
 المذكور وان كان اعرابها ناقصا لنقصان اعراب المذكور وما اى غير المنصرف خرج منها اى من المنصرفين
 فيحتاج اليها ان البيان والعللة كما سيجي بحث المنصرف وغير المنصرف فان لم يحمل الجوع على النفس كانت
 المناسبة بينهما اى الجوع والنصب في كونها علاقة في الفضلة يريد ان الجوع يشبه بالنفس فاستقر له
 في كونها فضلا سيجي تفصل المنصرف وغير المنصرف والثاني عطف على الاول لانه هو ناقص
 الاعراب فليكون المتروك في الفقه وهو الجمع الموث فاما لم يحمل النصب على الجوع لم يترك في غير
 ١٦- ليكون على طريق الاصل وهو الجمع المذكور السالم او لا يلبس بغير المنصرف فاما لم يلبس
 في غير المنصرف لم يلبس على الجوع في غير المنصرف لم يلبس على النفس في الموث اى لان غير المنصرف
 كما شبه الفعل سلب عنه خواص الكس لانه هو الجوع وانما جعل اعرابها اى الاسماء الستة بالحروف
 وهي بوجه اخره كونهما هذه فوه ذومال واصل هذه الاسماء فعلية الفاعل والعين ناقصا واولى
 الآفوه قد جوف بديل انواه فحذف اللام فجعلت هي والعين اعرابا المناسبة فاما لم جعل اعرابها
 بالحروف مع ان الاصل في المفرد بالحركة عامر اى لانها كاه في اخره حروف تنطق للاعراب
 ثابتة في حال الاضافة سيما ما لم يقل حين الاعراب احراز معنى الدور بخلاف دم فانه محذوف

اعراب جمع المكسر الموث باجره

كما جعل الجاء بالحركة فقالت انصرف
 فقال انا احمد لا انصرف فقالت
 اذ كان كذا انصرف فقال
 عيني عرفت ونظرت

بالام بانه مشابهة الهم بالفعل ثلاثة الاول على وهو اسما الافعال نحو رويد فاخذت من
 الفعل العمل والبناء والثاني اوسط وهو كمال الفعل اخذ العمل لا البناء والثالث ادنى
 وهو غير المنصرف فلا يأخذ شيئا من العمل والبناء لصفه المشابهة وهي تحقق الفرعتين
 فنسب عن الهم بعض هذا الهم وهو الجرو والتوين اذ الفعل فرغ الهم في الاشتقاق والافادة
 اي في تركيب الكلام وكل علم من علم سبع فرع للاخر ولذا اعتبر في غير المنصرف ثلاثة او واحدة تقدم
 مقامها اولاً لانه لا يعتبر علمه واحدة مطلقه كانه اكثر الالهام غير منصرف وهذا مخالف للاصل
 في الهم صرفه كما اعتبر وجه الشبه في باب المجاز اخضع بالشبه بواقوى والا يلزم اكثر
 الالفاظ مجاز خروجها من الوضع ولما كان الحق من التعريف معرفة بالكنة تفصيلاً وهذه اي
 معرفة الافراد لا جراد الاحكام عليه لا يحصل بتعريف ابن الحاجب في تعريف ذكر قول التعريف
 وهو تعريف اجمال وهو عدل ومنه تأنيث وعجمة ثم جمع ثم تركيب والفون زائدة من قبلها الز
 ووزن الفاعل وهذا التعريف الى فهم المتدين تركب تعريفه واكتفى بما ياتي بتعريفه وحكمه
 بحيث يحصل بها اي معرفة المفردات الاصطلاحية نوع معرفة اي بوجه مالا بالكنة والآن
 التعريف بما بالكنة او بوجه مالا بالاول بالذاتيات والقلبي بالعرضيات والمفردات الفرعية
 كما هو المقرر عند القدمين ولما كان تعريفه بالذاتيات دونه خرم الاقتادة عرفه
 بالعرضيات لانه يتميز الذات عن العرض عسيرة جداً ولذا يقال رأسي مسائل الحكاية
 يتميز الذات عن العرض واما يتميز مفهوماً الاصطلاحية فاسهل من سبل الكون لانها
 مبنية على اعتبار الواقع ولذا جرى عادة انقص بالعرضيات وعلى هذا ظهر في عبق السراج
 الاول ان الحق من التعريف معرفة ماهية الافراد لا الافراد كما هو المشهور بينهم
 قالوا التعريف للماهية والتقسيم للافراد والثاني شعر كلامه في تعريف ابن الحاجب في
 ليس كذلك لان تعريفه كماله وغيره مفهوماً اصطلاحية وتعريفه اسمي لا تعريفه حقيقة
 حتى يكون ذاتية بل الوجه الوجه ما حققنا لك فاحفظه ينفك فذكرته فالفهم من الفاضل الحق

مشابهة الهم

التي هي زيادة للافراد
 او بصورت في احد كذا زيد او في التو
 هو كماله او غير خالفه في الاشياء
 في كماله في كماله في كماله في كماله
 او في كماله في كماله في كماله في كماله
 او في كماله في كماله في كماله في كماله

من قلة التدبر واعلم ان غير المنصرف على قسمين الاول سماعي وهو ما يتوقف في صرفه بخصوصه
 على السماع ليس فيه قاعدة كلية افرادها غير مخصصة بل هي مخصصة بخراحد وموحد وثلاث
 وثملت ورباع ومربع قال الرضي هذه الاربعة مسددة اتفاقاً وغيرها مختلفة في ما وقد جاء
 فصلا عشر المولد الناقصة قال العصام انه ليس بسماعي لعدم نفعه في مفعول بفتح الهم لا
 في فعال بكسر الفاء وجعل ابن المالك نحاساً ونحسي سماعياً ايضاً اي مثل السابق مع ان
 كلامه معدول عن العدد المكرر اذ في ما فيها تكرار والاصل تكرير اللفظ ايضاً مثل
 المعنى وتفصيله ان العدل في اللغة الميل والزوج عن الشيء وفي الصرف خروج عن صفة
 اصلية تحقيقاً بخراحد وموحد وغيره او تقدير كمي وزفر فان قلت فالفرق بين العدل
 والتقدير قلت الاول دليل غير المنصرف يدل على خروج الدليل لتكرير مفعول دون لفظها
 والاصل كون اللفظ مكرراً ايضاً لما مر من جاني القوم احاد وموحد وغير ذلك بخلاف
 العدل التذري فانه ليس دليل غير منصرف فلما وجدنا غير منصرفين فلم يكونا كما
 سبب غير العلمية قدر وايضا العدل عن عام وزفر فان قلت قد خل في تعريف العدل
 الالفاظ المحذوف في العجاء مثل يدودم والمفردات الشاذة مثل اقوس واينب فانها
 عدول قلت لا تدخل لانه التبادر عن خروج عن الاصلية ان تكون المادة باقية وهما نسبا
 بجائيتان وان التبادر من المعدول عنه داخل في صفة اخرى التي يقتضيها القاعدة فيرجع
 المصنفات القياسية مثل ضارب ويضرب وغير ذلك فليس يعدل ولم يذهب احد الى ان
 اخر الى كونه معدولاً عما فيه الاضافة لان اخر لو كان معدولاً عن الاضافة يقتضي التميز
 ان ذلك المانع فعاد المنوع الى البناء والاضافة الاخرى كما في ما يولي غير المنصرف
 فليس في اخر شيء من ذلك قال العصام هذا الوجه ضعيف لانه يقال تقدير الاضافة لا العدل
 وكلامنا في فرض المعدول قياساً بغيره فلا اذ كانت صفة فعل واسما فاعلى فقد
 معدول عن احدهما واعلم قياس فعلا معدولت افعالاً ان كانت صفة ان تجي على وزن فعل

العلمية انما امر خارج عن صفة
 امر يعين العلم من فعل امر
 والامر عدم العلم والتقدير والاطلاق
 العلمية مجاز السببية

والفرق بين العدل والتقدير
 نحو قدس بوجه في الرفع
 ووجود الاصل ولا يتعد الاصل

بضم الفاء وسكون الين كذا وحروان كانت اسماء على فعال او فعلاوات بفتح الفاء فيهما كصحاء
 صمحاء وصحواوات فاصالها اجمع او جماعي او جمعيات فاذا اعتبر اخراجها عن صحتها
 تحقق العدل فاحد السببين فيها عدل التيقن والآخر الوصفية الحقيقية فلا يضره غلبة السببية
 ولو لم يكن جميع المذكور اعلاما بان كثر لا يضر في عند الاخفش لا عند سيبويه لان عنده انزال
 ضده بعد الآخر عند الاخفش لا يعود وهو ان غير المنصرف القياسي ما لا يتوقف على السماع
 بل يذكر عدة مرات في حال القياسي فلا يضر منصرف لان فيه غلبة وكذا في شانه كذا غير منصرف
 ينتج فغير منصرف هذا قدر ج تحت كل غير منصرف علة ان او كل شيء فيه وزن الفعل
 والعلة فهو غير منصرف وقس على باقي القياسات والحقائق ضرب مجرول لان معلومه
 ليس تختص بوزن الفعل لان هو قهرا ان التاء يخرج الفعل عن الوزن لاختصاص التاء باللام
 فان قلت لما كان التاء محورا خافا بالهم وراكنة في الفعل نحو عالمه وقلت قلت الاسم خفيف
 والفعل ثقيل فتعاد لا فظهر الخلل اه ان قوله في اول نقله علما حيث اعني العلية في ابتداء
 النقل لا قبله لانه العلية ما وضعه غير العرب سواء كان علما او لم يكن كوضع الكلمة في
 لغة العرب يجمع ابن الحاجب بين الحقيقة او ما يكون علما قبل نقله والحجاز او ما لا يكون
 علما قبل نقله في الحجاز حتى لا يكون الحقيقة فتخرج منصرف اسماء الملائكة
 كجبرئيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وهراقل وشراقل الممورين بقوله في الشئ وطلوعها و
 الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا في لغة عربية صالحة لتفسير محمد عليهم السلام واربعة منها
 بحجة نوح هذه شيت موصي عليهم السلام في نوح الوجهان كنهن يعني مجوز صرفه
 لزوال احد السببين بالحقيقة وعدم صرف لوجود السببين واعتبارها في التانيث
 للمقدية لا السببية ان العلية في باب غير المنصرف ثلثة اضرب سببا
 في غير المنصرف وفتن بغيره شرط لا يتركه ان عثمان في شرط وسببا
 في المؤنث بالتاء والجمعة والمكسب وهذا في الوسط في التانيث دون الجمعة

انما العلم في اللغة
 هو ما لا يتوقف على السماع
 بل يثبت في العقل
 كعلمنا ان الله تعالى
 لا يتوقف على السماع

الجمعة واعتبار الزيادة في الجمعة مذهب سيبويه والثالث اعتبار او ترك الوسط والجمعة وهذا مذهب
 لابن الحاجب ورد كذهب الاول للكشاف بانهما انشأوا سقرا تتابعه وقلعة وانما يظهر الثمة
 اي ثمة اختلاف مذهب ثلثة في الجمعة في نحو ملك اسم رجل ابن نوح للزومها الى المؤنث
 بالالف لازمة للكلمة التانيث في اللغة بمعنى التغير وفي العرف ما في علامة التانيث
 في اللغة اقوى وهو اللفظية فان كونهما لازمان للكلمة يقوم مقام السببين
 والتانيث وسط وهذا الذي فيه التاء ليس بل لازم للكلمة اذ ينفك فيحتاج في السببية الى
 العلية لانه لو لم يكن كونه امرافيا فليس فيحتاج الى القرينة من الامور الثلاثة
 ليقرى به فعل هذا علم ان التاء ليس بل لازم للكلمة اذ وصفها للفرق بين المؤنث والمذكر
 ولذا لا يدخل في مثل طائر حامل حائض لعدم الاطلاق على الرجل والمراد بها ان بالالف الممدودة
 الهزة المنقلة اذ اصل حمراء حمراء بالقصر وزياد الف عند الصوت فاجتمع ساكنان قلبت
 الثانية هززة والتسمية لها بالالف الحجاز الكوفي مثل قوله تاء واند التاء امر لهما كان في الاصل تيا
 والتسمية بالممدود مجاز مرسل بطلاق اسم المجاور للمجاور له او اسم السبب للمسبب فانهم وجهه ما
 ذكرنا ورده المصنف ان عدم القول بخلاف التاء بانه ان اراد به ان يعدم اللزوم المنفهم
 من بخلاف التاء عموم السلب بمعنى لا شئ من التاء بل لازم للكلمة وصفا ففقوا بخلافه
 وان اراد سلب العموم بمعنى ليس جميع التاء بل لازم بل بعضه قلنا منقوض بالالفان
 نحو ذكرى وضراء يقال ذكر وضراء فوضع التاء على العرف والالف وضع على اللزوم
 فزاده بخلاف التاء هذا ولزومها في بعض الكلمة اتفاقا وتماثلي ليس بل لازم بوضوح
 وانما رايه بقوله فقلب مفارقة التاء ونزول مفارقة الالف وجه اشتراك في
 اشتراك امور ثلثة المتوفاة للتاء وهي الزيادة على ثلثة وتحريك الوسط او الطرف الرابع
 يقدم مقام التاء كونه عقيب بدليل عدم ظهور التاء فيه عند التانيث اذ يرد الى اصله
 ورده اي رد المحر اشتراط امور ثلثة لغاية ضعف التاء وكذا كل مؤنث بتأويل

انما العلم في اللغة
 هو ما لا يتوقف على السماع
 بل يثبت في العقل
 كعلمنا ان الله تعالى
 لا يتوقف على السماع

لاني الجمله وعرض المعرفه في الجمله فلا يتوقف تعريفه على معرفه جميع المعربات والبيانات
 ولا يخفى ان تعريفه اي ابن الحاجب لا يفيد بلا تكلف وجهه الدور مع اختلافها في نفسها
 يعين تعريف المعرب منفى والمبنى مثبت لان ابن الحاجب علة لا يفيد وعدم الافاده
 لموجه الاول ذكر التركيب واردة الجزاء وانما قال تركيبا يتحقق معه عاقله وانما اراد
 بالمشابهة المناسبة الحقيقية للبناء وهي ليست معلومه والبراع ارد بالمبنى الاصل الحرف
 والماضي والامر وكذا لا قرينة له والتعريف لا يضيح وذكر الشيء بلا قرينة محل له واكتفى
 الحق بهذين التعريفين فابنى عند الشيء ما حركته وسكونه للعامل والمعرب ما حركته وسكونه
 بالعامل وعند ابن الحاجب المبنى ما تناسب معني الاصل والمعرب وهو التركيب الذي لم يشبه معني الاصل
 وعند غيره المبنى ما لا يختلفاخره بعامل والمعرب ما اختلفاخره بمعامل فان قلت
 لم عدل ابن الحاجب عن الجهور والمعربهما قال عدمه لانهما في الدور ولا يهتد بهما ان الاختلاف
 بغير عامل حكم المبنى وليس كذلك اذ حكمه ان حكم المبنى في اللغة اثبات اخره وتقديره على هيئة مخصوصه
 مطلقا وفي العرف ماطر والامر مجزوم بلام مقدار لما في حجه وجه البناء اي بناء الجمله
 عدم تدارد المعاني من الفاعلية وغيرها لعدم دلالتها على استقلالها وعدم
 المشابهة بالكم وجه البناء اي وجه بناء المعرب استغناءها بدلالة نفس اللفظ
 على المعاني الحقيقية وقيل وجه البناء مشابها للخرق في احتاجها الى القيد المرجوع وتعلق
 فلا يرد كم رجل وخمسة عشر وجه واذا فالاضافه فيها اي المذكورات كلا اضافه
 فلا ترجح جانبكم على طرف ولذا لم يعرب جملة الست اذ كان المضاف اليه منصوبا
 وان كان منصبا يعرب ولذا لا اجل مشابهة الغاية ببناء على النظم ببناءها اي كما في
 اقامتها الماضي والامر في المعنى والفعل الذي لا يصل فيه البناء ولعدم مقتضى التعريب
 فيها قيل ببناء هذه الثلثة اي فخر فساد خدام لمشابهتها في الزنه والمبالغة و
 لفعل بعد الامر في المعنى المبنى الاصل حيث تعرف بالمشابهة والمناسبة بالمبنى الاصل

في تعريفه اي ابن الحاجب لا يفيد بلا تكلف وجهه الدور مع اختلافها في نفسها
 يعين تعريف المعرب منفى والمبنى مثبت لان ابن الحاجب علة لا يفيد وعدم الافاده
 لموجه الاول ذكر التركيب واردة الجزاء وانما قال تركيبا يتحقق معه عاقله وانما اراد
 بالمشابهة المناسبة الحقيقية للبناء وهي ليست معلومه والبراع ارد بالمبنى الاصل الحرف
 والماضي والامر وكذا لا قرينة له والتعريف لا يضيح وذكر الشيء بلا قرينة محل له واكتفى
 الحق بهذين التعريفين فابنى عند الشيء ما حركته وسكونه للعامل والمعرب ما حركته وسكونه
 بالعامل وعند ابن الحاجب المبنى ما تناسب معني الاصل والمعرب وهو التركيب الذي لم يشبه معني الاصل
 وعند غيره المبنى ما لا يختلفاخره بعامل والمعرب ما اختلفاخره بمعامل فان قلت
 لم عدل ابن الحاجب عن الجهور والمعربهما قال عدمه لانهما في الدور ولا يهتد بهما ان الاختلاف
 بغير عامل حكم المبنى وليس كذلك اذ حكمه ان حكم المبنى في اللغة اثبات اخره وتقديره على هيئة مخصوصه
 مطلقا وفي العرف ماطر والامر مجزوم بلام مقدار لما في حجه وجه البناء اي بناء الجمله
 عدم تدارد المعاني من الفاعلية وغيرها لعدم دلالتها على استقلالها وعدم
 المشابهة بالكم وجه البناء اي وجه بناء المعرب استغناءها بدلالة نفس اللفظ
 على المعاني الحقيقية وقيل وجه البناء مشابها للخرق في احتاجها الى القيد المرجوع وتعلق
 فلا يرد كم رجل وخمسة عشر وجه واذا فالاضافه فيها اي المذكورات كلا اضافه
 فلا ترجح جانبكم على طرف ولذا لم يعرب جملة الست اذ كان المضاف اليه منصوبا
 وان كان منصبا يعرب ولذا لا اجل مشابهة الغاية ببناء على النظم ببناءها اي كما في
 اقامتها الماضي والامر في المعنى والفعل الذي لا يصل فيه البناء ولعدم مقتضى التعريب
 فيها قيل ببناء هذه الثلثة اي فخر فساد خدام لمشابهتها في الزنه والمبالغة و
 لفعل بعد الامر في المعنى المبنى الاصل حيث تعرف بالمشابهة والمناسبة بالمبنى الاصل

بالمبنى الاصل اذ ابني مشابه البعض لبعض ورده اي قول قيل بان جهتي المشابهة مختلفة
 لان الاول مشابه للاصل في اتحاد المعنى والمبنى في الزنه فلا ينتج قياس المساواة ان
 المساواة شرط بخلاف ما ذكر في المنار كعنوانه مني لانه مشابه بكاف ادعوك
 فمشابهة مشابهه لذلك الشيء وكذا لزوم اللزوم ومباين المباني لذلك وغير ذلك
 فلا يفيد هذه المشابهة والمساواة خيب هذه ولا يعتبر العدل اذ لا دليل عليه فلا يكون
 خروج فعال من الفعل الى الكم كخروج ثك ومثلث والعدل التقدير للداع وهو غير المتعرف
 فان لم اخذ البناء في ذوات الراءات تبادلا في اطار الحفظ للثقل لانه قبل الراء حرف
 مستقل لكونه في محرجه كالكرر والبناء خفيف اذ سلك طريق واحد اسهل من طوارق
 مختلفة هذا دليل الجهور قال في الاصحاح وفيه اي في دليل الجهور وفيه اي في دليل الجهور وفيه اي في دليل الجهور
 اي كونه الراد ثقل لا يقتضي الخفة للبناء وفيها اي في الجاهل والهدى واللب الرضى نظرا لهما
 يقتضيان عدم احضار سبب البناء في مناسبة بني الاصل الفاجز ان من اللز عالمي كون
 الراء ثقلا وكفائته اي البناء الا ان يقول لكن لم يبلغ وقت قولهم هو كون الراء ثقلا
 بسبب خفيف الاليس بضيف وقت انضمام ما ذكر في تأمر سلك طريق واحد اسهل
 او كون السبب والحصر للاصل جواب لدخل بان السبب واحد وهو المشابهة لمبنى
 الاصل ان بعضه يشبه البعض دون الضميمة اي دون مبنى الفرع فان لم اسباب عديدة
 او المسوت في اشارة لفظ غير موضوع لمعنى بدلالة واختياره ذكره يعني ذكر المعنى
 صوت نكرة للاشارة الى ان بحث الاسوات صدرت عن الانسان او الحيوان والحداد
 ليست من قسام الكلمة فان اذ كانت كذلك فلم تذكر في البحث قلت ذكرت مشابهاة
 لمشابهاة المبنى ولم الاسوات الجارية على لسان الانسان فاستقله الى المصادر ولم تصر فعل
 ولم يلزم المصدرية فالاول نحو واها وتاها والثاني نحو صه او غير منقول
 بل باقية على صوت سازجه ليس بمصدر ولا كم فعل وهي انواع فمنها ما يعرض للنادم

في تعريفه اي ابن الحاجب لا يفيد بلا تكلف وجهه الدور مع اختلافها في نفسها
 يعين تعريف المعرب منفى والمبنى مثبت لان ابن الحاجب علة لا يفيد وعدم الافاده
 لموجه الاول ذكر التركيب واردة الجزاء وانما قال تركيبا يتحقق معه عاقله وانما اراد
 بالمشابهة المناسبة الحقيقية للبناء وهي ليست معلومه والبراع ارد بالمبنى الاصل الحرف
 والماضي والامر وكذا لا قرينة له والتعريف لا يضيح وذكر الشيء بلا قرينة محل له واكتفى
 الحق بهذين التعريفين فابنى عند الشيء ما حركته وسكونه للعامل والمعرب ما حركته وسكونه
 بالعامل وعند ابن الحاجب المبنى ما تناسب معني الاصل والمعرب وهو التركيب الذي لم يشبه معني الاصل
 وعند غيره المبنى ما لا يختلفاخره بعامل والمعرب ما اختلفاخره بمعامل فان قلت
 لم عدل ابن الحاجب عن الجهور والمعربهما قال عدمه لانهما في الدور ولا يهتد بهما ان الاختلاف
 بغير عامل حكم المبنى وليس كذلك اذ حكمه ان حكم المبنى في اللغة اثبات اخره وتقديره على هيئة مخصوصه
 مطلقا وفي العرف ماطر والامر مجزوم بلام مقدار لما في حجه وجه البناء اي بناء الجمله
 عدم تدارد المعاني من الفاعلية وغيرها لعدم دلالتها على استقلالها وعدم
 المشابهة بالكم وجه البناء اي وجه بناء المعرب استغناءها بدلالة نفس اللفظ
 على المعاني الحقيقية وقيل وجه البناء مشابها للخرق في احتاجها الى القيد المرجوع وتعلق
 فلا يرد كم رجل وخمسة عشر وجه واذا فالاضافه فيها اي المذكورات كلا اضافه
 فلا ترجح جانبكم على طرف ولذا لم يعرب جملة الست اذ كان المضاف اليه منصوبا
 وان كان منصبا يعرب ولذا لا اجل مشابهة الغاية ببناء على النظم ببناءها اي كما في
 اقامتها الماضي والامر في المعنى والفعل الذي لا يصل فيه البناء ولعدم مقتضى التعريب
 فيها قيل ببناء هذه الثلثة اي فخر فساد خدام لمشابهتها في الزنه والمبالغة و
 لفعل بعد الامر في المعنى المبنى الاصل حيث تعرف بالمشابهة والمناسبة بالمبنى الاصل

والمعنى خذ روح لا يصلح للمسد اليه ومنها ما يجري على الحكاية وهو اما بنفس الحكاية
 نحو غاق اوخ للطيور والبعد او بشارته غوقا للغاب غاق قاصدا للمشابهة ومنها ما
 صدرت لاجل الحيوان كغ غاق كلها مبنية لعدم التركيب والعرض الاصل للشيء معرفة
 التراكب فخرج ما وقع فيها غير مناسب يعني اخراج شيء شانه مركب وادخل في شانه
 عدم المركب غير معقول ليس بحسن عند القدماء مع انه في اي جنس دخول الاختيار
 لم يخصه المذكورات مخصصة بعد تسليم الاول ان اخراج ما وقع له مردود خبر التعليل
 وغير الكلمة على الاكم وهو ان غير الكلمة صوت الحيوان وبهذا الاعتبار لم يقل انصار اسماء الاصوات
 فظهر للاصوات اعتبار ان احدهما المحكي الصادر عن الانسان فهذا الاعتبار من اقسام الاكم
وثانيهما الصادر عن الحيوان فهذا لم يقد من اقسام الحية فلذا لم يقل اسماء الاصوات في التعليل
 في اي كون الصوت غير الكلمة فبقى قسم واحد من الاكم بصير القسمان اي محكي به صوت
صوت به اللفظ فبقا واحد هذا غلط سهر لالة الاول حكاية عن الانسان بخلاف الثاني اذ هو
 نفس ما صوت به الحيوان من جهتين اي من جهة معرب ومن جهة صبي لانا حة البعير نداء
 جلدوس الابل هذا القسم صوت داخل في اسماء الافعال انه ادخل في هذا القسم المحكي لدخوله في
 القسم في حدها اي اسماء الافعال فذكره القسم الثاني اقتداء بالحياة لانه محتاج وقال فيه
 روى عن القرآن في القسم قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان
 كغ وواه وغير ذلك كذا ليس بكلمة ولكن اذ احكي دخل في القسم الاول هو ما حكي به
 اذ ليس كلها علم لبعض المركبات اذ المركبات **سبعة** بهم معرب وبعضه مبنى لما مر منه
 ان من بعض المركبات ما صار اسما واحدا كبعيدك ونظيره ومنه ما بقي على حاله كسمعة عشر
 فلهذا من بعض المركبات ما ركب من الكلمتين حقيقة او حكما اعم من الالمام وفعلية او حرفية او مختلفين
 ليس بينهما نسبة ذكره لانه في الاصل اول المال فيشمل ستة اقسام قوله ليس بينهما نسبة يخرج
 مثل عبد الله ومحمد عشر لان بينهما نسبة الاضافة والعطفية قبل التركيب **فان قلت** هذه المذكورات في الاقسام

الافراد فكيف يخرج ولا يدخل في قسمه كل كلمة لان المراد من النسبة نسبة تامة فالاضافة والنسبة
 بين الفعل وفعل لا تامة لان هبة ترسبها ظاهر كمنظر جعفر فانطبق لفظه على المحدود فلفظ هذا
 ليس قوله احتراز عن تأبط شر وفل عبد الله على ما ينبغي وكذا قوله ان يقداسين وكذا قوله ولو قال
 لكاه اصوب للذهنه فحالة لما ذكرنا لك غولجا في ولعل الشارح الحق ان الحق ان المحكي جهتين فبقا
 ظاهرا التركيب مركب باعزاب القديري مظهر الحنا عند انصر وباعتبار قطع النظر عن اللفظ
 فبقى وهذا ان يكون الثاني مبنيا في المحكي سلوكه عن القص مسلكا لغيره الى المعنى ان يكون
 الثاني صوتا في المحكي معربا من معناه ان معنى السبعة فارسي واللفظ عربي سمي بذلك
 لكثرة شمه او لجد سبعة تحت الشجرة على الدرس ضقط تفاه فقال روى فلقب بذلك
 واكم عمر من عقل على كرم لله وجهه اكم بلد وقيل يقد حضرت اكم لاما الكنى لان الاعراب
 والحق اي صنع الصرف ظاهرين فيه اي في الثاني في بعده عن المعنى الثاني بهما الى المعرب
 وغير المنصرف او تجاوزا فالتساج اعم من الجاز لان قد يكون محكي زاما على غيرهما ان
 نحو الفصحى فيعرب فينصرف على رأس معنى ان كل لفظ له سبب غير التاكيد
 يجوز صرفه وعدمه لما مر كاداة قد ركب مثلا اسم الحزن وبك اكم لكان او صاحب البلاد صرف
 ولو قد رانه اكم للكربة والبقعة تكون غير صرف عما طفا او جارا مبنيا الى اللفظان وقال المقر في اي
 في الاقسام انهما كالمكان بلا خلاف وفي كلام الشارح خلافا لما ذكرنا في بحث الكلمة في اول الكتاب
 وفيما سبق بيانه تأمل يريد به ان الواضع عشرة عادية من الفريين فوق الفريين سوادا يريد به
 المتعدد يريد المتعدد فوق الفريين قسمان احدهما لفظي مجموع وثانيهما احدي مجموع وهو القسم
 الاول فاحد عشر والواحد منه ان من المتعدد وهو القسم الثاني اي احادي عشر والفرق
 بين القسمين الاشتقاق والتفخيذ ان في الاول ظاهر بخلاف الثاني ولم يستد في الاشتقاق
 من المتعدد في احده عشر واحدا لا ايقاع صوت اكم الفاعل على اول الجزئين ليعلم في اول الامر
 انه فرد في المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على لفظ ذلك الصورة ومعنا على العدد المشتقة
 والمعنى واحد وبيانه لما اخذوا صيغة اكم الفاعل من المفردات لا يصح حروفها جميعا

اشتقاق العدد
 فان قلت لم يفرق الواضع ما بين
 كذا في حادي عشر فلفظ الفريين

للدلالة على المعنى كذا ارادوا الاخذ من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة التفاعل
لا يسع حروفها جميعا واقتصر على احد الجزئين ولواخذ بعض الجزئين يقع الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود في اول الامر لكن باعتبار تعين العطف لانه اصل حادي وعشر ان لا يصح
وعلى هذا القياس الحادي والعشرون والفرق بينهما بذكر الواو وحذف يدل عليه قوله ثم حذف
الواو العاطف في نحو حادي وعشر وبقى نحو حادي وعشرين والمعنى اي مئتين واواحد يعني به الجار
القريب الجار يطلق على الابدع ولو كان بينهما اربعون واذا ذكره الفذ الحادي لان بعضها يعني قال
المعنى بعض الكناية اشارة الى ان بعض مذهب بعض مذهب بعض ليس كذلك كما يحتمل اذها
من صفات المفردات والجملة ليست منها ذكره الرض والجواب عن ذلك من حيث هي كذلك
لكن باعتبار مضمونها مفرد والكناية لفظة وعشر فليس واحد يفرق قوله لانها على المعنى المفرد وهو
التعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح والدلالة على الشيء لفرض الابهام ونحوه ان حفظ الانسان
مخزونه يوم يعطى النظام على يديه لم اخذ فلانا يعني شيطانا او النظيم ثم فلان عندي ونحو
هذه بفتح الهاء العدة الفليضة او الفعل الشيع طاهرا وفي الشرح فقل مدح اي ذلال ^{المعنى}
اي بعض الكناية المبنية كما ينبغي على العدد والاعتناء على ميز عدد الوسط وهذا من
احد عشر الى تسعين وتميزكم بمرور بالاضافة عند الجمهور وتبديري من عند افراد وثمة
لخلاص ظاهر عند الفصل فانهم يحلون على تميز الاعتناء ويجوز تقدير من سميت بها اي
بكم الجزئية فالظاهر ان يقول بالجزئية لانها تقابل لانه يقضرب ان كان للثقل او ضله
ان كان للكنة وبناء كما يكون وضعها وضع طرف او تضمن الاعتناء وحمل الجزئية عليه
او على رب في مقام المدح او الذم لكن الاول اولى لكونه وضيقا وكذا الفذ كنكم من حروف جزئية
كما يريد المحقق والعبد بنيا اي كيت زيت زيت كونهما من الجملة التي عدت من المبنى باقيا
مضمونا لما مر لان جميعها اى الظروف ليس غنى والمراد به اي بعض الظروف المبنى اسم الزمان و
الحال لا ما اي ليس المراد بعض الظروف الظروف الذم اعتبارها في الظرفية لعدم صحة الظرفية

الظرفية في مذ ومنذ كونه خلافا لمتبادر وقال المعنى هذا دليل لذكرهما في بحث الظروف لشبههما
بالظروف في الدلالة على الزمان فليس فيهما ارادة الزمان حقيقة ثم المراد به اي بعض الظروف المعدود
من المبنيات المعبى بها عند التعداد فلا حاجة الى تعيين المعنى ببعض الظروف ولا الى قول ابن الخليل
بقوله منها بنى لتضمنه اي نحو امس معنى الحرف التعريف على الكسر فوا لاجتماع الساكنين لان
عينه ساكن واخر كذلك لان الحركة في الاخر مدحوم قط بفتح القاف وظلم الطاء يعني لفظ
خمس لغات وبناء المحقق لكونه كوضع الحرف والمشددة حمل على المحففة وقيل لتضمنه معنى الحرف
او لشبههما اي المحففة والمشددة لانها مثلما في الشدة وفي الاستفراق عوض بفتح
الفين وضم الصاد اي في عوض ثلثة احوال الكسر لرفع الساكنين والضم للتابع والفتح
للمحففة وبناءهما اي مذ ومنذ لهما فقهما اياهما اي قط وعوض حرفين ولذا اي لقطع التماثل
بنى الثاني اي مذ على الضم وبنى الاول اي مذ على السكون لعدم اجتماعهما اي الساكنين
بناءه اي مذ لوضع كل حرف وحمل عليه مذ وقال العصام لو حمل مذ على مذ ثبت ان
مذ ليس باصل لمذ لانه الشارح قال اصل مذ منه والاي وان كان مذ اصلا
لمذ فكيف يكون مذ اصلا لمذ في البناء وما بقا عليه اذ الفرع لا يكون
سا بقا على الاصل يريد العصام ان مذ ليس باصل لمذ وليس يحمل عليه
بل الامر بالعكس ودليل الفريقين معلوم من تقرير العصام لانه اي مذ غالب
في الهم ومذ في الحرف لان الحرف هذا تنوير للسند يعني لو كان اصل مذ مذ
مذ لزم التصرف والمذ في الحرف وليس كذلك والاي بحث في علم الصرف
وليس كذلك لزم اضافة اي اذا الى مضمون الجملة سواء كان زمانية او
مكانية وما اضيف اليها فاعل اضيف فهو اذا في الحقيقة مضاف الى مضمونها
لما مر ان الجملة من حيث هي ليست بمعرب ولا مبني وهو اي مضمون الجملة ليس بمذكور
صراحة وتحققة انه ليس بظهور الاضافة في الجملة في كونها مضافا اليها لعدم
ظهور اثرها وهو الجز في المضاف اليه لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو

كسره وبناء كونه الجملة مضافا اليها

مضمون الجملة في الحقيقة فكانت اى المحضون محذوف كما في الفاية اى غاية الكلام
هو المضاف اليه وهو مبنى في كل امرين قصد اضافة فلما حذف بلا عوض صار
المضاف اليه غاية وصيما واما العوض او لم يقصد المضاف اليه فلم يكن غاية فلم يبين
كما في حيث وقبل واذا كان حال جهات الست ثلثة لانه هو ذا الزمان المستقبل
وان كان ماضيا لمقطع الوقوع لكثرة وقوعها على هذا المعنى في القرآن العظيم لقطع
القياس للامور المنقطعة نحو قوله تعالى اذ انتم كورد وغير ذلك واستعمل في الماضي كما في قوله
اذ ابلغ بين السنين وغير ذلك من في ثبته وبناء من وكذا حيث مضاف الى مضمون الجملة
وبعضا الى المفرد نحو ما ترى حيث سهيل طالعا اخره **نجم يضي كالشهاب ساطعا**
وان كان مضافا الى الجملة فانه مضاف الى المفرد باطنا وصار كلا اضافة
فتابه الفاية مبنى او لكون وضعها كالحرف لكن بني على الضم جبرا لقصدانه وفي المفرد
مثلها لشذوذ الاضافة الى المفرد وهو اى ثلثة **الاول** يحذف المضار فقط
والثاني للشرط والجزاء اذا دخل على الماضي كقوله **ما اعطيت بطنك وخرجك سورة** **نالا** انتهى
الدم اجمعا **والثالث** كالتاء اذا دخل على الهم نحو قوله ان كل نفس على ما عليها حافظ لوقوع
امر لوقوع غيره يعنى لما كلفا مرفية خمسة مذاهب بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول
يعنى ان كلفا من الشرط والجزاء موقوف على الآخر فهو دور متى جائز لما مر نحو لما كان زيد
ابا عمرو وفروا به وذهب جماعة الى ان الزمان عدوله يعنى لما اذا دخل على الماضي بمعنى حين
عدوله فيقيد زمان الشرط والجزاء بوضع اى العصام للجماعة وابن خروف بصفة لما اكل
دخل الجنة بان زمان الشرط ليس بمقارن لزمان الجزاء اذ دخول الاسلام في الدنيا ودخول الجنة
في الآخرة واجيب عنى لكن لا يبعد ان يقال من طرفهم انها متحدة على المباعدة واظهار الحرص
وجه البناء اى كما كبر اذا من الوجهين بالف مقصور بالنسبة الى الممدودة قال الرضى لا وجه
لبناء اى بناء لدن لانه بمعنى عند الذي هو معرب بالاتفاق ثم قال الفراء يعامل
معاملة الفعل اى يقلب لاء اذا اصيف نحو ليد عليه غالبا وبعضا الفاعل لداك والاك

والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور نائب فاعل لا يضاف لاصل صفة لقصور هذه ثمانية لقا
اي بفتحين وللمقصور **لده** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون **لده** بفتح اللام وسكون الدال وكسرة النون
ولده بفتح اللام والدال وسكون النون **لده** بفتح اللام وسكون الدال وبضم اللام وسكون الدال
لده بضم اللام وبناء من موضع بعضه كالحرف وحمل عليه الباقية كلها بمعنى عند لكن الفرق لدى المحض
فقط وعند اتم وحكمها بجر دخولها والاختلاف في الثلة الاخيرة مبنى على السكون والمقرب في البناء
والاعراب حال الاضداد والوسط مرفى ابتداء بآب الثالث والقول اى الحكم بان المقرب هو الدال
في الوسط مردود اذ المحذوف ليس غنى حتى يحكم في البناء على الدال دون النون لكن جبراهم على ذلك
اي بقديمهم بناء الدال حذف النون في له بلا علة انتهى كلام العصام **والجنى الغير اللازم**
من النوعين الاخيرين لما مر ان المبنى تقسيما الى الاصل والعارض **فالاصل** اربعة حروف والمبنى
والامر والجملة **والعارض** اربعة ايضا **الاول** الهم مطلقا اى كلام قطع عن الاضافة منويا لا
صنيتا والا يعرب مثل جهات الست نحو قبل وغيره نحو فاعلى الشراى سهل القرب لزوال
غنى بقصاص قريب وقد كنت اغص بالماذ الفرات اى شق في ابتلاءه في حلق لغنى والثاني من
الاربعة المبنى العارضى المنادى وهو ما نرى بحرف النداء لفظا او تقديره تذكر ما ذكر
في باب النداء وبناء لشبهه بالحرف او لتضمنه من الامر اذ قلت يا زيد اى اجبا وتعال
ولهذا لا يبنى المنادى المضاف وحمل عليه شبهه المضاف ولا يبنى المحقول الغير معنى نحو يا طالعا
جبل يا زيدا مثال المضاف الى المتكلم يا زيدا لى المضاف كذلك **ولذا** اى تقود
الفصحى في الواحد دون المثنى والجمع خصتمثال هذا لانه اى بالمفرد وغير حقوق الالف
بنائهما ايضا مثل الواحد لثني حكمها مثل الواحد مثال المعرفة قبل النداء اى زيد معرفة
قبل النداء ويا مسلمانا ويسلمون بعده اى بضم المضاف منى تمام ممول الى المضاف
اى يبقى على ما كان عليه من السلام اذا كان المنادى قبل النداء معرفة ومضد لفظا او تقدير
او محلا اى ابقاء حاله فلا يرد ان نصب المنادى معرفة بعد الدخول بحصول الحاصل

مصل
المبنى لغة ما يبنى وهو الذى لا يبنى
فالاصل اربعة كالمعارض الذى هو الجنى
والمندى وامر بالمبنى والعارض
المحصل به لغة الضم

مثل لا غلام فيها طريقه فان لم يكن بين صفة المسمى واللفظ للجنس ولم يكن بين صفة المسمى واللفظ للذات التي
 ونفي الشيء يتعلق لصفة احواله بالذات المحرم عليكم الحية اي حكم عندنا آخرين وذكر المحل واردة الحال غير المتعدية
 طاق الاصول ما اشار اليه بقوله وتوجه النفي اليها اي الى الصفة حقيقة فكان لفظ لا باسرها اي يتعلق النفي الى
 الصفة دون الذات **وتحقيقه على ما ذكره عبد القاهر النقي** انما يتوجه الى القياد اصل النفي قيد للشيء
 قبل دخول النفي نحو **لا يحب المال المحبة الفقر** قد يتوجه الى القيمة المقيدة بقوله وما انا بظلام للبعيد
 الى الفعل فقط بغير اعتبار القيد وثباته فيكون محرم على ما فعلوا وهم يقولون اي عدم الاصول ارات مع قطع النظر عن
 الانصاف بالعلم وعدم باللفظ يعني طريقه مني لانه مفرد ذكره صفة يجوز رفعه محلا على محله البعيد **وتنبيه** محلا على لفظ
 اي لفظكم لا اولى على محله القريب نحو لا رجل لطيف ولطيفا بالرفع والنفي يريد ان لا يجد رجلا لا تملكه اي رجل مذهب
 لعل مراده هذا من سلب الظرافة هذا وان اردت تحقيقا مقام فارجع الى البابين **الحاصل** ان صفة المسمى
 للجنس احوال **ثلاثة** الاولى هي على النفي محلا على الموصوف فلا تعاد الصفة بالموصوف في الخارج **والثاني** معرب بالرفع محلا
 على لا ابتداء **الثاني** بالنفي محلا على اللفظ او المعطوف على المنادى فلا يجوز بناءه لوجوب الفاصلة بالالف فلفظ **علم**
 بتوسطه ولذا لم يتعرض الى المعطوف وانما لم يتعرض بحكم سائر التوابع ايضا اي مثل نقر صفة المسمى لانه لا يتصل
 بالادليل عنهم عن الحاجة فيها اي سائر التوابع غير لكن انما انشأ ما عداها اي غير الصفة المفردة كسائر المنادى
 يعني ان سائر التوابع من التأكيد ونقض البيان والفظ والبدل معرب بالرفع والنفي محلا على لفظ المنادى
 ومحلا على محل المنادى **هذا** اخر ما من الله لنا من كشف فواعده هذا العلم للحد الذي علمهم الصواب
 والصلوة على محمد وآله المستطاب في المرجع **والله اعلم** في دفعتك يد السؤل اجعلنا نفعنا
 للاخمين وموجبا الجزيل الثواب حسنا ما ذكره رافع القناد العقاب ولفقران ذنوبنا
 في الاقوال والافعال وصلاح اعمالنا في الحال **والثالث** وحسن ذكر اسمائنا يوم لا ينفع مال
 ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم واني ادعوكه وسمي لمن بالجزيرة ما قد دعاني
 وسلام على عباده الذين اصطفى **على حبيب المصطفى محمد** وكرمه

فلي هذا قد تها وما يتاها من كذا
 قد تها من كذا ما يتاها من كذا
 وقد تها من كذا ما يتاها من كذا
 وقد تها من كذا ما يتاها من كذا

كتبه بيد في شهر رمضان في طاع تكفرو فاديم اثني عشر سنين وعلم في ضيق